



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

فهرس

صحيفة

مسائل الطهارات	٤
الحج	١
النكاح	٩
اليمين	١٨
الطلاق	٢٥
البيع	٣٩
الاجارة	٧٣
القضاء	٨٥
الدعوى	٨٧
اليمين	١٠١
الشهادات	١١٧
الوكالة	١٣٣
الكفالة	١٤٢
الصلح مع العمال	١٤٦

فهرس

صحيفة	
الميطان	١٤٩
الافرار	١٥٤
القسمه	١٥٩
المضاربة	١٦٤
المزارة	١٦٦
المعاملة اي المناصبه عندنا	١٧٣
الشرب	١٧٥
احياء الموات	١٨٢
الاشربة	١٨٥
الغصب	١٩١
الهبة	٢٠١
الوقف	٢١٢
الضحية	٢٥٥
الصيد	٢٥٨
الوديعة	٢٦٥

فهرس

صحيفة	
٢٧٣	العارية
٢٧٨	اللقطة
٢٨٣	اللقيط
٢٨٣	الحظر والاباحة
٢٩٨	الجنايات
٣٠٨	القسامة
٣١٠	جناية البهائم
٣١٧	الحائط المائل
٣١٨	المحدود
٣٢٠	الغذف
٣٢١	التعزير
٣٢٣	الأكراه
٣٢٨	التلجئة
٣٢٩	الوصايا
٣٤٠	الشفعة

فهرس

صحيفة

السير	٢٤٥
الرهن	٢٤٩
الشركة	٢٥٤
المأذون	٢٥٧
الحجر	٢٥٩
الفرائض	٢٦٤

كتاب

الفرائد البهية في

القواعد الفقهية

تأليف مولانا سيادة السيد الامجد السند

الاولاد قدوة السادات الاشرف

سلالة آل عبد مناف فرع الشين

الذكية طراز العصاة الهاشمية

عمدة الافاضل ونخبة اولي

الفضل والفضائل السيد

محمود قندي حن

مفتي دمشق الشام

ادام الله فضله

على الانام

طبع بمطبعة سليم افندي تنول بالمندور بمطبعة حبيب

افندي خالد بدمشق الشام سنة ١٢٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد خاتم النبيين . وعلى آله وصحبه اجمعين . اما بعد
 فيقول الفقير محمود بن حمزة الحسيني مفتي دمشق الشام .
 غفر الله تعالى له الذنوب والآثام . ان الزمان قد تغيرت
 احواله . ولعلم فيما شاهد في سائر الاقطار قلت رجلا له .
 خصوصاً علم الفقه فانه درس او كاد في كل اقليم .
 ولعمري ان ذاك لبلاء عظيم . وحيث قلت الرواية .
 وفقدت الدراية . وصعب الوصول الى المسائل الشرعية .
 وركب اكثر الناس متن عيماً في حوادث الرعية .
 فوجب تقريب الطريق للوصول الى اجوبة النوازل
 برعاية الضوابط والقواعد . وتسهيل المسالك . على
 السالك . بتحرير الفوائد . وحذف الزوائد . فاستخرجت
 الله تعالى في جمع كتاب يحتوي على ما ذكر آخذاً ذلك
 من الكتب المعتمدة . كالجامع الصغير . والخاتمة
 والخصاف . وشرح السير الكبير . والهندية . وانفع الوسائل



32101 021688450

والبزازية . والخلصة . والدر المختار . والاشباه .
 والمحاشي وغيرها . مصرحاً في كل مسألة بما أخذ
 والباب . ليرجع اليه الناظر عند الاحتياج الى الجواب .
 خدمة لشريعة سيد الانام . عليه افضل الصلوة واتم
 السلام . وليكون اثره من آثار عصر سلطاننا الاعظم .
 زينة ملوك آل عثمان . السلطان ابن السلطان .
 السلطان الغازي عبد الحميد خان . ادام الله تعالى
 سريره سلطنته الى نهاية الدوران .
 وهذا دعاء للبرية شامل وبالمجبر والاحسان للكر كافل
 وسميته الفرائد البهية . في القواعد والفوائد
 الفقهية . راجياً من كرم ذي الانعام .
 الاحسان بالانعام . وهو
 حسي ونعم الوكيل
 في البدء
 والختام



مطلب
لا ثواب الا بالنية

﴿قاعدة﴾ لا ثواب الا بالنية (كذا في الاشياء)
بيانه ان المقصود منها تمييز العبادة عن العادة وتميز
بعض العبادات عن بعض كالذبح مثلاً فإنه قد
يكون للاكل فيكون مباحاً او مندوباً وقد يكون
للانحبة فيكون عبادة وقد يكون لندوم امير فيكون
حراماً او كفراً على قول (افاده في الاشياء)

مطلب
تعريف النية

﴿قاعدة﴾ النية قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
في ايجاد الفعل (كذا في الاشياء)

مطلب

﴿قاعدة﴾ ما لا يكون الا عبادة لا يحتاج الى النية
(كذا في الاشياء) بيانه

ان ما لا يكون عادة ولا يلزم منه لا تشترط فيه النية
كالاتيان بالله تعالى والمعرفة والخوف والرجاء والنية
وقراءة القرآن والاذكار فانها لا تحتاج للنية لتمييزها بعدم
التابع بها بنيتها (كذا افاد في المحل المزبور بتصرف)
﴿قاعدة﴾ النية لا تحتاج الى نية كما عرفت في القاعدة
المارة (ووضح بذلك في الاشياء)

مطلب
النية لا تحتاج الى نية

﴿قاعدة﴾ البقين لا يزول بالشك (كذا في الاشياء)
ويتفرع عليها قواعد كثيرة منها ان الاصل بقاء ما كن

الزكيت لا يزول
بالشك

على ما كان وبيانه من نيقن الطهارة وشك في الحدث
فهو متطهر ومن نيقن الحدث وشك في الطهارة فهو
محدث (كذا افاده)

مطلب
المشقة تجلب التيسير

❀قاعدة❀ المشقة تجلب التيسير (كذا في الاشباه)
ويخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته
كثر كترك الجمعة والعبدن والجماعة والتنفل على الدابة
وجواز التيم واستحباب القرعة بين الزوجات والقصر
بسبب السفر وكالتيم عند الخوف على نفسه او عضوه او
من زيادة المرض او بطئه والتعود في صلاة الفرض
والاضطجاع فيها والايام وغير ذلك بسبب المرض
وكالصلاة مع النجاسة المعفوعة كما دون ربع الثوب
من مخففة وقدر الدرهم في المغلظة ونجاسة المعذور التي
تصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغيث
والبق في الثوب بسبب العسر وعموم البلوى
واشباه ذلك (كذا في الاشباه بتصرف)

مطلب
ما جاز بعذر بطل
بزواله

❀قاعدة❀ ما جاز لعذر بطل بزواله (كذا في الاشباه)
بيانه ان القدرة على استعمال الماء تبطل التيم فان كان
لفقد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمرض بطل

مطالب

اذا تعارضت مفسدتان

ببرئته وان كان ليرد بطل بزواله (كذا افاده)
 ﴿قاعدة﴾ اذا تعارضت مفسدتان روعي اعظمها
 ضرراً بارتكاب اخفها (كذا في الاشباه) ثم قال
 والاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلي بيليتين
 وهما متساويتان ياخذ بايهما شاء وان اختلفا يختار اهوئها
 لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في
 حق الزيادة. مثاله رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه
 وان لم يسجد لم يسلم فانه يصلي قاعداً يوفى للركوع
 والسجود لان ترك السجود اهو من الصلاة مع الحدث.
 انتهى. ثم قال وكذا شيخ لا يقدر على القراءة قائماً ويقدر
 عليها قاعداً يصلي قاعداً لانه يجوز حالة الاختيار في
 النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو كان معه ثوبان
 ثباسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم بتخير ما لم
 يبلغ احدهما ربع الثوب لاستوايهما في المنع. انتهى

مطالب

الاجتهاد لا ينفذ
 بالاجتهاد

﴿قاعدة﴾ الاجتهاد لا ينفذ بالاجتهاد
 (كذا في الاشباه) قال ومن فروع ذلك لو تغير
 اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات
 لاربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء. انتهى. ثم قال ومنها

لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس فتحرّى وصلى باحدهما
ثم وقع تحرّيه على طهارة الاخر لم يعتبر الثاني اه وعد فروعا
لهذه القاعدة قلت هذان الفرعان انما يكونان من فروع
هذه القاعدة اذا اريد بالاجتهاد مطلقه كما افاده ابو
السعود في حاشيته عليه

مطلب

اذا اجتمع امران من
جنس واحد

﴿قاعدة﴾ اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم
يختلف مقصودهما دخل احدهما في الاخر غالباً
(كذا في الاشباه) ويتفرع على ذلك لو اجتمع حدث
وجنابة او حدث وحيض كفى الفسل الواحد
(كذا افاده)

مطلب

مرارة كل شيء كبوله

﴿قاعدة﴾ مرارة كل شيء كبوله وجرة البعير
كسرفينه (كذا في الاشباه والدر المختار) يعني ان كان
بوله نجساً مغلظاً او مخففاً في ذلك خلافاً ووفقاً ومن
فروعه لو ادخل في اصبعه مرارة ما كول اللحم يكن عنده
لانه لا يبيع التداوي ببوله لا عند ابي يوسف لانه يبيحه
وبالثاني اخذ الفقيه ابو الليث للحاجة كما في الذخيرة والحانية
وعليه الفتوى كما في الخلاصة قلت وقياس قول محمد
لا يكره مطلقاً لطهارة بوله عنده (كذا افاده في رد المختار)

مطلب
كل الدماء نجسة إلا
عشرة

❖ فائدة ❖ الدماء كلها نجسة (كذا في الاشباه)
ويستثنى عشرة دماء وهي دم الشهيد والدم الباقي في
العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم
يسل عن بدن الانسان على المختار ودم البق ودم
البراغيث ودم القمل ودم السمك (كذا افاده)

مطلب
الجزء المنفصل من
الحج كمينو

❖ فائدة ❖ الجزء المنفصل من الحج كمينو (كذا في
الدر المختار) وذلك كالاذن المقطوعة والسن الساقطة
الآ في حق صاحبه فظاهر وان كثر (كذا افاده)

مطلب
يرفع الحدث بأمه مطاني

❖ قاعدة ❖ يرفع الحدث بأمه مطلق (كذا في من
التنوير)

مطلب
حكم سائر المائعات
كالماء

❖ قاعدة ❖ حكم سائر المائعات كالماء في الاصح
(كذا في الدر المختار) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد
غير الماء

مطلب
الطاعة اذا صارت
سبباً للمعصية

❖ مسائل الحج ❖

❖ قاعدة ❖ الطاعة اذا صارت سبباً للمعصية ترتفع
الطاعة (كذا في الخانية اول كتاب الحج) ومراده ان طاعة
الحج صارت سبباً لاعطاء الرشوة الى القرامطة في ذلك
الوقت وهي معصية فارفعت طاعة الحج عن ابنلي بذلك

من المسلمين فيما مضى

﴿مسائل النكاح﴾

مطلب

النكاح لا يحتمل
التعليق

﴿قاعدة﴾ النكاح لا يحتمل التعليق (كذا في الخانية)
اعني اذا قال رجل لامرأة بحضرة شاهدين تزوجتك
على كذا ان اذن ابي اورضي فقالت قبلت لا يصح لان
النكاح لا يحتمل التعليق بخلاف التعليق بشرط كائن
فانه عندهم تنجيز

مطلب

فرقات بين تعليق
النكاح بالشرط وعلى
شرط

﴿فائدة﴾ فرقات بين تعليق النكاح بالشرط
والنكاح على شرط فالاول لا يصح كما مر والثاني يصح كما
لو تزوجها على ان امرها بيدها فانه صحيح والشرط باطل
(كذا في الجامع الصغير) . وفصل الفقيه ابو الليث
فقال هذا ان بدأ الزوج وان بدأت المرأة فكلاهما صحيح
(كذا في الخانية) وقد خفي هذا الفرق على كثير من
اهل العلم

مطلب

الدخول في النكاح
الاول دخول في النكاح
الثاني

﴿فائدة﴾ الدخول في النكاح الاول دخول في
النكاح الثاني (كذا في انفع الوسائل) بيانه اذا اطلق
الرجل امرأته طلاقاً بائناً بعد الدخول او وقعت الفرقة

بينهما" ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول بها فعليه
مهر كامل وعليها عدة مستقبلة هذا على مذهب أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد نصف المهر وقام
العدة الأولى وعند زفر لا عدة ولا مهر

﴿ قاعدة ﴾ شهادة الإنسان فيما باشر مردودة
بالاجماع (كذا في نكاح الخانية) كما اذا شهد الوكيل
بالنكاح فان شهادته لا تصح ويستوي في ذلك من
باشر لنفسه او لغيره ومن خاصم او لم يخاصم

﴿ قاعدة ﴾ الحمل الثابت اذا طرأ على الحمل الموقوف
يبطله (كذا في شرائط نكاح الخانية) ومن امثلة ذلك
امة تزوجت بغير اذن المولى ثم باعها المولى واجاز
المشتري نكاحها لا تصح اجازة المشتري ذلك لان حل
فرجها للمشتري ثابت بالملك وقد طرأ على حل موقوف
فابطله

﴿ قاعدة ﴾ موجب الدخول في النكاح الفاسد
الاقل من المسمى ومن مهر المثل (كذا في الخانية)

﴿ قاعدة ﴾ التحليف يتوقف على صحة الدعوى
(كذا في حاشية أبي السعود على الاشباه في كتاب

مطلب

شهادة الانسان فيما
باشر مردودة

مطلب

الحمل الثابت اذا طرأ
على الحمل الموقوف
يبطله

مطلب

يجب الاقل من المسمى
بالدخول في النكاح
الفاسد

مطلب

التحليف يتوقف على
صحة الدعوى

القضاء) كما لو باع رجل أرضاً ثم ادعى انها وقف واراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم تصح للتناقض

❁قاعدة❁ من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه (كذا في الاشباه من القضاء) الا في مسائل عددها. منها الحرية وفروعها كالاستيلاء فلو باع امة ثم ادعى انها معتقة قبل البيع تسمع وكذا لو ادعى انها كانت ام ولد ومن اراد الوقوف على تنمية المسائل فليرجع الى الحل المذكور فانه مهم وفي مدعى فساد البيع تفصيل نقله ابو السعود في مقولته في حاشيته فانظر ان اردت

❁قاعدة❁ المحرلا يدخل تحت اليد (كذا في الاشباه) والمراد انه لو غصب انسان حرّاً ولو صبيّاً فبات في يده فلا ضمان على الغاصب لان المحرلا يدخل تحت اليد. ولا يرد عليك انه لو مات باقة فانه يضمن. لان الغاصب يضمن بالآفة ضمان اتلاف لا ضمان غصب

❁قاعدة❁ لا ينسب الى ساكت قول (فلورأى المالك رجلاً يبيع متاعه فسكت لا يكون ذلك منه

مطلب

من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه

مطلب

المحرلا يدخل تحت اليد

مطلب

لا ينسب الى ساكت قول

رضى) في سوي مسائل اخرجوها من هذه القاعدة قد
اوصلها في الاشياء تحت القاعدة المذكورة الى سبع
وثلاثين يُعدُّ السكوت فيها رضى . وزدت على ذلك
مسائلين (الاولى) لو قال الراعي لا ارضى الا بكذا
اجرة فسكت المالك يلزمه بعد ذلك ما قال الراعي
(والثانية) لو قال مالك الدار لمستأجرها عند حلول
الاجارة سلم الدار او ان سكنت فاجرة داري كذا
فسكت المستأجر وبقي ساكناً يلزمه ما قال المالك
(ذكرها في اجارة الاشياء) وان اردت الوقوف على
المسائل المخرجة المذكورة فارجع الى الاشياء

مطلب

الملك يمنع النكاح

﴿قاعدة﴾ ملك اليمين يمنع انعقاد النكاح (كذا في الخانية)
فلو عقد نكاحه على امة او مكانبة او مدبرة او ام ولد او
جارية يملك بعضها فليس بصحيح ومثله اذا طرأ النكاح
الملك بان تزوج امة الغير ثم ملكها او ملك بعضها فانه
يبطل النكاح (الكل في الخانية)

مطلب

الدعوى بما لا يجتمل
السقوط

﴿قاعدة﴾ كل دعوى بحق لا يجتمل السقوط يستخلف
منكرها على السبب وكل دعوى بحق يجتمل السقوط
اي يصلح ابراء يستخلف منكرها على المحاصل (كذا في

الخانية في باب اليمين) ومثل للاولى بان ادعى بانه بنى
في ارضه او غرس او وضع خشباً على حائطه لوفتح
فيه طاقاً او التي تراكبا او مينة ومثل لما يجهل السقوط
بان ادعى انه حفر في ارضه حفرة

مطلب

فيما يكون اليمين فيه
على البتات

﴿قاعدة﴾ المدعى به ان كان وصل لذي اليد
بسبب غير الارث فاليمين فيه على البتات وان كان
بسبب الارث فاليمين فيه على العلم (كذا في اواخر باب
اليمين من الخانية)

مطلب

دعوى الجهول فاسدة

﴿قاعدة﴾ الدعوى بالجهول فاسدة (كذا في الخانية
في اول دعوى المنقول) كما لو قال انت هذا استهلك
مالي او قال كان شريكى وخائن فبالرجح ولا ادري
قدره فانه لا يلتفت اليه ولا يستخلف الخصم ثم قلل
وذكر الخصلاف رحمه الله تعالى ان القاضي اذا اتهم وجهي
الميت او قيم الوقف فعلى قول اكثر المشايخ ورحمهم الله
تعالى انه يستخلفه وان لم يكن هناك شيء معلوم نظراً
للصغير والوقف .

مطلب

الفرقة من قبل المرأة
فسخ ومن قبل الزوج
طلاق

﴿قاعدة﴾ كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا
بسبب الزوج فهي فسخ كخيار المعتق والبلوغ وكل فرقة

جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالإيلاء والحب
والعنة (كذا في الهندية)

مطلب

❖ قاعدة ❖ إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد
نعين الحمل على التأسيس (كذا في الأشباه) فلو قال
لامرأته طالق طالق طالق وإدعى أن نيته التأكيد يصدق
في ذلك ديانته مع الميم وإما قضاء فلا يقبل منه ذلك
ويحكم عليه بالثلاث تطبيقاً على القاعدة المذكورة (كذا
في التنقيح)

إذا دار الأمر بين
التأسيس والتأكيد

مطلب

❖ قاعدة ❖ أعمال الكلام أولى من أهاليه متى أمكن فإن
لم يمكن أهل (كذا في الأشباه) ومافرقوه على هذه
القاعدة أن الرجل لو جمع بين امرأته والحائض وقال
طلقت أحداً كما طلقت امرأته حيث أمكن الأعمال وكما لو
جمع بين امرأته وبهيمة مثلاً وقال أحداً كما طالق فإن
أمراته تطلق بخلاف ما لو جمع بين امرأته وامرأة أجنبية
وقال ذلك فإن امرأته لا تطلق لعدم إمكان أعمال الكلام
فتأمل

أعمال الكلام أولى من
أهاليه

مطلب

❖ فائدة ❖ الرضاع الطاري على النكاح في حكم
السابق عليه (كذا في رضاع الحائض) وبيانه إذا تزوج

الرضاع الطاري على
النكاح

صبية فطلتها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت الصبية المطلقة حرمت الكبيرة عليه لانها صارت من امهات نسائه

مطلب

الفرقة من قبل الزوج
يباح او محظور تستحق
المرأة النفقة

﴿قاعدة﴾ الفرقة اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور تستحق المرأة النفقة والسكنى واذا وقعت من قبل المرأة بفعل مباح كحيار البلوغ والعنق وعدم الكفاءة كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة ومطالبة ابن الزوج فليس لها نفقة ولها سكنى (كذا في مجمع الفتاوى عن نفقة عدة الخانية)

مطلب

من تجب عليه نفقة في
حياته يجب عليه كفته
في ماته

﴿فائدة﴾ كل من تجب عليه نفقته في حياته يجب عليه كفته في ماته (كذا في نفقات الخانية) قال وهذا الاصل قول الثاني وعليه الفتوى

مطلب

قضاء القاضي فيما ارشى به
عند

﴿قاعدة﴾ قضاء القاضي باطل فيما ارشى به عند الكل (كذا في نفقات الخانية)

مطلب

نفقة الادمي اذا وجبت
على انسان يبيهر الحاكم
عليها

﴿فائدة﴾ نفقة الادمي اذا وجبت على انسان يبيهر الحاكم عليها بخلاف نفقة الحيوان فانها واجبة ديانته ولا جبر من الحاكم على ذلك (كذا في فصل المرأة التي لا تدري انها منكوبة او مطلقة من الخانية)

مطلب
الإشارة بسقط اعتبار
التسمية والصفة

❖ قاعدة ❖ الإشارة تستطع اعتبار الصفة والتسمية (كذا
في طلاق الخانية) فلو كان له امرأتان واحدة منها
عمياء فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار إلى البصيرة
تطلق البصيرة وكذلك لو كان له امرأتان واحدة اسمها
زينب والاخرى آمنه فناده يا آمنه فاجابته زينب
فقال انت طالق ثلاثا طلقت التي اجابته فلا تعتبر
التسمية لكن اذا كانت التي اجابته ليست بامرأته بطل
❖ قاعدة ❖ كل شهادة يكون سبب ردها الفسق اذا
قبلها القاضي وحكم بها يصح كالخنث والناتحة والغني ومن
يلعب بالطيور والطنبور ومن يظهر سب السلف ومن
ارتكب ما لا يحذر لاجله ويجوز قبول شهادة الاعى لقول
مالك بقبولها مطلقاً وكل شهادة يكون سبب ردها
التهمة او لم ينقل في قبولها خلاف مجتهد فلا يصح قبولها
كشهادة المملوك والعدو بسبب الدنيا والسيد لعبده
والاجير الخاص وكذا من يبول على الطريق او ياكل
فيه وهو وان لم يكن للتهمة الا انه لم ينقل فيه خلاف حتى
يكون مجتهداً فيه وليس يفسق حتى يدخل في حكمه
(كذا في حاشية الخطاوي على الدراول باب القبول

مطلب
كل شهادة رُدَّت
للفسق اذا قبلها المحاكم
وحكم بها

(وعدمه)

مطلب
لا عبرة بالخط الآ في
مسائل

﴿قاعدة﴾ لا عبرة بالخط عندنا إلا في مسائل . منها
كتاب الامان كما في سير الامام محمد . وخط الصراف .
والسمسار (وهما في دعوى الخانية) وما يوجد في دواوين
القضاة من شروط الاوقاف التي مات شهودها ولا تعامل
بين القوام فانه يسلك بها على ما في الدواوين المذكورة
(وهو في اوقاف الخصاف وقال انه استحسن) ومنها
البرآت السلطانية (على احتمال صاحب الاشباه كما في
دعوي الاشباه) ومنها الدفتر الخاقاني المعنون بالطغراء
(على ما في اوائل دعوي التنقيح نقلًا عن هبة الله البعلي
في شرحه على الاشباه) . ونقل ايضا ان للشيخ علاء الدين
الحصكفي شارح التنوير رسالة في العمل به وإطال في
ذلك . وقال فاذا وجد في الدفتر الخاقاني ان الحمل
الفلائي وقف فلان الفلائي فانه يعمل به بدون بينة .
وخالف في ذلك الخبير الرملي في فتاويه وقال لا يعمل
بذلك لان جميع الشرع ثلاث . البينة والاقرار والنكول .
فلا يعمل بالدفتر الخاقاني . ثم افتي بعد ذلك بورقة بانه
يعمل في الوقف الذي تقدم عهده بما يوجد في دواوين

القضاء استحسنانا. ونقل ذلك عن الخصاف كما قلنا .
 فناقض نفسه واعلم بان العمل بالبراءة والدفترا الخافاني
 انما يكون اذا طلبت البينة ممن كانا في يده فانها يقومان
 مقام البينة . وياك ان تفهم ان العمل بهما مطلنا على قول
 من يقول بالعمل بهما وانها متى وجدا كانا حجة قاطعة
 فليس كذلك بل هما مقام البينة

✽ مسائل اليمين ✽

✽ قاعدة ✽ لا تخلف الا بطلب الخصم ويستثنى من
 ذلك مسائل . قال في الهندية قال ابو يوسف رحمه الله
 تعالى اربعة اشياء يستخلف القاضي الخصم قبل ان يسأل
 المدعي ذلك احدها الشفيع اذا طلب من القاضي ان
 قضي بالشفعة بحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت
 باشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند ابي حنيفة
 ومحمد لا يستخلفه . الثانية البكر اذا بلغت وطلبت التفريق
 من القاضي بحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت
 وان لم يطلب الزوج . الثالثة المشتري اذا اراد الرد
 بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته

مطلب
 لا تخلف الا بطلب
 الخصم الا في مسائل

على البيع منذ رأيتَه . الرابعة المرأة اذا سالت من القاضي
ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله تعالى
ما اعطاك نفقتك حين خرج ويجب ان تكون مسالة
النفقة اتفافية . الخامسة في الاستحقاق يحلف المستحق بالله
ما وهبت ولا بعث ولا تصدقت وهذا عند ابي يوسف
وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم . والسادسة اجمعوا
على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي
والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدين الميت ولا
من احد ادته اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرك ولا
ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشي ء منه
على احد ولا عندك به ولا بشي ء منه رهن . (كذا في
الباب الثالث في اليمين من دعوى الهندية)

﴿ قاعدة ﴾ لا تحليف مع البرهان . الا في مسائل .

مطلب
لا تحليف مع البرهان
الا في مسائل

الاولى يحلف مدعي الدين على الميت اذا برهن ولا
خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً
في التركة واثبته فانه يحلف . الثانية المستحق للبيع بالبينة
للمستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به
ولا خرجت العين من ملكه . الثالثة يحلف مدعي الاقب

مع البيئة بالله تعالى انه باق على ملكه الى الآن لم يخرج
بيوع ولا هبة (كذا في الباب الثالث في اليمين من دعوى
الهندية) . قلت ويزاد رابعة . وهي مديون الميت اذا
اثبت الدفع له بالبيئة فانه يحلف ايضاً احتياطاً . (كذا
في حاشية ابي السعود على الاشباه من كتاب القضاء
والدعوى)

مطلب

الدوام على الفعل بمنزلة
الانشاء

﴿قاعدة﴾ الدوام على الفعل بمنزلة الانشاء . (كذا
في اول تعليق الخانية) . بيانه لو حلف بطلاق امرأته انه
كلما قعد عند فلان قعد ساعة مستطيلة طلقت امرأته
ثلاثاً لان الدوام على القعود بمنزلة انشاءه فكانه قعد وقام
ثم قعد وقام ثم قعد . قال وكذا على كل فعل مستدام
اسى وكذلك المحكم اذا كان الحلف على فعل قابل
للدوام

مطلب

جواب الامر بالواو
الشرط بالفاء

﴿قاعدة﴾ جواب الامر بالواو كجواب الشرط
بالفاء . (كذا في تعليق الخانية) . بيانه انه يكون للتعليق
فلو قال لامرأته ادخلي الدار وانت طالق فدخلت
طلقت وكذا لو قال لعبده ذلك

مطلب

لفظ كل اذا وقع في
الايمان

﴿قاعدة﴾ لفظ كل اذا وقع في الايمان فلا يكون على

استقصاء الافراد في المخلوف عليه بل يكفي اتيانه بثلاثة
انواع منه (كذا في تعليق الخانية) . بيانه حلف لياأتين
كل قبيح في الدنيا فخذع وسرق وزنى مثلاً فانه يكون
باراً في بيئته ولا يلزم استقصاؤه القبائح التي في الدنيا
بل يكفي منه بثلاثة انواع منها . وكذلك لو حلف
لياأتين كل خير فاتي النصح لمسلم والصدقة وقام الليل
فانه يكون برّاً بيئته . ومثله لو قال لامرأته ان لم اقل
لاخيك عنك بكل قبيح في الدنيا فانت طالق فقال
لاخيها عنها انها خادعة سارقة ذات حقد يكون باراً
بيئته (كذا افاده في المحل المزبور)

مطلب
الفعل النلي لا يحكم
بوجوده الا اذا ظهر
على الجوارح

﴿قاعدة﴾ الفعل القلي لا يحكم بوجوده الا اذا ظهر
على الجوارح (كذا في تعليق الخانية) . بيانه اذا حلف
بالاطلاق انه لا يعادي عمراً فعاداه واصر على ذلك في
قلبه ولم يظهر على لسانه منه شيء ولا على جوارحه بل
كان كل منها محفوظاً فانه لا يبحث بيئته . وكذلك لو
تسرّى بجارية وكان قد قال لزوجته ان دخلت عليك
من ذلك غيرة فانت طالق فدخل عليها غيرة في قلبها
ولم تنكح ولم تلج ولم تخبر بانها حصل لها غيرة فانها لا تطلق

لان ما في القلب لا يمكن التخرُّص عنه (كذا افاده في
الخانية من المحل المذكور)

﴿ قاعدة ﴾ التعليق بشرط واقع غير ممتد يُصرف الى
المستقبل (كذا في تعليق الخانية) بيانه اذا قال رجل
لامرأته ان دخلت دار عمرو فانت طالق وكان ذلك
الكلام حال كونها في دار عمرو مثلاً فانه يكون على
دخول مستقبل غير هذا بخلاف ما كان ممتداً فانه لا
يصرف الى الاستقبال بل يقع في الحال كما لو قال
لامرأته ان صحت فانت طالق وكانت صحيحة غير مريضة
فانه يقع للحال لا لو قال ان مرضت او ان حضت وهي
مريضة او حائض فانه يصرف للاستقبال وهما وان كانا
ما يمتد لكن لا يعتبر هنا (كذا افاده في المحل المذكور)
﴿ قاعدة ﴾ اذا تعذر البر في اليمين فلا حنث . بيانه

حلف بطلاق امرأته ان لم يشرب ما في الكوز من الماء اليوم
فهرأقه انسان قبل مضي اليوم فانه لا يحنث في الطلاق
لتعذر البر ومثله لو حلف بطلاق امرأته على جماعة ان
لم يذهب بهم الليلة الى منزله فذهبوا وخرجت عليهم
المصوص في بعض الطريق فحبسوا عن التوجه فانه ايضاً

مطلب

التعليق بشرط واقع
غير ممتد يصرف الى
المستقبل

مطلب

اذا تعذر البر في اليمين
فلا حنث

لا بحث (كذا في تعليق الخانية)

مطلب

من له شرب معلوم هل
له ان يسوقه لارض
له اخرى

فائدة كل من له شرب معلوم من ماء نهر
مشترك كالسدس او العشر او اكثر او اقل له ان يسوق
شربه الى اي ارض ارادها كان لها شرب او لا بخلاف ما
لو كان ليس له نصيب من الماء معلوم بل له سقي اراضيه
لا غير فانه ليس له ان يسوق نصيبه الى ارض اخرى
ليس لها شرب من اصل النهر لانه اذا قدم العهد ربما انه
يدعي حق الشرب فيتوقف سوقه الماء اليها على اذن
الشركاء الباقين (كذا في الباب الثالث من شرب
الهندية) وخرج عن ذلك ايضا المستأجر فانه اذا
استأجر رجل ارضا وحاجته الى شربها ليسوقه الى ارض
له اخرى جاز (كذا في الاجارة الفاسدة من الخانية)

مطلب

السرما لا يطلع عليه
احد والجهر بخلافه

قاعدة السرما لا يطلع عليه احد والجهر بخلافه
لكن هذا فيما لم يكن مشروطا فيه الشهادة اما اذا كان
مشروطا فيه الشهادة فاطلاع الشهود عليه لا يعد من
الجهر كمن حلف لا يتزوج جهرا فتزوج بحضور شاهدين
او رجل وامرأتين فانه لا بحث لان ذلك معدود من
السري حيث النكاح لا ينعقد بدون الشهادة فلا يعد

نصاها جهرًا ولا جرم لو تزوج بشهادة ثلاثة من الرجال
يكون حاشًا في يمينه (كذا في اواخر تعليق طلاق
الخانية)

﴿قاعدة﴾ التفويض يقتصر على المجلس بخلاف
الوكالة فانها لا تقتصر عليه (كذا في الطلاق الذي
يكون من الوكيل من الخانية) قال رحمه الله تعالى فلو
قال رجل لامرأته انت وكيلى في طلاق نفسك فقامت
عن المجلس ولم تطلق ثم طلقت بعد ذلك نفسها لا يقع
الطلاق لان توكيل الزوج اياها تفويض وهو يقتصر
على المجلس

﴿قاعدة﴾ الوكيل لا يملك الاضافة والتعليق (كذا
في طلاق الوكيل من الخانية) بيانه لو قال رجل لغيره
طلق امرأتى غدا فقال الوكيل لامرأة الرجل انت طالق
غداً كان باطلاً وكذا لو قال طلق امرأتى فقال لها
الوكيل انت طالق اذا دخلت الدار فدخلت لا يقع
شيء

﴿قاعدة﴾ تصرفات السكران كلها جائز الا ثلاث
مسائل الردة والعياذ بالله تعالى والافرار بالحدود

مطلب

التفويض يقتصر على
المجلس بخلاف الوكالة

مطلب

الوكيل لا يملك الاضافة
والتعليق

مطلب

تصرفات السكران

والاشهاد على شهادته (كذا في خلع الحانية)

مطلب
خطأ القاضي في رجم
او قطع

﴿ قاعدة ﴾ خطأ القاضي في رجم او قطع سرقه او
غيرها يكون في بيت المال (كذا في شرح السير الكبير
للسرخسي)

مطلب
العادة محكمة ما لم يصرح
بخلافها

﴿ قاعدة ﴾ العادة محكمة ما لم يوجد النص بخلافها
(كذا في شرح السير للامام السرخسي) ايضاح ذلك لو
قدمت المائدة بين يدي ضيف فان ذلك يكون رخصة
واذنا في الاكل من صاحبها بتحكيم العادة لكن اذا منعه
صاحبها عن الاكل لسانا فيكون قد وجد النص
بخلافها فيبطل حكمها

﴿ مسائل الطلاق ﴾

مطلب
اذا وقع طلاق المريض
باختيار زوجته لا يرث

﴿ فائدة ﴾ امرأة المريض متى وقع الطلاق عليها
باختيارها ورضاها لا يرث ومتى وقع بغير اختيارها ورثت
(كذا في شرح الجامع الكبير للهاشمي وهذا الاصل من
عبارة الجامع) بيانه مريض قال لامرأته المدخولتين
طلقا انفسكما ثلاثا فقالت احداها في مجلسها ذلك طلقت
نفسى وصاحبتي طلقتا لانها مالكة في حق نفسها وكيلة

في حق صاحبها فصح تطليقها نفسها لما كبتها وصح تطليقها
صاحبها أيضاً لأن الطلاق بغير عوض اسقاط محض
لا يفتقر الى الراي والتدبير فجاز انفرادها به ولو قالت
الاخرى بعد ذلك في مجلسها ايضاً طلقت نفسي وصاحبتني
كان ذلك باطلاً لأن كل واحدة منهما مطلقة ثلاثاً فلا
يقع عليها طلاق فلو مات الزوج وهما في العدة ورثت
الثانية ولا ترث الاولى لأن الاولى بانت بسبب تطليقها
نفسها فكانت راضية ببطلان حقها المعلق بمال الزوج في
مرضه وسببية النكاح لليراث في حقها والثانية بانت
بتطليق غيرها ولم يوجد منها دلالة الرضا ببطلان حقها
فتقرر حقها في ميراثه فبعد وإن طلقت نفسها ورضيت
ببطلانه لا يبطل لأن تطليقها نفسها باطل لا يتعلق به
حكم بقي مجرد رضاها والحق الثابت شرعاً لا يبطل بمجرد
الرضا وإن صرحت به الا ترى لو طلقت الزوج في مرضه
ثم قالت رضيت لا يبطل حقها من الارث (وكذا هذا
من الشرح المذكور)

﴿قاعدة﴾ كل شيء يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه
جائنة على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه

مطلب
يجوز البراءة فيما يجوز فيه
الجعل

المجعل فالبراءة جائزة والشرط باطل والهبة والصدقة
 مثل البراءة (كذا في آخر خلع الخاتمة) بيانه امرأة
 ابرأت زوجها عما لها عليه على ان يطلقها فطلقها جازت
 البراءة والا فلا ولو ابرأته عما لها عليه على ان لا يتزوج
 عليها امرأة ثانية فالبراءة جائزة والشرط باطل وذلك
 لان المجعل على الخلع جائز وكذا الطلاق والمجعل على
 ان لا يتزوج عليها لا يجوز ولا جل ذلك في الصورة الاولى
 تتوقف صحة البراءة على الوفاء بالشرط وهو الطلاق
 بخلاف الثانية فان البراءة صحت والشرط بطل

مطلب
 الاستدلال بمفهوم
 النصوص

﴿قاعدة﴾ الاستدلال بمفهوم النصوص عندنا من
 الادلة الفاسدة (كذا في التوضيح ومراة الاصول) لكن
 مفهوم الكتب عندنا حجة سواء كان مفهوم موافقة او
 مخالفة ومفهوم الموافقة ان ثبتت لشيء مسكوت عنه حكماً
 موافقاً لما اثبتته للمنطوق به ومفهوم المخالفة ان ثبتت لشيء
 مسكوت عنه حكماً مخالفاً للمنطوق به ونحتم ذلك مفهوم
 الشرط والصفة وغيرها من القيود (كذا في حاشية ابي
 السعود على الاشباه اول كتاب الوقف وفي حاشية ابن
 عابدين على الدر آخر كتاب الوقف مع تصرف فيهما

وزيادة على ما ذكرناه

﴿قاعدة﴾ الإشارة من المتندر على النطق لا تعتبر عندنا إلا في مسائل الأولى الاسلام الثانية الكفر الثالثة النسب الرابعة الافتاء الخامسة اشارة الشيخ في رواية الحديث السادسة امان المسلم للكافر السابعة الطلاق اذا كان تفسيراً لما اجهه كقوله انت ظالق هكذا و اشار باصابعه الثامنة اشارة المحرم الى صيد فانه يلزمه الجزاء (كذا افاده في نور العين)

﴿فائدة﴾ كل مملوكة ثبت نسب ولدها من يملكها او يملك بعضها كانت ام ولد لمن ثبت نسب ولدها منه (كذا في الخانية اول الاستيلاء)

﴿فائدة﴾ ام الولد تعتق بموت مولاه من جميع المال (كذا في الخانية من المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ الاقرار الباطل لا يجب فيه البيان (كذا في العتق المهم من الخانية) بيانه قال لاحد هذين الرجلين عليّ الف فلا يجب عليه البيان لانه اقرار لمجهول بخلاف ما اذا قال احد هذين العبدین حر فقبل له هذا فقال لا عتق الآخر لانه يطلب منه البيان

مطلب

الإشارة من المتندر على النطق

مطلب

اذا ثبت نسب ولد المملوكة من مالها او بعضها فهي ام ولد له

مطلب

ام الولد تعتق بموت مولاه من جميع المال

مطلب

الاقرار الباطل لا يجب فيه البيان

فلما قال لا تعين الآخر لان الاقرار بالعق صحيح
كالطلاق

مطلب
الطلاق اذا علق بشرط

﴿فائدة﴾ كل طلاق علق بشرط باداة من ادواته
مثل ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما في جميعها
اذا وجد الشرط انتهت اليمين الا في كلما فانها تنتهي
فيها بعد الثلاث ما لم تدخل كلما على الزوج كقوله كلما
تزوجت امرأة فهي طالق فانها تطلق ولو بعد زوج آخر
ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق فانها لا تطلق
بعد الثلاث وزوج آخر (كذا في الملتقى)

مطلب
الحلف على شيء ما لا
يفعله يكون على الابد

﴿فائدة﴾ المحلف على شيء ما لا يفعله يكون على
الابد واختلفوا في تعليقه فقيل لان الفعل يقتضي
مصدراً منكراً والنكح في سياق النفي نعم وقيل لانه نفي
فعلاً مطلقاً غير مقيد فيعم (وعليه اقتصر في البحر) ثم لو فعله
مرة حنث وانخلت اليمين وما في شرح المجمع من ان
اليمين لا تنخل سهو (كذا في الدر المختار) ومثله لو
حلف على فعل شيء ما ففعله مرة بر وانخلت اليمين
(كذا في المحل المذكور من باب اليمين في الضرب
والقتل وغير ذلك) ثم اذا حلف على عدم فعل شيء

كما لو حلف ان لا يدخل دار فلان مثلاً فحمله انسان
بالكره بغير امر وادخله دار فلان فانه لا يحنث ولا يفعل
اليمين على الصحيح وقيل تحل اليمين ايضاً فلو دخل بعد
ذلك لا يحنث قالوا ويفتى به وفقاً بالناس (كذا في
طلاق الخيرية)

﴿ قاعدة ﴾ اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن
بالفتح (كذا في فرائد الاشباه) واعلم ان المراد بذلك
سواء كان متضمناً له حقيقة كما لو قال بعثك دمي
بالف فقتله وجب القصاص ولا يعتبر ما في ضمنه من
الاذن يقتله فانه لو قال اقتلني ابتداء فقتله لا قصاص
عليه لكن هنا لما كان ضمن قوله بعثك دمي وكان هذا
البيع باطلاً وهو متضمن للاذن بطل ما في ضمنه او كان
غير متضمن حقيقة بل مترتباً عليه او مسبباً له كما لو
آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظراً واذن بالعمارة
للمستأجر فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعاً قالوا
لان الاجارة لم تصح فلم يصح ما في ضمنها كما في الاشباه مع
ان الاذن الصادر بالعمارة للمستأجر ليس هو ضمن عقد
الاجارة حقيقة لكن لما كان مترتباً عليه صار كانه في

مطلب
اذا بطل المتضمن بطل
المتضمن

ضمنه وكذلك قالوا لو ابراه وافقر له في ضمن صلح فاسد
فسد الابراء كما في الاشباه عن البزارية قال ابو السعود
في حاشيته بخلاف الابراء الحاصل بعد الصلح ولو كان
الصلح فاسداً فإنه يمنع الدعوى ونقل عن الحموي عن
القنية انه يفتى بان الاقرار وان لم يكن في صلب عقد
الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى فانظر
الى قوله لكنه بناء على الصلح يظهر لك ما قلناه فالحاصل
ان الابراء او الاقرار متى كان كل منهما عاماً مستقلاً
كقوله هو بري تماماً لي قبله او لاحق لي قبله فإنه يدخل
فيه كل عين ودين ولا تسمع بعده دعوى (كذا في البحر
بصرف) ويقرب منه ما في الخبرية من الوقف الا أنه
عبر بالاستئناف فقال ولدفع هذا اختارائمة خوارزم ان
يرسم الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على
الاستيناف واما اذا كان ضمن عقد فاسد فإنه لا يمنع
الدعوى قولاً واحداً . واذا كان بعد عقد فاسد فهل يمنع
الدعوى او لا خلاف نقله في القنية رامزاً الى فتاوي
النسفي انه يمنع ولا يشترط فيه صحة العقد السابق وذكر
رامزاً لبكر خواهر زاده انه لا يمنع وهو الذي قدمناه

عن حاشية ابي السعود ولكن يشترط اذا كان بعد العقد كونه مبنياً عليه اما اذا كان غير مبني عليه بل كان مستقلاً مستأنفاً فهذا لا خلاف في انه مانع من سماع الدعوى فتنبه

﴿قاعدة﴾ الزيادة المنفصلة في المبيع تمنع الاقالة (كذا في الانقرووي) بيانه ان الزيادة في المبيع اما ان تكون متصلة كالسمن وهي لا تمنع او منفصلة كالولادة وثمره الشجرة وهي تمنع الاقالة كما تمنع الفسخ في سائر انواع الفسوخ (كذا في اقالة الخيرية)

﴿قاعدة﴾ كل من ادّى دين غيره بدون اذنه فهو متبرّع لا رجوع له كذا في متن التنوير) ويستثنى من ذلك من اعار انساناً شيئاً ليرهنه ثم ان ذلك المعبر افترقه من المرتهن فانه يرجع على المستعير الراهن بما اذاه وذلك لانه ادّى دين غيره وهو مضطر لاجل تخليص ملكه فلا يقال فيه انه متبرّع (كذا في رهن من التنوير)

﴿قاعدة﴾ الوعد بحرم المخلف فيه (كذا في حظر الاشباه) وهل يجب الوفاء بالوعد ام لا في ذلك

مطلب

الزيادة المنفصلة تمنع الاقالة

مطلب

من ادّى دين غيره بغير اذنه فهو متبرّع

مطلب

بحرم المخلف في الوعد

تفصيل فان وعد ونبه الوفاء لكن عدل بعد ذلك او منع منه مانع قالوا لا يجب الا في مسألتين . الاولى اذا كان الوعد بصيغة التعليق . والثانية في بيع الوفاء فيجب الوفاء في ذلك (كذا في حاشية ابي السعود على الاشباه) وهناك زيادة فوائد فارجع اليها

مطلب
بحرم الكذب الا في ثلاث

﴿قاعدة﴾ بحرم الكذب الا في ثلاث مسائل في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع امرأته (كذا في نور العين) وفي خيار البلوغ اذا رأت الدم ليلاً واشهدت نهاراً تقول الآن رأيتُه قالوا يسعها اذا قالت اخترت نفسي حين رأت (كذا في قاضيهان)

مطلب
طالب التولية لا يولى

﴿قاعدة﴾ طالب التولية لا يولى (كذا في الاسعاف وخرج عن هذه القاعدة مسألتان . الاولى في البحر وهي اذا عزل القاضي ناظر وقف بدون خيانة ثم طلب من قاض اخوان يوليه . الثانية في فروع الدرا المختار عن النهروهي طالب التولية بمقتضى الارشدية بشرط التواقف

مطلب
الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث

﴿قاعدة﴾ الغرور لا يوجب الرجوع على من غرر الا في ثلاث . الاولى اذا غرر المشتري او الدلال البائع او غرر البائع او الدلال المشتري وضابط ذلك ان يكون

الغرور في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودبعة وإجارة
فلو هلكا ثم استخفارجع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع
في عارية وهبة لكون القبض لنفسه اي نفس المغرور.
الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كباعوا عبدي
او ابني فقد اذنت له ثم ظهر حرّاً او ابن الغير رجعوا
عليه للغرور ان كان الاب حرّاً والا فبعد العتق وهذا
ان اضافته اليه وامر بمبايعته ومنه لو بني المشتري او
استولد ثم استخفارجع على البائع بقيمة البناء والولد.
الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كما لو زوجه امرأة على
انها حرة ثم استخفت رجع على المحبر بقيمة الولد المستحق
وهل ينتقل الرد بالتقرير الى الوارث خلاف قال
التمرتاشي لا يورث لانه من المحقوق المجردة ونقل عنه
ايضاً انه يورث واستظهره الشيخ الطحطاوي في حاشية
الدر آخر المراجعة والتولية (كذا ذكره وتفصيل مسألة
الغرور في الدر من المراجعة فارجع اليه)

مطلب

لاجبر في عارة المشترك

﴿فائدة﴾ لاجبر على احد الشريكين في عارة المشترك
بينهما اذا ابى احدهما عن العارة الا في مسألتين. الاولى
جدار مشترك بين يتيمين لهما وصيان خشي سقوطه فاي

احد الوصيين العارة . الثانية جدار بين وقفين خشي سقوطه واي احد الناظرين العارة فان القاضي يجبر الآي فيهما (كذا في دعاوي الاشباه)

مطلب

دعوى المناقض لانسع

﴿قاعدة﴾ المناقض في غير محل الخفلا يقبل منه الا اذا قال تركت الكلام الاول واستقر على الثاني ففي البرازية والذخيرة ادعاه مطلقاً فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيداً وبرهن عليه فقال المدعي ادعيه الآن مطلقاً ورجعت عن المقيد يقبل ويبطل الدفع (كذا في مجموعة العادي عن البحر والمنح) وسباني الكلام على ذلك في الدعوى

مطلب

اليمن على نية المستخلف

﴿قاعدة﴾ اليمن على نية المستخلف الا اذا كانت اليمن بالطلاق والعناق ونحو ذلك تعتبر نية الحالف اذا لم ينو خلاف الظاهر ظاهراً كان الحالف او مظلوماً . الثانية اذا كانت اليمن بالله تعالى وكان الحالف مظلوماً فانه تعتبر نية الحالف ايضاً (كذا في قاضيان من فصل في تحليف الظلمة) وفسر الظالم بان يريد بيمينه ابطال حق الغير

مطلب

ان الشرطية لا توجب تكرار الفعل

﴿قاعدة﴾ ان الشرطية لا توجب تكرار الفعل

(كذا في اليمين الموقت من الخائبة) بيانه رجل قال
لا بويه ان تزوجت امرأة ما دمتا حيين فهي طالق
فتزوج امرأة في حياتها طلقت فان تزوج امرأة اخرى
بعدها في حياتها ايضاً لا تطلق لما قلنا

مطلب

الغاية لا تدخل في
القي

﴿قاعدة﴾ الغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية
الا ان تكون غاية اخراج (كذا في اليمين الموقتة من
الخائبة) بيانه مديون قال لصاحب الدين والله لا قضين
دينك الى يوم الخميس فلم يقضه حتى طلع الفجر من
يوم الخميس حنث في يمينه لانه جعل يوم الخميس غاية
والغاية لا تدخل الا ان تكون غاية اخراج كما في قوله
تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فالمرافق
داخلة في الغسل لانه الغاية لا اخراج ما بعد المرافق

مطلب

اليمين تنتهي باول جزء
من الغاية

﴿فائدة﴾ اليمين تنتهي باول جزء من الغاية (كذا
في الخل المذكور من الخائبة) بيانه حلف لا يفعل كذا
الى قدوم الحاج او الى الحصاد ولم ينو شيئاً فهو على اول
واحد من الحاج يقدم وعلى اول واحد يحصد او
يدوس لان انتهاء اليمين باول جزء من ذلك

مطلب

كل شيء يأكله الرجل
في مجلس واحد أو يشربه
شربة واحدة إذا حلف
أن لا يأكله

﴿قاعدة﴾ كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد
أو يشربه شربة واحدة إذا حلف أن لا يأكله أو لا يشربه
فالحلف على جميعه ولا يحث باكل بعضه أو شربه كذا
في اليمين على الأكل من الخانية (بيانه حلف لا يأكل
هذه البيضة لا يحث حتى يأكلها كلها

مطلب

تبطل اليمين بابانة
الزوجة وبيع العبد

﴿قاعدة﴾ اليمين تبطل بابانة الزوجة وبيع العبد .
(كذا في خروج الخانية) بيانه حلف على زوجته أن لا
تخرج الأبأذنه ثم ابانها بعد ذلك وتزوجها ثانياً فخرجت
بغير اذنه لا تطلق وكذا لو قال لعبده ان فعلت كذا
فانت حر ثم باعه واشتراه اخرى ففعل العبد ذلك بعد
الشراء لا يعتق لان اليمين تبطل بالابانة في المسالة
الاولى وبالبيع هنا

مطلب

الفاعل اذا كان مكرهاً
في الفعل لا يضاف
اليه الفعل

﴿قاعدة﴾ الفاعل اذا كان مكرهاً في الفعل لا
يضاف الفعل اليه (كذا في مساكنة الخانية) بيانه رجل
حلف انه لا يسكن هذه الدار فقيّد ومنع عن الخروج
فانه لا يحث في يمينه لان الفعل الذي هو السكى
صدر منه مكرهاً فلا ينسب ولا يضاف اليه وهذا
بخلاف ما لو قال ان لم يخرج من هذه الدار اليوم فامرأته

طالق فقيّد ومنع عن الخروج اياماً فانه يحنث والفرق
ان شرط الحنث في المسالة الاولى وجودي وقد حصل
فعلة مكرهاً فلا يضاف لفاعله وشرط الحنث في المسالة
الثانية عدي وقد تحقق

مطلب

الافعال والنكرات
تنصرف الى الكمال

﴿قاعدة﴾ الافعال والنكرات تنصرف الى الكمال .
بيانه حلف ان لا يتزوج فتزوج نكاحاً فاسداً لا يحنث
لانه ذكر الفعل وهو التزوج فانصرف الى الكمال
الذي هو النكاح او التزوج الصحيح دون الفاسد
والباطل (كذا في الحلف على التزويج من الخانية)
وبيان النكرات قال لعبد ان صليت ركعة فانت حر
وقام فصلى ركعة واحدة ثم تكلم لا يعتق العبد لانه لم
يصل ركعة حيث الركعة نكرة وهي تنصرف الى الكاملة
والكاملة الركعة الصحيحة فلذلك لا يعتق فان صلى
ركعتين ثم تكلم عتق العبد بالاولى (كذا في مسائل
الصلاة من الخانية) لكن في ادب القضاء للامام الخفاف
في باب الحجر بسبب الدين ما يفيد ان النكرة لا تنصرف
الى الكمال عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث قال والله
تعالى شرط نوع رشد . ليدفع المال اليه بقوله فان انستم

منهم رشداً ذكر الرشد منكراً فتناول نوع رشد انتهى وهو صريح فيما قلناه فتأمل ويستثنى من هذه القاعدة ما لا يتصور إلا فاسداً كقوله لامرأة لا يصح نكاحها ان تزوجتك فعبدني حر فزوجها عتق العبد لان بينه تنصرف الى ما يتصور فيها وهو البطلان او الفساد (كذا في تزويج الخانية) ثم ذكر فرعاً يستثنى ايضاً من الفعل وهو لو حلف لا يصلي صلاة فصلى ركعة لا بحث فهذا على القاعدة ولو حلف لا يصلي فصلى ركعة وقطع قال بحث مع انه ذكر الفعل ومقتضى القاعدة ان ينصرف الى الكمال والركعة ليست بصلاة كاملة فليمرر . قلت وكذلك الامر عند الاطلاق ينصرف الى الكمال . قال في التوضيح في بحث الحسن والبيع تحت قوله والامر المطلق يتناول الضرب الاول لان كمال الامر يقتضي كمال المأمور به لما علم ان المطلق ينصرف الى الكمال . انتهى

﴿مسائل البيع﴾

مطلب
ما يجوز فيه السلم

﴿قاعدة﴾ المكيبات والموزونات والعدييات المتعارية يجوز فيها السلم بخلاف المثليات (كذا في اول

بيوع الخانية (

﴿فائدة﴾ الاقالة انما تصح فيما له حصة من راس
(كذا في سلم الخانية) بيانه لو كان السلم في ثوب جيد
فجاءه بثوب ردي فقال خذ هذا وارء عليك درهماً او
جاءه بثوب انقص منه ذرعاً ورد عليه درهماً ففعل لا
يجوز لان ذلك اقالة في الصفة وهي الجودة والذرع وليس
لها حصة من المال ولو اعطاء الردي ولم يقل وارء عليك
درهماً جاز لانه ان قبل رب السلم فيكون ذلك ابراء
منه عن الصفة وهو جائز

﴿قاعدة﴾ كل قرض فاسد يضمن بالقيمة (كذا في
الخانية من السلم) كما لو استقرض حيواناً لقضاء دينه وروى
به دينه بان باعه فانه يضمن قيمته لا غير

﴿قاعدة﴾ كل بيع سكت فيه عن ذكر الثمن فهو
فاسد (كذا في اول البيع الباطل من الخانية) وقال
ان باع على ان لا ثمن له كان البيع باطلاً

﴿فائدة﴾ اختلاف الجنس مبطل المبيع (كذا في
الخانية من المحل المذكور) بيانه باعه فصاً على انه ياقوت
فظهر انه زجاج او عبيد آفان انه جارية كان البيع باطلاً

مطلب

الاقالة تصح فيما له حصة
من المال

مطلب

القرض الفاسد يضمن
بالقيمة

مطلب

اذا سكت عن ذكر الثمن
في البيع

مطلب

اختلف الجنس بطل
البيع

لاختلاف الجنس واما اذا باعه ثوباً على انه هروي فاذا هو هروي قبل البيع باطل وقيل فاسد لان الجنس متحد والاختلاف في الصفة

مطلب
البيع بجهالة احد البديلين

﴿فائدة﴾ البيع بجهالة احد البديلين مفسد للعقد (كذا اول البيع الفاسد من الخانية) بيانه رجل قال بعثك ما في داري من الرقيق والدواب والثياب والمشتري لا يعلم ما فيها كان فاسداً لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع ما في المدينة او ما في القرية ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا اما لو قال بعثك مالي في هذا البيت جميعه بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجوالت (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
بيع المعلوم باطل

﴿فائدة﴾ بيع المعلوم باطل (كذا في اول انفاسد من الخانية) مثاله رجل باع من آخر كذا من الخنطه ولم يكن ما باعه في ملكه بطل البيع

مطلب
الجمع بين الموجود والمعلوم مفسد

﴿فائدة﴾ الجمع بين الموجود والمعلوم في البيع يفسده (كذا في اول انفاسد منها) بيانه رجل باع من

آخر عشرين مدّاً من الحنطة وعنده منها عشرة فسد
البيع في العشرة الموجودة وبطل في المدومة كما
تقدم

﴿فائدة﴾ بيع الاحمال والحزم والجزر فاسد (كذا
في المحل المذكور منها) بيانه رجل عنده حطب كثير او
ارض فيها فصفصة فباع آخر عشرين حملاً او عشرين
حزمة او عشرين جرزة من ذلك فالبيع فاسد الا ان
يكون الحطب مربوطاً والفصفصة وما شابهها مجزاً
مشاهداً فانه حينئذ يجوز

مطلب
بيع الاحمال والحزم
والجزر فاسد

﴿فائدة﴾ الجمع بين المال وغير المال مفسد للبيع
(كذا في المحل المذكور منها) بيانه رجل جمع بين عبد
وحر فقال بعثك هذين العبدين بكذا او جمع بين شاتين
ذبيحة وميتة او جمع بين دينين احدهما الخل والاخر الخمر
هذا اذا جمع بينهما في الثمن ايضاً ولم يفرق لكل واحد منها
ثمناً على حدة فان البيع يفسد عند الكل اما اذا فرق لكل
واحد ثمناً فكذلك الجواب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند الصاحبين صح في العبد والذبيحة والخل عند
تفرقة الثمن

مطلب
الجمع بين المال وغير
المال مفسد للبيع

مطلب

الإشارة الى الدراهم في
في العقود تنصرف الى
المجباد

﴿قاعدة﴾ الإشارة الى الدراهم في العقود تنصرف الى
المجباد (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل جاء الى قصاب
واراه ثلاثة دراهم فقال اعطني بها مجماً فاعطاه اللحم فوجد
الدراهم زيوفاً او نهرجة فانه يردها لان الإشارة تنصرف
الى المجباد

مطلب

خيار الرؤية لا يثبت
في العقود

﴿قاعدة﴾ خيار الرؤية لا يثبت في العقود (كذا في
المحل المذكور) بيانه رجل باع آخر عبداً بما في يده وكان
في يده صرة من الدراهم فلما فتحه اراد الرد بخيار الرؤية
ليس له ذلك وهذا اذا كانت فضة اما اذا كانت رصاصاً
او سترقة فالبيع فاسد

مطلب

العقود لا تعين بالتعيين

﴿قاعدة﴾ العقود عندنا لا تعين بالتعيين (كذا في
اثناء البيع الفاسد من الخانية) فاذا باعه ساعة بخمسة دراهم
في يده ثم اخرج له غيرها من جيبه جاز لما قلنا

مطلب

بيع المريض عيناً من اعيان ماله
لا يجوز

﴿فائدة﴾ بيع المريض عيناً من اعيان ماله
لوارثه لا يجوز وان كان بمثل القيمة (كذا في المحل
المذكور)

مطلب

بيع الصحيح من مورثه
المريض

﴿فائدة﴾ بيع الصحيح من مورثه المريض لا يجوز (كذا
في المحل المذكور)

مطلب

الجمع بين ماله ومال
غيره بصح في ماله

﴿فائدة﴾ الجمع بين ماله ومال غيره في البيع غير
مفسد (كذا في المحل المذكور بيانه باع ارضا فاستحق
نصفها صح البيع في النصف الآخر ولو كان الجمع بين
وقف وملك بان ضم الى ملكه وقفا وباعه صفقة فانه
يصح في الملك وكذلك المتبرع والطريق قال رحمه الله
تعالى لان الوقف والطريق مال منقوم فلا يفسد البيع فيما
ضم اليه كما لو جمع بين فن ومدبر وباعها صفقة واحدة
جاز البيع في الفن بخلاف مسجد الجماعة يعني اذا ضم الى
ملكه مسجد جماعة وباعه صفقة واحدة فان البيع يفسد
في الباقي

مطلب

شرط الزيادة الموهومة

﴿قاعدة﴾ شرط الزيادة الموهومة المرغوب فيها
يفسد العقد (كذا في اول الشروط المفسدة من الخانية
بيانه باع شاة على انها حامل لا يجوز البيع لما قلنا وهي
زيادة موهومة مرغوب فيها

مطلب

شرط الوصف المرغوب
فيه

﴿قاعدة﴾ شرط الوصف المرغوب فيه المعلوم
وجوده جائز (كذا في المحل المذكور بيانه باع عبداً غلي
انه خباز او كاتب جاز البيع لانه شرط وصفاً مرغوباً فيه
معروفاً وجوده فهو جائز

﴿فائدة﴾ شرط العيب في المبيع جائز (كذا في
الحل المذكور) بيانه لو اشترى جارية على انها مغنية
فظهرت بخلاف ذلك لم يكن للمشتري الرد لان الغناء
في الجارية عيب. روي ان رجلاً جاء بجارية الى محمد
رحمه الله تعالى فقال اني اشتريتها على انها تغني كذا
وكذا فاذا هي لا تغني فقال له محمد رحمه الله تعالى قم
فان البيع قد لزمك انما اخبرك عن عيب بها

مطلب

شرط الصناعة جائز
في المبيع

﴿فائدة﴾ شرط الصناعة في المبيع جائز (كذا في
الحل المذكور) كما لو اشترى عبداً على انه نجار او عماد
فانه جائز وهل منه لو اشترى جارية على انها ذات لبن
فيه خلاف والاكثر على انه يجوز لانها ذات صنعة (كذا
في الحل المذكور)

مطلب

شرط ما يدخل تبعاً
جائز

﴿فائدة﴾ شرط ما يدخل تبعاً في المبيع ولا قسط
له من الثمن جائز ويخير المشتري ان وجده ناقصاً (كذا
في الحل المذكور) بيانه اشترى ارضاً على ان فيها كنز
تحملة فاذا هي اقل صح البيع وخير المشتري لان النخل
يدخل تبعاً ولا قسط له من الثمن بخلاف ما كان له
قسط من الثمن كما لو باعه شاة مذبوحة على انها ذات

اربعة ارجل فاذا هي ثلاثة كان البيع فاسداً لان
الرجل لما قسط من الثمن (كذا افاده) رحمه الله

﴿فائدة﴾ كل نقص في وزن المبيع يحصل من
الهواء او من اختلاف الوزنين لاشيء على البائع فيه
(كذا في المحل المذكور) بيانه رجل اشترى من آخر
ابريساً ووزنه البائع على المشتري فذهب به ثم اتى بعد
ذلك وقال وجدته ناقصاً فان كان ما ادعاه من
النقص يحصل مثله من الهواء او هو فرق بين وزنين فلا

مطلب

لا شيء على البائع من
النقص المحاصل من
الهواء او اختلاف
الوزنين

مطلب

اذا اختلف المتبايعان
في الصحة والفساد

شيء على البائع

﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتبايعان في الصحة والفساد
فالقول لمدعي الصحة والبيئة بينة مدعي الفساد مطلقاً
في ظاهر الرواية (كذا في احكام البيع الفاسد من
الخانية) وقولنا مطلقاً اي سواء كان لفساد في صلب
العقد كما لو ادعى انه اشتراه بدرهم ورطل خيراً ولشرط
فاسد

مطلب

اختلف المتعاقدان في
البنات والوفاء

﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتعاقدان في البنات والوفاء
كان القول لمن يدعي البنات والبيئة بينة مدعي الوفاء
(كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب
اختلف المتعاقدان
في الرهن والبيع

﴿قاعدة﴾ اختلف المتعاقدان في الرهن والبيع
فالقول قول مدعي الرهن والبينة بينة من يدعي البيع
(كذا في المحل المذكور)

مطلب
فسخ العقد بعد تعجيل
البدل فله حبس المبدل

﴿قاعدة﴾ فسخ العقد بعد تعجيل البدل فله حبس
المبدل حتى يستوفي ما عجله (كذا في شتى الاجارة من
التنوير) قال في الدرر سواء كان العقد صحيحاً او فاسداً
قال في الخانية في احكام البيع الفاسد ولو كان البيع
جائزاً او الاجارة جائزة ثم انفسخ العقد بينهما بوجه كان
له ان يحبس حتى يستوفي الدين الذي كان على البايع
انتهى. وإنما قال الدين الذي كان على البايع لان تصوير
مسأله ان المشتري اشترى بدين له على البايع وهل
اذا استأجر وفقاً ايضاً له حق الحبس حتى يستوفي ما
عجله اذا فسخ العقد او لا قال في التنقيح آخر الباب
الثاني من الوقف نعم له ذلك لكن باجر المثل بخلاف
الملك

مطلب
اختلف المتعاقدان في
الخيار والبتات

﴿قاعدة﴾ اختلف المتعاقدان في الخيار والبتات
فالقول لمن يدعي البت والبينة بينة مدعي الخيار
في ظاهر الرواية (كذا في احكام البيع الفاسد من

(الخانية)

فائدة اختلف المتبايعان في الطوع والاكره
فالقول لمدعي الطوع على الصحيح كما في الصحيح والفاقد
(كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

اختلف المتبايعان في
الطوع والاكره

فائدة اختلف المتعاقدان في التلجئة وعدمها
فالقول لمنكر التلجئة والبيئة للآخر (كذا في المحل
المذكور) قال وصورة التلجئة في البيع ان يقول الرجل
لغيره اني ابيع داري منك بكذا وليس ذلك ببيع في
الحقيقة بل هي تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر
من غير شرط فهذا البيع يكون باطلاً بمنزلة الهازل
انتهى

مطلب

اختلفا في التلجئة وعدمها

فائدة يبيع مال الغير موقوف على اجازة المالك
(كذا في البيع الموقوف من الخانية) قال وشرط صحة
الاجازة قيام العاقدين والمعقود عليه ولا يشترط قيام
الثلث ان كان الثمن من النقود وان كان من العروض
يشترط قيامه ايضاً فاذا مات المالك لا ينفذ باجازه
الموارث وعند اجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة
التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وقبض الثمن الى

مطلب

بيع مال الغير موقوف

العائد وبها فسخ العقد قبل اجازته صح فسخه وإذا هلك
المبيع عند المشتري كان المالك بالخيار ان شاء ضمن
البائع وان شاء ضمن المشتري وعند اختياره تضمين
احدهما برئ الآخر انتهى

مطلب

شراء الفصولي لا يتوقف

﴿فائدة﴾ شراء الفصولي لا يتوقف وينفذ لنفسه
(كذا في المحل المذكور) اي عقد عدم ذكر الغائب من
المعاقدتين واما اذا ذكر من العاقدتين او من احدهما
فله احكام اخر تطلب من المحل المزبور

مطلب

الوصية بما لا يصح بيعه
لا تجوز

﴿فائدة﴾ الوصية بما لا يصح بيعه لا تجوز (كذا في المحل
المذكور) فكل رجل اوصى الى رجل بشاة الى آخر
بصوفها فباع صاحب الشاة الشاة كان ثمنها له ولا شيء
لصاحب الصوف لان الصوف على ظهر الشاة لا يباع
فلو جعل للصوف قسط من الثمن فسد البيع وكذا
الشاة وما في بطنها

مطلب

الموقوف من البيع

﴿قاعدة﴾ بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع وشراؤه
موقوف على اجازة والده او وصيه او جده او القاضي
وكذا المعنوه والصبي اذا بلغ سفيها وحجر عليه يتوقف
بيعه وشراؤه على اجازة وصيه او القاضي والعبد المحجور

ايضاً يتوقف على اجازة المولى . والرجل اذا باع عبده
الماذون المديون يتوقف على اجازة الفرما على الصحيح .
والمريض اذا باع في مرض الموت من وارثه عيناً ان
صح جازيعة وان مات يتوقف على اجلزة بقية الورثة .
والمرتد يتوقف على اسلامه والّا بطل . والراهن اذا باع
الرهن يتوقف على اجازة المرتهن او فسخ الرهن . ومثله
الاجارة اذا فسخت . والاجر اذا باع الملاجور يتوقف على
اجازة المستاجر وفي المدة الا ان المرتهن يملك نقض
البيع ويملك اجازته والمستاجر يملك الاجازة ولا يملك
النقض . ومن دفع ارضه مزارعة مدة معلومة يتوقف
بيعه على اجازة المزارع والمبيع بشرط الخيار (الكل من
آخر احكام البيع الفاسد من الخانية)

مطلب

يتم العقد بموت من له
الخيار

﴿ قاعدة ﴾ يتم العقد بموت من له الخيار اصيلاً كلن او
وكيلاً او وصياً وكذلك بموت الموكل او القلام (كنا اول
خيارات الخانية) واما اذا مات من لا خيار له من
المتعاقدين فالآخر على خياره الى ثلاثة ايام من الخيار
(كذا افاده الطحطاوي على الدر المختار في الخيار اول
الباب تحت قول الماتن ويتم العقد) وكذلك يتم العقد

بمضي المدة وإن لم يعلم من له الخيار لمرض أو انحاء (كما
قله في الدر المختار) وكذلك يتم العقد إذا نزل في المبيع
عيب لا يمكن زواله وأما إذا كان يمكن زواله في مدة
الخيار فلا يتم ويبقى صاحب الخيار على خياره إلا أنه لا
يملك الرد قبل زوال العيب (كذا أفاده أول
الخيارات من الخاتمة)

مطلب
خيار الشرط يبطل
بالإبطال

* فائدة * خيار الشرط يبطل بالإبطال (كذا
آخر الباب في المحل المذكور من الخاتمة) بيانه إذا اشترى
رجل من آخر عينا على أنه بالخيار إلى ثلاثة أيام ثم قال
في أول يوم أبطلت خياري بطل بخلاف خيار العيب
فإنه لو قال أبطلته لا يبطل وله الرد إذا ظهر في المبيع
عيب يوجب الرد (كذا في المحل المذكور)

مطلب
القول في تعيين المبيع
المشتري

* فائدة * القول في تعيين المبيع للمشتري (كذا في
المحل المذكور آخر الباب) بيانه رجل اشترى من آخر ثوبا
بمجهل الشرط إلى ثلاثة أيام فحضر في اليوم الأول وأراد
المبيع فقال ليس بثوبي وقال المشتري بل هو ثوبك
قال كان القول قول المشتري

مطلب

خيار الرؤية يثبت
كل عين الح

* فائدة * خيار الرؤية يثبت في كل عين ملكة

بعقد يحتمل النسخ (كذا أول خيار الروية من الخانية)
فخرج بقوله عين ملكك ملو ملك ديناً في الذمة
كالسلم والدرهم والدنانير عيناً كانا أو ديناً وبقوله يحتمل
النسخ ما لا يحتمله كبذل الخلع والمهر والصلح عن
القصاص بخلاف الصلح عن دعوى المال فإنه يثبت
فيه الخيار كالبيع والإجارة والقسمة (كذا إفاده في
الحل المذكور)

مطلب

خيار الروية لا يبطل
بقبض الوكيل

فائدة خيار الروية لا يبطل بقبض الوكيل
ولو بعد علمه بالعيب (كذا في الحل المذكور) وهذا
بخلاف قبض الموكل فإنه يبطل خياره ومثل الوكيل
الرسول فإنه لو أرسل رسولاً وقبضه لا يبطل خياره
فائدة روية الوجه في بني آدم تبطل خيار
الروية (كذا في الحل المذكور) فإذا اشترى جارية
أو عبداً ورأى الوجه منها ورضي به بطل خياره وإن
لم ير سائر الأعضاء وفي الدابة كذلك إذا رأى وجهها
ومؤخرها عند أبي يوسف وعنده محمد يكتفي بالعجز
وإن كانت شاة لحم فلا بد من المحس مع الروية حتى
يبطل خياره وإن كان ثوباً مطوياً ورأى موضع الطي

مطلب

روية الوجه في بني آدم
تبطل خيار الروية

ورضي به بطل خياره وإن كان المبيع من العدديات
المتفاوتة فلا بد من رؤية الكل وإن كان عقاراً فلا
بد من رؤية الداخل وما هو المقصود منها على
الفتى به وإن كان كرمًا ورأى روس الأشجار كلها
من الخارج بطل خياره وإن كان ميكلاً أو موزوناً
أو عددياً وكان على الأرض ورأى منه حفنة مثلاً
كان كمن رأى جميعه وإن كان في وعائين كعدلين
أو كسبين فهما كشيء واحد متى ما رأى أحدهما كفى
وبطل خياره على الصحيح من المذهب ثم إن وجد
في أحد الوعائين عيباً فإن كان قبل القبض بمسكهما
أو يردهما وإن كان بعد القبض يرد المعيب خاصة
وإن كان المبيع مغيباً في الأرض كالجزر والبصل
والثوم والشليم إن كان مما يكال ويوزن كالثوم
والبصل فقلع المشتري سناً باذن البائع أو قلع
البائع منه أو كان المقلوع ما يدخل تحت الكيل
والوزن فتى رأى ما قلع ورضي به لزم البيع في
الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل إذا وجد
الباقي كذلك وإن كان المقلوع شيئاً يسيراً لا

يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره هذا عند ابي
يوسف قال رحمه الله تعالى (والفتوى في هذه
المسائل على قول ابي يوسف) اما في الفجل اذا قلع
بعضه وراه فلا يبطل خياره لانه عددي متفاوت (الكل
من المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ روية الثمر على رؤس الاشجار كروية
الكل (كذا في المحل المذكور) يعني اذا رأى من كل
شجرة بعضها كان كروية كلها

﴿فائدة﴾ فعل المزارع في الارض منتقل الى
المشتري (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل اشترى
ارضا ولم يرها وكان لها مزارع فابناها في يده
بالمزارعة فزرعها ثم رآها المشتري لم يكن له خيار
الروية لما قلنا من ان فعل المزارع كفعله

﴿فائدة﴾ كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيره
(كذا في خيار عيب الجانية) بيانه اشترى حنطة
من رجل فوجد فيها ترابا زائدا عن المعتاد وبعد
عيبا فاراد ان يمسك الحنطة بقسطها ويرد التراب
ليس له ذلك بل له رد الكل ان اراد لما قلنا . وهذا

مطلب
روية الثمر على رؤس
الاشجار الخ

مطلب
فعل المزارع في الارض
منتقل الى المشتري

مطلب
كل ما يسامح في قليله
لا يميز كثيره

الأصل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

﴿فائدة﴾ كل ما لا يتسامح في قليله يميز كثيره (كذا في الحل المذكور) بيانه اشترى سبيكة فضة فوجد فيها رصاصاً كان له ان يميز الرصاص ويرده على البائع بحصنه لان قليل الرصاص مع الفضة لا يسامح فيه بخلاف تراب الخنطة المارة فان قليله يسامح فيه فلم يكن له ان ياخذ الخنطة بقسطها

مطلب

كل ما لا يتسامح في قليله يميز كثيره

﴿فائدة﴾ اذا تعيب المبيع عند المشتري ثم علم بعيب قديم كان عند البائع يرجع بنقصان العيب (كذا في اول نقصان العيب من الخانية) والمراد من تعيبه عند المشتري سواء كان بفعل المشتري ام بفعل اجنبي ام بافة سماوية (كذا افاده)

مطلب

اذا تعيب المبيع عند المشتري الخ

﴿فائدة﴾ اذا زاد المبيع عند المشتري فانه لا يرده بعيب قديم ولكن يرجع بالنقص (كذا في الحل المذكور) والمراد من الزيادة ان يصيغ الثوب او يبنى في الارض اما اذا تصرف ببعضه ببيع او اكل ثم وجد فيه عيباً فان كان باع بعضه رد الباقي بحصنه من الثمن وان كان اكل بعضه يرد الباقي ويرجع بنقصان

مطلب

اذا زاد المبيع عند المشتري الخ

ما أكل وهاتان المسئلتان على قول محمد رحمه الله تعالى قال في الخائنة وعليه الفتوى

﴿قاعدة﴾ كلما تعلقت المنفعة باثنين معاً كان تعيب أحدهما عيباً للآخر (كذا في فصل ما يرجع بنقصان العيب من الخائنة) بيانه اشترى مصراعي باب أو خفين أو نعلين وقبض أحدهما فهلك الآخر عند البائع كان للمشتري أن يرد ما قبضه لما قلنا وإن هلك عند المشتري فقد هلك عليه ويأخذ ما عند البائع لأن الذي بقي عند البائع تعيب بهلاك الآخر

﴿قاعدة﴾ الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه من غيره قبل أن يقبضه فعلم المشتري الثاني بعيب كان عند البائع الأول فردّه هذا الثاني على بائعه بغير قضاء كان لبائعه أن يردّه على من باعه إياه بذلك العيب وإن كان بغير قضاء لأن الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي كذا أفاده

مطلب
كلما تعلقت المنفعة
بأثنين الخ

٢

مطلب
الرد بالعيب قبل
القبض الخ

مطلب

اختلفا في ركوب الدابة
لحاجة الخ

﴿فائدة﴾ اختلفا في ركوب الدابة لحاجة او لاجل
الرد فالقول للمشتري (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل
اشترى من آخر دابة ووجد فيها عيبا فركبها فقال
البائع ركبتهما لحاجتك فلم يبق لك حق الرد وقال
المشتري لا بل ركبتهما لاردها عليك كان القول في
ذلك للمشتري

مطلب

اختلفا في حق الرد
فالقول للمكر

﴿فائدة﴾ اختلفا في حق الرد فالقول قول المكر
(كذا اول الرد بالعيب من الخانية) بيانه اشترى
دهنا كزيت في آنية ورأس الآنية مشدود ففتحها
المشتري بعد ذلك فوجد فيها فارة ميتة فحماها
ليردها فقال البائع ليس ذلك من عندي فالقول
للبائع لان المشتري يدعي حق الرد والبائع ينكر ولا
يشكل عليك ما مر من مسألة الركوب بان هناك كان
القول للمشتري مع انه يدعي على البائع حق الرد لان
الفرق ظاهر وهو انه في مسألة الركوب قد استند فيه
الى امر لا يعلم من جهة المشتري وهو كونه ركبها للرد او
لحاجة نفسه وهذا ليس كذلك والقاعدة ان ما لا يعلم
الا من جهة الشخص يكون القول فيه قوله

﴿قاعدة﴾ الصغار لا تمتنع قبول الشهادة (كذا في
الحل المذكور) ولومع الاصرار

﴿قاعدة﴾ رضى الوكيل بالعيب قبل القبض يلزم
الموكل لا بعده (كذا في الحل المذكور) لكن هذا على
رواية الزيادات بلا تفصيل قال وفي المنتقى ان كان
العيب يسيراً لزم الموكل والا فلا ثم اختلف في تفسير
اليسير والصحيح انه لا يلزم الموكل الا اذا كان المبيع
يساوي ما شراه به الوكيل

﴿فائدة﴾ كل بيع بوكالة عند ظهور العيب بالمبيع
فالخصومة فيه للوكيل (كذا في الحل المذكور) بيانه
رجل وكّل آخر بشراء عبد فاشترأ له وسلمه للوكيل
ثم ظهر عيب فيه كان عند البائع فانه يردّه على الوكيل
والوكيل يخاصم البائع ولا يملك الاصيل بالخصومة مع
البائع (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ اقرار الوكيل بانه ابرأ البائع عن
العيب قاصر على نفسه . بيانه رجل وكّل آخر بشراء
عين فشرأها وسلمها للموكل فوجد الموكل بها عيباً فاراد
ردها على الوكيل فقال قد ابرأت البائع من هذا

مطلب

الصغار لا تمتنع قبول
الشهادة

مطلب

رضى الوكيل بالعيب
قبل القبض يلزم الموكل

مطلب

كل بيع بوكالة فالخصم
في ذلك الوكيل

مطلب

اقرار الوكيل بانه ابرأ
البائع عن العيب
قاصر على نفسه

العيب لا يكون دفعا بل يردّها الموكل على الوكيل ولا يكون للوكيل حق الخصومة مع البائع (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

قبول الوكيل الرد
بالعيب بغير قضاء
يلزم الموكل

فائدة قبول الوكيل الرد بالعيب بغير قضاء لا يلزم الموكل (كذا في المحل المذكور) يئانه رجل وكل آخر يبيع عبده فباعه من رجل ثم وجد المشتري في العبد ما يوجب الرد فردّه على الوكيل فقبله الوكيل المذكور بدون قضاء فاضر لزم الوكيل ولا يلزم الموكل وليس للوكيل ان يخاصم الاصيل في ذلك بعد

مطلب

قبض احد البدلين
كاف

قاعدة قبض احد البدلين كاف لانعتقاد العقد بالتعاطي (كذا ذكره آخر الباب في المحل المذكور) قال وهذا على الصحيح من المذهب

مطلب

كل مبلغ يرجع فيه
المشتري على البائع
بالثمن يرجع به على
الكفيل

فائدة كل موضع يرجع فيه المشتري على البائع بالثمن يرجع به على الكفيل بالدرك (كذا اول فصل الاستحقاق من الخانية) يئانه اذا استحق المبيع فالمشتري يرجع على الكفيل بالدرك لانه يرجع على البائع بالثمن (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ كل شيء لا يجوز بيعه استقلالاً وبيع
تبعاً واستحق فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بالثمن
كله وان شاء ترك (كذا في المحل المذكور من الخانية)
بيانه رجل اشترى من آخر ارضاً بشرها فاستحق الشرب
فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الارض بكل الثمن وان
شاء ترك وكذلك المسيل ثم هذا ان كان استحق قبل
القبض وان كان بعده وكان المشتري بنى في تلك الارض
بناء او غرس غرساً فانه يرجع على البائع بنقصان الشرب
والمسيل

مطلب
كل شيء لا يجوز بيعه
استقلالاً الخ

﴿قاعدة﴾ احد الشريكين ليس بخصم عن الآخر
فلا يكون الحكم عليه حكماً على الآخر (كذا في المحل المذكور)
فلو ادعى رجل على آخر وغائب انهما اشتريا منه هذا
العبد بالف واقام البينة فانه يقضى على الحاضر بنصف الثمن
فان حضر الغائب فان اعاد البينة عليه يقضى بنصف
الثمن ايضاً والا فلا قال لان احدهما ليس بخصم عن
الآخر الا ان يكون كل واحد منهما كفيلاً عن الآخر
بامره فحينئذ يكون القضاء على احدهما قضاء على الآخر
(كذا افاده)

مطلب
احد الشريكين ليس
بخصم عن الآخر

مطلب
سكوت الاغارب عند
البيع مانع من سماع
الدعوى

﴿فائدة﴾ سكوت الاغارب عند البيع مانع من
سماع الدعوى بالملك (كذا في مسائل شتى التنوير
آخر الباب) ومثله في دعوى الخيرية وفي الخانية
ذكر المسألة في فصل الاستحقاق وقيدها بالتقاضي
وتصرف المشتري زماناً بعد السكوت عند البيع ونصه
رجل باع عقاراً وامرأته او ولده او بعض اقاربه
حاضر يعلم البيع ووقع التقاضي وتصرف المشتري في
ذلك زماناً ثم ادعى بعض من كان حاضراً ان العقار
له ولم يكن للبائع قال مشايخ سمرقند لا تسمع دعوى
المدعي سدا لباب التلبيس وقال مشايخنا تسمع دعواه
انتهى. ونقل بعد ذلك التفصيل وحاصله ان المدعي
ان كان من اهل التلبيس فالمدعي يفتي بقول مشايخ
سمرقند والأفبقول مشايخ بخارى ونقل في الهندية ما
يقرب منه عن المحيط والذي في التنوير من مسائل
شتى وغيره ان قيده بالتصرف زماناً انما هو للأجنبي لا
للقريب وصرح بذلك في الخيرية نافلاً عن الترخ ونصه
باع عقاراً او حيواناً او ثوباً وابنه او امرأته حاضر
يعلم به ثم ادعى انه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف

الاجني ولو جاراً الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً
وبناء فلا تسمع حينئذ دعواه انتهى. فجعل قيد التصرف
زرعاً وبناءاً بالنسبة الى الاجني ولو جاراً اما القريب
فبمطابق سكوته عند البيع لا تسمع دعواه بعد ذلك
ثم قال آخر السؤال وهذا هو القول الراجح في
المسألة فليعبر

فائدة ما لا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان فيه
(كذا فيما يدخل في بيع الصكوك والاراضي من
الخانية) ميانه رجل اشترى من آخر مشجراً فقطعها
فحضر البائع يدعي ان المشتري حين القطع افسد
له بعض اشجار لم تكن داخله في البيع بواسطة سقوط
الاشجار التي قطعت فقال المشتري اننا لم اتعمد فساد
شيء من ذلك ينظر ان كان الذي يدعيه البائع
من الفساد يمكن التحرز عنه فيكون ضماناً وان كان
ما لا يمكن الاحتراز عنه فلا ضمان بذلك على
المشتري ويكون ماذوناً به دلالة (كذا افاده في
الحمل المذكور)

مطلب
ما لا يمكن الاحتراز
عنه لا ضمان فيه

مطالب
التقدير في الاشجار
وصف

فائدة التقدير في الاشجار وصف كالذرع في

المذروعات (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل اراد ان يشترى من آخر مشجرة فانفق على اراستها لرجال من اهل البصرة ليندروها بالحمل فيعلم كل من المشتري والبائع عدد احمالها فانفق اهل البصرة على ان عدد احمالها كذا فاشترها المشتري بثمن معلوم وقطعها فكانت اكثر احمالاً مما قال اهل الخبرة فاراد البائع ان يمنع الزيادة ليس له ذلك لما قلنا

﴿ فائدة ﴾ اختلف القرض والمستقرض فالقول قول المستقرض مع يمينه (كذا في صرف الخانية)

﴿ قاعدة ﴾ كل ما يكال او يوزن او يعد يجوز قرضه (كذا في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ الخلية بين المشتري وبين المشتري قبض (كذا في اول باب القبض من الخانية) فلو اشترى رجل من آخر شاة وخطى البائع بين المشتري والشاة بحيث يمكنه اخذها كان ذلك قبضاً وان لم يقبضها حقيقة فاذا هلكت تهلك على المشتري وقس على ذلك

مطلب
اختلف القرض
والمستقرض

مطلب
كل ما يكال ويوزن
وبعد يجوز قرضه

مطلب
الخلية بين المبيع
والمشتري قبض

مطلب

قول البائع سلمت
وقول المشتري قبلت
مع القرب تسليم

﴿قاعدة﴾ قول البائع سلمت وقول المشتري
قبلت مع القرب تسليم (كفنا في المحل المذكور)
مراده سواء كان هناك قبض حقيقي أو لم يكن ثم قال
ومثل ذلك تسليم المفتاح لأنه يشترط في ذلك قول
البائع عند تسليم المفتاح خليت بينك وبين الدار
فانقبض ثم قال بعد ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى التخلية بين المبيع وبين المشتري يعنون قبضاً
بثلاثة شروط الأول أن يقول البائع خليت بينك
وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قبضت الثاني أن
يكون المبيع محضرة المشتري بحيث يصل إلى أخذه من
غير مانع الثالث أن يكون المبيع غير مشغول بحق
الغير أما أن كان شاغلاً بحق الغير كالمحنة خفي
جواني البائع أو ما أشبه ذلك فلا يمنع التخلية
انتهى

مطلب

فعل العجاء جبار

﴿قاعدة﴾ فعل العجاء جبار (كذاني أول قبض
المبيع من الخاتمة) ويتخرج على هذه القاعدة مسائل
كثيرة تتعلق بالجنایات منها رجل اشترى شئین
فنطحت أحدهما الأخرى قبل القبض فهلك خیر

المشتري ان شاء اخذ الباقية بحصتها من الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى شعيراً وحماراً فاكل الحمار الشعير قبل القبض وكذلك لو اشترى ثورين فقتل احدهما الآخر قبل القبض خير المشتري ان شاء اخذ الباقي بكل الثمن وان شاء ترك فكان ما تلف تلف باقة ساوية . ثم اعلم ان هذه القاعدة اصلها الحديث الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام العجاء جرحها جبار كما في رواية الصحيحين والامام مالك واحمد واصحاب السنن (كذا نقله الخطاوي في جناية البهيمة) والجناية عليها عند قول صاحب الدرر بعد نقله انفلات الدابة لقوله عليه الصلاة والسلام العجاء جبار قال الخطاوي اية فعلها جبار . انتهى

مطلب

هلاك المبيع قبل قبضه
على البائع

حتى اجنى ثمره الاسترلاب
واسوقها الاسترلاب

﴿فائدة﴾ هلاك المبيع قبل قبض المشتري يكون على البائع (كذا في المحل المذكور) حيث قال في بقرة اشترها رجل وقال للبائع ستمها الى منزلك فساتها البائع وقبل قبض المشتري تلفت في بيت البائع فانها تلفت على البائع

مطاب

كل تصرف يجوز من
غير قبض الخ

﴿قاعدة﴾ كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله
المشتري قبل القبض لا يجوز وكل تصرف لا يجوز
الا بالقبض اذا فعله المشتري قبل القبض جاز (كذا
في باب قبض المبيع من الخانية) بيانه اشترى رجل
من آخر عبداً وقبل قبضه بائه او آجره من رجل لا يجوز
ولو انه اعاره او وهبه او تصدق به او رهنه عند انسان
وقبضه المرتهن جاز لانه بالرهن والهبة وما مثلها
يصير المرتهن والموهوب له مسلطاً على القبض فيكون
المشتري قابضاً بقبضه اي قبض المرتهن او الموهوب
له وما مثلها كالاجارة وكل عند لا يتوقف على القبض
﴿فائدة﴾ المتبوض على سوم الشراء غير مضمون
الا بعد بيان الثمن (كذا اول فصل في المتبوض على
سوم الشراء من الخانية) بيانه رجل جاء الى بائع
الزجاج فقال بكم هذه واخذها قبل ان يسمي البائع
ثمنها فوقع من يده فانكسرت لا يضمن لما قلنا ثم اذا
انقلبت من يده على غيرها فانكسرت ضمن الذي كسرت
دونها هذا اذا كان اخذها باذن صاحبها فان كان
بدون اذنه كان ضامناً سمي او لم يسم ثمنها (كذا افاده)

مطاب

المتبوض على سوم
الشراء غير مضمون الا
بعد بيان الثمن

مطلب

القول قول القابض
ان الدرهم نهجته الخ

﴿قاعدة﴾ القول قول القابض ان الدرهم
نهجته ما لم يقر قبل ان قد استوفى حقه (كذا في فصل
قبض الثمن من الخائنة) بيانه رجل باع سلعة من
آخر وقبض ثمنها دراهم وذهب لبصرها في حاجة
نفسه فلم ياخذها او بعضها احد فاراد ردها على
المشتري فان كان اقر باستيفاء حقه حين القبض فلا
تسمع دعواه الا اذا صدقه الدافع انها نهجته وان لم
يكن اقر باستيفاء حقه فله الرد وتسمع دعواه ويكون
القول قوله في انها او بعضها نهجته

مطلب

كل من قبض باذن
الدافع ما ليس من
جنس حقه كان اميناً

﴿قاعدة﴾ كل من قبض باذن الدافع ما ليس
من جنس حقه كان اميناً (كذا في المحل المذكور من
الخائنة) بيانه رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم
زبواً فذهب بها البائع الى داره ففتحها فوجدها
جиаذاً فارجعها ليردها فضاغت لا يضمن البائع
شيئاً لما قلنا

مطلب

الدرهم انواع

﴿فائدة﴾ الدرهم انواع . جياذ . وزيوف .
ونهجته . وستوقه . واختلفوا في تفسيرها . قال
بعضهم النهجته التي تضرب في غير دار السلطان

والزبوف هي الدرام المغشوشة والمستوفة صفرموه
بالفضة . وقال عامة المشايخ الجياد فضة خالصة تروج
في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزبوف مازيفه
بيت المال وياخذه التجار والنهرجة ما بهرجه التجار
لا يروج في التجارات وله حكم الدرام في الشرع
والستوفة فارسي معرب سه تاقه وهوان يكون الطاق
الاعلى فضة والاسفل كذلك وبينهما صفريليس لها
حكم الدرام في الشرع (كذا في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ جمود احد المتعاقدين العقد وعزم
الآخر على عدم الخصومة فسخ (كذا اول اقالة الخانية)
بيانه رجل باع جارية من اخر ثم انكر المشتري العقد
لا يحل الوطء للبائع فان عزم البائع على ترك
الخصومة مع انكار المشتري تم الفسخ بينهما لان انكار
المشتري البيع فسخ في حقه وترك البائع الخصومة فسخ
بالنسبة اليه فقد تم الفسخ بينهما

﴿قاعدة﴾ اقالة فسخ في حق كل من المتعاقدين
(كذا في اقالة الخانية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
تعالى فاذا تمايلا على اكثر من الثمن الاول او اقل

مطلب

جمود احد المتعاقدين
العقد الخ

مطلب

اقالة فسخ في حق كل
من المتعاقدين

او على جنس آخر يلزم الثمن الاول لا غير

﴿فائدة﴾ الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن (كذا في المحل المذكور) ثم قال بخلاف الوكيل بالشراء ومثل الوكيل بالبيع الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة وقبل قبض الاجر صح ذلك منها سواء كان الاجر عيناً او ديناً . انتهى

﴿فائدة﴾ الدراهم الخبيثة يطيب ما اشترى بها او ربحه ما لم يصف العقد اليها وينقد منها (كذا في فصل ما يكون فراراً عن الربا من الخانية) بيانه غصب من رجل دراهم واراد ان يشتري بها حنطة فان قال للبائع انفدك الثمن من هذه الدراهم التي في كفي ونقد منها فهذا لا يطيب له وكذلك اذا باع ما اشتراه بربح لا يطيب ما ربحه وطريقه التصديق واما اذا لم يصف العقد اليها وينقد الثمن منها مع اضافة العقد فانه يطيب له ما اكل وربح هذا ما عليه الفتوى (كما افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ التسعير مكروه (كذا في فصل ما يخرج

مطلب

الوكيل بالبيع يملك
الاقالة قبل قبض
الثمن

مطلب

الدراهم الخبيثة يطيب
ما اشترى بها او ربحه
البح

مطلب

التسعير مكروه

عن الضمان من الخانية) ثم قال وإذا أتى الأعراب
إلى الكوفة وأرادوا أن يبتاعوا منها كان للإمام أن يمنهم
لأنه لئلا يمنع عن الاحتكار

❖ قاعدة ❖ الشهر طويل آجل وما دونه قليل
عاجل (كذا في باب بيع غير المالك من الخانية)
رجل له ابن جن فاراد أن يتصرف في ماله قالوا إن
طال جنون الابن فالأب يتصرف والأب فلا . ثم
اختلفوا في تقدير مدة الطول فعلى قول الإمام أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أن يتجاوز الشهر جاز تصرف
الأب لأن الشهر طويل آجل وعن أبي يوسف قدر
بأكثر من يوم وليلة وقيل بأكثر السنة وعند محمد
نسبة هذا ما قرأ عليه أخيراً والصحيح قول الإمام (كذا
أفاده في المحل المذكور)

مطلب
الشهر طويل آجل الخ

❖ فائدة ❖ بيع الوصي عقار الصغير لا يجوز إلا في
مواضع . الأول أن يكون خيراً لليتيم وذلك أن يبيعه
بضعف القيمة . الثاني إذا كان الخراج والمؤنات لا
تفي بالثلاث . الثالث إذا كان على الميت دين لا يفي
غير العقار بذلك الدين . الرابع إذا كان هناك وصية

مطلب
بيع الوصي عقار
الصغير لا يجوز الخ

مرسلة كالف او الفين . الخامس اذا كان بالصغير
حاجة الى الثمن لاجل النفقة فان لم يكن شيء من
ذلك لا يجوز (كذا في فصل بيع الوصي وشراؤه
من الخانية)

مطلب
وصي القاضي كوصي
الاب الخ

﴿قاعدة﴾ وصي القاضي كوصي الاب الآ في
خصلة واحدة وهي ان القاضي اذا جعله وصياً في نوع
كان وصياً فيه خاصة ووصي الاب بخلافه فانه اذا
جعله وصياً في نوع واحد كان وصياً في الانواع كلها
(كذا في الفصل المذكور من الخانية) ثم قال
وصي كل من وصي الاب والقاضي مثلها في
التصرف

مطلب
لاضمان على المبالغ في
الحفظ

﴿قاعدة﴾ لاضمان على المبالغ في الحفظ (كذا في
تصرفات الوكيل من الخانية) بيانه رجل دفع بضاعة
الى آخر ليبيعها في بلدة اخرى بغير اجر فحمل وباع
واخذ ثمنها فجعلته في برذعة حمار له خوفاً الطريق
فتزل رباطاً مع القافلة فسرق الحمار مع الدراهم قالوا
لا ضمان عليه لانه بالغ في الحفظ (كذا افاده في المحل
المذكور)

﴿ مسائل الاجارة ﴾

﴿ فائدة ﴾ كل من آجر اجارة مضافة ثم باع لا
ينفذ بيعه (كذا في الاجارة الطويلة من الخانية) ثم وهذا
على اصح الروايتين بخلاف ما لو باع في ايام الخيار
﴿ فائدة ﴾ كل مالك استأجر من آجره الموجر
الاول صح (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل
له دار آجرها من بكر مدة سنة ثم آجرها بكر من عمرو
تلك المدة فاتى الرجل وهو الموجر الاول صاحب
الدار فاستأجرها من عمرو الذي هو المستأجر الثاني
تلك المدة جاز بخلاف ما لو استأجر المالك من
الموَجَر الاول لانه يكون قد استأجر من استأجر
منه وهذا لا يجوز لان استيجار المالك من المستأجر
الاول فسخ للاجارة اما استيجاره من الثاني فلا يكون
فسخاً (كذا افاده في المحل المذكور) لكن في هذا
التعليل نظر لان ذلك خلاف الصحيح كما نبه عليه
في فصل ما يجب على المستأجر آجر وما لا يجب فقال
اعارة المستأجر او اجارته من الموجر ليست بفسخ على

مطلب
من آجر اجارة مضافة
ثم باع

مطلب
المالك اذا استاجر
من آجره الموجر
الاول

الصحيح فتأمل. ولعل الفارق فيما اذا بنى المستأجر واجر المؤجر فانه تجوز

مطلب
كل ما ينفع به مع
بقاء عينه

* فائدة * كل ما ينفع به مع بقاء عينه تجوز اجارته وما لا فلا (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه ان الاجارة تجوز في المنقول كالسلاح مثلاً وفي الرقيق والعقار والضياع وكك شيء استؤجر مع بقاء عينه

مطلب
اجارة المشغول

* فائدة * اجارة المشغول لا تجوز (كذا في الاجارة الطويلة من الخانية) قال رجل استأجر ضياعاً بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة في الفارغة بحصتها من الاجر ولا تجوز في المشغولة. انتهى. ومراده بالضياع ما يسمى في عرفنا مزرعة وهي الاراضي بلا عمار فان كان عمار فهي القرية ومراده بكونها مشغولة اي بزرع غيره وعدم جواز اجارة الدور المشغولة (ذكرها في القنية رامزاً الى ابي الفضل الكرماني) ونصه آجر داراً وهي مشغولة بامتنعة سكانها وسلمها كذلك لا يصح. اهـ. وذكر طرفاً من ذلك في البحر فارجع اليه ان اردت. قلت وقد

اعاد المسئلة المذكورة قاضيان في الاجارة الفاسدة
وفرق بين الدور والاراضي ورجح ان اجارة الارض
المشغولة بالزراع الذي لم يدرك تكون فاسدة والمشغولة
بالزراع المدرك تصح وان اجارة الدور التي تكون
مشغولة جائزة ويومر بالتفريع والتسليم الا ان يكون
في التفريع ضرر فاحش . ثم قال وعليه الفتوى
ونصه رجل استأجر بيتا مشغولا بامتنعة الاجر قال
القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله تعالى كنا نرى
ان الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت ما دام مشغولا
حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى ان
الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي فيها زرع فلو
آجر ارضا فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية
وقال الشيخ الامام المعروف بنوهرزاده ان كان
الزراع لم يدرك فكذلك وان كان قد ادرك جازت
الاجارة ويومر بالحصاد والتسليم فعلى هذا في البيت
المشغول تجوز الاجارة ايضا ويومر بالتسليم الا ان
يكون في التفريع ضرر فاحش فيكون له ان ينقض
الاجارة وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره

رواية عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز وبومر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى . وقيل للفاضي الامام رحمه الله تعالى في البيت المشغول لو فرغ وسلم هل تصح تلك الاجارة فقال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا بالاستيناف . انتهى

مطلب
كل من استأجر
ارضا وغرس فيها الخ

﴿فائدة﴾ كل من استأجر ارضا وغرس فيها او بنى ثم مضت مدة اجارته وقلع الاشجار او البناء كان عليه تسوية تلك الارض كما كانت (كذا في الخانية من كتاب الوصايا في فصل من تجوز وصيته)

مطلب
الاستيجار لمن هو
مستحق عليه

﴿فائدة﴾ الاستيجار لما هو مستحق عليه لا يجوز (كذا فيما يجب فيه الأجر على المستأجر وما لا يجب من الخانية) بيانه رجل استأجر امرأته شهراً للخدمة البيت لا تجوز هذه الاجارة لانها مستحقة عليها ومثله ما تعود منفعة الى الاجير (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
من استأجر على
الطاعة لا يستحق الأجر

﴿فائدة﴾ لا يستحق الاجر من استأجر على الطاعة (كذا في اول الاجارة الفاسدة من الخانية) قال امير العسكر اذا قال لمسلم او ذمي اذا فنت ذلك

الفارس فلك مائة درهم فقتله لاشيء له لان هذا
من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كما لو
استوجز ليوم الناس او ليونذن وقال محمد لوفال
ذلك لذي يجب الاجر . انتهى

مطلب

اجرة الصبي او الغلام
حيث لا مقاوله

﴿فائدة﴾ اجرة الصبي او الغلام حيث لا مقاوله ترجع
للعرف (كذا اول الاجارة الفاسدة من الخاتمة) بيانه
رجل دفع صبياً او غلاماً لمعلم لكي يعلمه عملاً ولم
يشترط احدهما على الآخر اجراً فلما علم المعلم العمل
للصبي او العبد اختلفا فطلب المعلم اجراً من المولى
او الاب وطلب الاب او المولى اجرة الولد او العبد من
الاستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف والمعادة على من
يكون الاجر فان كان على الاستاذ يحكم عليه به وان
كان على المولى او الاب فعليه . وقال شمس الأئمة
السرخسي ان كان ذلك العمل مما يفسد فيه المتعلم
كتغيب الجواهر فان الاجر على الاب او المولى وان
كان مما لا يفسد فيه المتعلم شيئاً مما يعمل فيه فالاجر
على الاستاذ . انتهى بتصرف

مطلب

لا يجوز الاستيجار على
المعصية

﴿فائدة﴾ الاستيجار على المعصية لا يجوز (كذا في

الحل المذكور) كما لو امتأجر مغبية او نائحة فان ذلك لا يجوز وليس لها شيء

مطلب
لا يجوز استئجار المنة
بجسمها

﴿فائدة﴾ استئجار المنة بجسمها لا يجوز (كذا في
الاجارة الفاسدة من الخانية) بيانه رجل قال لا
ارسل لي ثورين اليوم كي اثير ارحي واعطيك غدا
ثورين من عندي صبي فقير انت ارضك فهذه اجارة
منفعة بجسمها لا يجوز بخلاف ما اذا اخذ ثورين وارسل
له جارين او فرسين فانه يجوز

مطلب
مودع الغاصب اذا رد
المغصوب على الغاصب

﴿فائدة﴾ مودع الغاصب اذا رد المغصوب على
الغاصب يبرئ عن الضمان (كذا في الاجارة الفاسدة
من الخانية) بيانه رجل اعطى الدلال عينا ليبيعها فاته
آخر وقلل سرقته مني فردها الدلال على الذبي
اعطاهم ايلعا برئ عن الضمان

مطلب
فساد الاجارة بوجوب
اجر المثل

﴿فائدة﴾ فساد الاجارة بوجوب اجر المثل (كذا
في الحل المذكور) ثم ينظر ان كانت الفساد للجهالة
بوجوب اجر المثل بالعقما بلع وان كان لشرط فاسد
ففيجب اجر المثل لا يجاوز المسمى (كذا لغاده في
الحل المذكور بمصرف) واستثنى في الدر الوقف

فائدة يلزم اجر المثل بالفا ما بلغ

﴿فائدة﴾ اجارة المريض باقل من اجر المثل جائز من كل مال لا من الثلث (كذا انفاده في المحل المذكور) معالاً بصحة الاعلرة فالاجارة باقل من اجر المثل صحيحة بالاولى

﴿فائدة﴾ تعيين الاجر ما يعمل فيه الاجير مفسد للعقد (كذا في الاجارة الفاسدة من الخانية) يمانه رجل اعطى طحانا مقداراً من الكنطة كي يطحنها وجعل له الاجرة ففيزاً منها بعد الطحن فانه لا يجوز وهذه مسألة ففيزا الطحن الدوارة في الكتب وكذلك لو اعطى حلاًجاً مقداراً من القطن للخلج وجعل له شيئاً من مخلوجه ومثله لو استأجر آخر ليقطع له قصباً من اجمة وجعل له حزمًا معلومة من ذلك القصب واما لو جعل في هذه المسائل كلها الاجر من دقيق سوى دقيقه او قطن سوى مخلوجه او قصب من غير اللذي قطعه بل كان عنده حزم قصب معينة فجعلها اجرة لصح في ذلك كله

﴿فائدة﴾ اجارة المتصل بالغير لا تجوز (كذا في

مطلب

اجارة المريض باقل من اجر المثل

مطلب

تعيين الاجر ما يعمل فيه الاجير

مطلب

لا تجوز اجارة المتصل بالغير

الاجارة الفاسدة من الخانية (قال ولو استأجر ميزابا ليركبه في داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزاب مركبا في حائط الموضع لا يجوز ذلك

مطلب

الاجارة اذا وقعت على احد شيئين

فائدة في الاجارة اذا وقعت على احد شيئين او احد الاشياء الثلاثة وسمي لكل واحد اجزا معلوما جاز (كذا) اجارة الفاسدة من الخانية (بيانه) وعلى قال لا خيرا جرتك هذه الدار بخمسة دراهم او هذه الاخرى بعشرة دراهم او هذه الثالثة بخمسة عشر او قال ذلك في البيوت الثلاثة او نحوها في الثلاثة او العديد الثلاثة او قال ذلك في المسافات المختلفة بان قال اجرتك هذه الدار الى واسط بكذا وإلى الكوفة بكذا وإلى بغداد بكذا او قل ذلك في انواع الخياطة لو اعملوا الصباغ الآتية لا يراد على الثلاث (كذا) افاده في المحل المذكور (

مطلب

تعليق الاذن بالشرط جاز

فائدة في تعليق الاذن بالشرط جاز (كذا) في فصل النسيج والخياطة من الخانية (بيانه) رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب فان كان في قميصا فاقطعه

بدرهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما
 قطعه انه لا يكفينك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما
 اذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال الخياط انظر
 ايكفيني قميصا فقال الخياط نعم فقال صاحب
 الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن
 الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال
 الخياط نعم بعد قول صاحب الثوب ايكفيني فقال
 صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه اذا فقطعه
 كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط
 كما قلنا في الصورة الاولى والثالثة
 فائدة مودع المودع لا يضمن ما لم ينصرف في
 الوديعة بخير اذن مالكها (كذا في المحل المذكور من
 الحاشية) بيانه رجل دفع ذهباً الى صايع ليأخذ له سواراً
 منسوجاً والنسج لم يمكن من عمل هذا الصايع فطوله
 ودفعه الى من ينسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان
 الصانع الاول دفع الى الثاني بغير امر المالك ولم يكن
 الثاني اجبر الاول ولا تلميذ انه كان للمالك ان يضمن
 ايها شاء في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

مطلب
 مودع المودع لا يضمن

وفي قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصانع الاول
اما الثاني فان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا
فزع من العمل صارت يده يد وديعة اما ما دام في العمل
كانت يده يده يضمن لانه يتصرف في مال الغير بغير
اذنه وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع
لا يضمن ما لم يتصرف بالوديعة بغير اذن المالك (كذا
افاده في المحل المذكور) فالقاعدة مبنية على قول الامام
ابي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب

الاجير المشترك لا
يضمن ما هلك في يده

❁ قاعدة ❁ الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده
لا بصنعه (كذا افاده في المحل المذكور) وهذا على
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قيل وعند محمد كذلك
واما على قول ابي يوسف ومحمد في قوله الآخر ان
الاجير المشترك يكون ضامناً لما هلك في يده بغير
صنعه فيجب الضمان عندهما عليه قال في الخانية اول
الفصل في المحامي والنيابي والخمار في الاجير المشترك
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومن المعلوم ان قاضي
خان من اهل الترجيع فتنبه فانه خلاف ما عليه العمل
من المصلحة على النصف بشرطه

مطلب

تكرار الدواب مع
تسمية الاجر والحل

﴿فائدة﴾ تكرار الدواب مع تسمية الاجر والحل
وان لم تنعين يجوز (كذا اول اجارة الدواب من الخانية)
بيانه رجل تكرار خمسة جمال او بغال بخمسين درهما
من مكة الى الجحوف ولم يعين هذه الجمال او هذه
البغال بعينها قالوا يجوز لمكان العادة

مطلب

مؤنة رد المستاجر
على المؤجر

﴿فائدة﴾ مؤنة رد المستاجر على المؤجر (كذا
افاده في المحل المذكور) ثم قال ومؤنة رد الرهن على
الراهن ومؤنة رد الوديعة على صاحبها ومؤنة رد
المستعار على المستعير ومؤنة رد النصب على الناصب
ومؤنة رد المبيع فاسداً بعد انفسخ تكون على القابض
كلها من المحل المذكور

مطلب

كل مثل خالف
المستاجر فيه المؤجر

﴿فائدة﴾ كل محل خالف المستاجر فيه
المؤجر الى ما هو أضر فانه يضمن في العطب ويستقط
عند الاجر بالسلامة (كذا في المحل المذكور)
بيانه رجل استأجر من رجل دابة ليحمل عليها
حنطة فحمل حديداً مثل وزن الحنطة فعطبت
بضمن قيمتها وان سلمت لا يجب الاجر انتهى . قلت .
لانه صار غاصباً ولا اجر على الغاصب في هذه

الصورة

مطلب
خوف ذهب المال
بيع قطع الصلاة

﴿فائدة﴾ خوف ذهب المال ببيع قطع الصلاة
ولو درهما (كذا في فصل ما يكون تضييعاً للدابة من
الخانية) قال لو استأجر رجل دابة الى محل ثم وقف
للمصلاة فذهب الخمار او نهبه انسان فراه ولم ينقطع
الصلاة ضمن لان خوف ذهب المال ببيع قطع الصلاة
﴿فائدة﴾ المستأجر لو رد الشيء المستأجر بلا
تعدي وعطب لا يضمن (كذا في المحل المذكور) قال
وان كانت مومنة الرد على الموءجر شرعاً الا ان المستأجر
لو فعل ذلك يكون الآجر راضياً به

مطلب
المستأجر لو رد الشيء
المستأجر بلا تعدي
وعطب

مطلب
المستأجر اذا احدث
شراً في المأجور

﴿فائدة﴾ المستأجر اذا احدث شراً في المحل
الذي استأجره فليس للآجر ان يفسخ الاجارة (كذا
في فصل ما تنتفخ به الاجارة من الخانية) قال ولو
اظهر المستأجر في الدار شيئاً من اعمال الشر كشرب
الخمر واكل الربوا والزنى واللواط فانه يؤمر بالمعروف
وليس للآجر ولا للخير ان يخرجوه من الدار وكذا
لو اتخذ داره مأوى للصوم او ارتدوا العياذ بالله
تعالى ولا يمنع اهل الذمة عن استئجار الدار في اية

موضع كان ولا عن شراء الدار في القرى وفي شراء الدار في الأمصار روايتان (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ عروض العيب للماجور عذر يوجب الرد على المؤجر (كذا في المحل المذكور من الحاشية) بيانه رجل استأجر من آخر طاحوناً فقل ماؤها او انقطع بحيث لا يمكن دورانها اصلاً كان ذلك عذراً وله ان ينسخ الاجارة فان سكنت ولم ينسخ حتى مضت مدة الاجارة لا يلزمه اجرتها اما اذا قل ماؤها لكنها تدور وتطحن نصف ما كانت تطحن قبل فيكون للمستأجر ان يردها فان سكنت ولم يرد حتى مضت المدة وهو يطحن لزومه الأجر بتمامه لانه يكون رضي بالعيب (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ اذا مات الأجر او المستأجر تبطل الاجارة (كذا في المحل المذكور) ثم قال واذا تعذر المؤجر او تعدد المستأجر تبطل بقدر الحصص ولا تبطل في موت واحد من خمسة الوكيل والوصي والاحب والقاضي في اجارة مال اليتيم والقيم في

مطلب
عروض العيب للماجور
عذر في الرد على المؤجر

مطلب
اذا مات الأجر او
المستأجر تبطل الاجارة

اجارة مال الوقف

﴿ فائدة ﴾ كل امرأة آجرت نفسها بما تعاب به
كان لاهلها ان يخرجوها من تلك الاجارة (كذا افاده
آخر النص)

مطلب
كل امرأة آجرت
نفسها بما تعاب به كان
لاهلها

﴿ فائدة ﴾ لزوج الظئر ان يمنعها عن الارضاع وان
خوف الهلاك على الطفل (كذا اول اجارة الظئر)
مزاوم بالمنع اذا لم يكن عقد الاجارة الاولى باذنه اما اذا
كان اذن اولاً فليس له المنع بعد . وخوف الهلاك اذا
لم يتناول الطفل ثدي غيرها

مطلب
لزوج الظئر ان يمنعها
من الارضاع

﴿ مسائل التضاء ﴾

﴿ قاعدة ﴾ القياس ممنوع بعد تاريخ اربعائة (كذا
في حاشية الخططاوي على الدرر اول كتاب القاضي)
بانه انه ليس لمنعه ولا قاض اذا لم يجد نصاً في
مسألة ان يقيس تلك على اخره ونصه . فيجب
الاقتصار على ما ذكرنا من غير زيادة وليس لاحد
ان يقيس لمنع القياس الآن بل قد ذكر المحموي ان
القياس ممنوع من بعد الاربعائة . اهـ .

مطلب
القياس ممنوع من تاريخ
الاربعة

مطلب

من كان اهلاً للشهادة
فهو اهل للقضاء

* قاعدة * كل من كان اهلاً للشهادة فهو اهل
للقضاء (كذا اول كتاب الدعوى من الخانية) ثم
قال ومن لا يكون اهلاً للشهادة كالعبد والعبي
والاعمى والمرأة والكافر لا يكون اهلاً للقضاء حتى
لو قلد فقي لا ينفذ قضاؤه وكذا المحدود في ذف
ثم قال واذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً ثم
قال واذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فيه
بالاجماع . ثم قال واذا مات القاضي المأذون له
بالاستخلاف وكان استخلف فلا ينعزل خليفته بموته
واذا مات الخليفة لا تنعزل قضائه وعمله وفي الهندية
اذا عزل القاضي قيل ينعزل نائبه واذا مات لا
والفتوى على انه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب
السلطان او العامة (وفي الخانية) الخواص واهل البغي
اذا قلدوا رجلاً من اهل البغي قضاء بلدة غلبوا عليها
لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على اهل العدل غير
مقبولة لانهم يستحلون اموالنا ودمائنا وان قلدوا رجلاً
من اهل العدل صح تقليدهم ونفذ قضاؤه . ثم قال
الامير اذا استخلف رجلاً في الجمعة جاز وان لم يأمره

الخليفة بذلك لان ثم لو لم يصح الاستخلاف نفوت
الجمعة كوصي الاب بملك الايصاء وان لم يامر الميت
به . انتهى

فائدة * قضى القاضي بحق ثم امره السلطان
بالاستئناف بحضور العلماء ثم يلزمه (كذا في كتاب
القضاء من الدرر عن البرازية)

مسائل الدعوى *

قاعدة * كل من ادعى على ميت ديناً فخصمه
الوارث او الوصي (كذا في باب الدعوى من
الحنفية) وان ادعى وصاية فخصمه الوارث او الوصي
الميت او رجل اوصى للميت بوصية او دأب الميت
على الصنيع (كذا افاده في المحل المذكور)

قاعدة * الوكيل مع الاصيل كرجل واحد (كذا
افاده في باب الدعوى) يباينه رجل ادعى على آخر
مالاً فوكل المدعى عليه رجلاً فاقام المدعى شاهداً
على الاصيل وآخر على الوكيل صح وكذا الوكيلان

مطلب
قضى القاضي بحق ثم
امره السلطان
بالاستئناف

مطلب
كل من ادعى على
الميت ديناً فخصمه
الوارث او الوصي

مطلب
الوكيل مع الاصيل
كرجل واحد

كل واحد منها مع الآخر كواحد فان اقام احد
الشاهدين على الوكيل ثم الثاني على الوكيل الثاني صح
ومثلها الوصيان وكذلك الوارث مع مورثه كواحد
فان اقام شاهداً على المورث وأخربعد موته على
الوارث يصح ومثله الوصي مع الموصي

❦ قاعدة ❦ احد الشريكين لا يكون خصماً عن
الآخر الغائب بوجه من الوجوه (كذا في دعوى
الخانية) بيانه رجلان لها على رجل الف درهم وهما
شريكان والمديون بمجد الدين فحضر احدهما واقام
المبينة على دينها والشريك الآخر غائب يقضي للحاضر
بخمسمائة وإذا حضر الغائب كأنب إعادة البينة ولا
يجعل الخصم الحاضر عني وجه من الوجوه إلا ان
تكون الالف ارثاً لها فاذا كانت ارثاً لها فيأخذ الحاضر
حصته وتبقى البقية في يد ذي اليد سواء كان عينا أو
ديناً فإذا حضر الغائب أخذ سهمه بلا بينة ولا قضاء
مرة أخرى (كذا ذكره في الخانية في دعوى الملك
بسبب) هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف لا يفرق بين الارث وغيره فيكون الحاضر خصماً

المتناقض ان كان مظاهر للمشيء ولا يخفى والمحذور
 محضاً لا يكفي لتمكن التوفيق والأتقني است يكفي
 الامكان . ثم قال ورفق لتأويل القاضي طهبر السمع
 ادعى الفاعل فقال خصمه ادعيه في حوكي حذوقه محجوز
 عن اليقظة . ثم قال ادعيه في قربة كذا وبعدها يقبل
 اذ التوفيق يكفي من غير دعوى التوفيق انتهى

مطلب

المتناقض اذا قال
 تركت الكلام السابق

﴿فائدة﴾ المتناقض اذا قال تركت الكلام
 السابق واستقر على الثاني يقبل منه (كذا في مسائل
 شتى النضاء من الجهر) والله والمتناقض يرتفع بتدقيق
 الخصم ويرجع المتناقض عن الاول بان يقول تركته
 وادعى بكذا وتكذيب المحاكم ايضاً وصورة
 تكذيب المحاكم ان يدعي انسان بالكفالة على آخر
 فينكر ثم يقيم الدعي اليقظة على الكفالة بامر المكفول
 وباخذ منه المال بعد الحكم فيدعي ذلك التكفل على
 الاصيل ليرجع عليه فيقول الاصيل انت انكسرت
 الكفالة فقد ضرت منافضاً فانه لا يصير بهذه الصورة
 منافضاً لان المحاكم اكذبه حيث ثبتت عليه باليقظة وحكم
 المحاكم بها فتقبل على الاصيل دعواه . ثم هل بشرط في

التناقض كون كل من الكلامين عند القاضي أو كون
الثاني عند القاضي خاصة قال في الجبر ويبنى ترجيح
الثاني . قلت ويزاد ست آخر يعنى فيها التناقض وهي
الوصي والناظر والوارث كما في دعوى الاشباه والطلاق
والنسب والعنق وهي في المحمول على الاشباه وقال
وهذا على الراجح المفتى به . انتهى

مطلب
الدعوى بالمجهول
فاسدة

﴿قاعدة﴾ الدعوى بالمجهول فاسدة (كذا أول
الفصل في دعوى المنقول من الخاتمة) قال ولا تصح
الدعوى إلا بعد بيان القدر والجنس لأن دعوى
المجهول فاسدة فإن المدعي لو قال هذا استهلك مالي
أو قال كان هذا شريكى خان في الرمح ولم ادرك قدره
لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني ان فلانا الميت
أوصى لي ولا ادري قدره أو قال المديون اديت بعض
ديني ونسيت قدره أو قال لا ادري قدره لا يلتفت
اليه وذكر الخصاص القاضي اذا اتهم الوصي والقيم استخلفها
نظراً للوقف والصغير ولو على حق محمول . انتهى

مطلب
البد المنتفعة لاعتبار
فيها

﴿قاعدة﴾ البد المنتفعة لا عبر بها بانه اقام بينة
ان الشيء كان في يده منذ شهر واقام الاخر بينة انه

كان في يده منذ جمعة فوض به لمدعي الجماعة (كذا في
الهندية من تنازع الأيدي)

﴿فائدة﴾ دعوى نتاج البائع كدعوى نتاج نفسه
(كذا في فصل دعوى المنقول من الخاتبة) بياض رجل
ادعى عبداً في يد آخر أنه عبده اشتراه من فلان وأنه
تبع عند فلان من أمته وادعى ذو اليد أنه عبده اشتراه من
خطا له وأنه تبع في ملك خالد من أمته وأقام كل منهما
بينة على مدعاه فأنه يقضى بالعبد لصاحب اليد
لما قلنا

مطلب
دعوى نتاج البائع
كدعوى نتاج نفسه

﴿قاعدة﴾ الرجل المشهور لا يشترط في تعريفه
ذكر الاسم والنسب (كذا في دعوى العقار من
الخاتبة) ونصه واجمعوا على أن الرجل إذا كان
مشهوراً لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب
وتعريف المعتق والعبد يكون بتعريف مولاه فيقول
سلمان معنوق فلان الفلاني أو عبداً فلان الفلاني
(كذا في الهندية)

مطلب
الرجل المشهور لا
يشترط في تعريفه
ذكر الاسم والنسب

﴿فائدة﴾ يشترط في دعوى العقار ذكر حدوده
باسماء أصحابها وآبائهم وجدهم والألقاب الذي يعرفون

مطلب
يشترط في دعوى
العقار ذكر حدوده

به (كذا اول دعوى عتار الخانية) ثم قال ويكفي ذكر الثلاثة من الحدود بخلاف ما لو اخطاوا في الحد الرابع فانه لا يصح ثم قال وارت كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومثل ذلك القرية والحانوت والارض ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

مطلب
القضاء على المسخر

قاعدة * القضاء على المسخر لا ينفذ مع علم القاضي به (كذا في الحل المذكور من الخانية) وتفسير المسخر ان ينصب القاضي وكيلاً عن الغائب ليحكم عليه بجحى من الحقوق ثم قال واختلفوا في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاؤه واليه اشار في الكتاب وقال بعضهم انما ينفذ اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم انه مسخر فلا ينفذ قضاؤه وعليه الاعتماد ١٠

مطلب
دعوى الملك في الغفار

قاعدة * دعوى الملك في الغفار لا تسمع الا على ذي اليد ودعوى اليد تسمع على غير ذي اليد (كذا في الحل المذكور) ومراجه بذلك ان الدعوى بدفع

التعرض مسموعة ثبانه رجل في يده مال ادعى آخر
للملأه ثم ان هذا اليد اقام بينة عند المفاضي ان هذا
المال ملأه وان هذا الحاضر يعارضة وساق في دعواه
وانه واضع يده عليه فان القاضي يحكم له بذلك لانه
نور دعواه مع انها على غير ذي يد وانما هي لدفع
التعرض

* قاعدة * التناقض يبطل بتصديق الخصم (كذا
في دعوى عقار الخلية) بانه رجل ادعى داراً في
يد آخر فقال المدعي عليه في دفعه انك اقررت قبل
دعواك هذه ان لا حق لك في هذه الدار واقام البينة
على ذلك ثم دفعه المدعي بانك قبل اقامته بالدعوى
والبينة قد استمتعت في هذه الدار فان البينة تقبل
وسمع منه هذا الدفع وان كان متناقضاً لتصديق
الخصم وهو الاستيلاء فتأمل

* فائدة * دعوى الشيء ملكاً مطلقاً بعد دعواه
ملكاً بسبب لا تنفع (كذا افاده في المحل المذكور
من الخاية) وقال بخلاف ما لو ادعى اولاً مطلقاً ثم
ادعى بسبب عند هذا المفاضي او عند غيره فان تلك

مطلب

التناقض يبطل
بتصديق الخصم

مطلب

دعوى الشيء ملكاً
مطلقاً بعد ادعائه
بسبب

تسمع. اه. وذلك لان المطلق اكثر من المتيد كما هو
ظاهر فاذ ادعى بعد الاطلاق بسبب فانه يكون
ادعى التعلل فلا يمنع للدعوى

مطلب

اجمال الشاهد مع
العجز او التهمة لا يقبل

قاعدة * اجمال الشاهد مع العجز او التهمة لا
يقبل اتفاقا (كتاب في المحل المذكور) بيانه رجل
ادعى على آخر مالا فانكر المدعى عليه وطلبت التينة
من المدعي فاحضر شاهدين شهد لحددهما طبق دعوى
المدعي وقال القاضي اشهدكما شهد هذا الشاهد
لأول لا تقبل شهادته اتفاقا بين الخصم وشمس
للأمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي هذا اذا كان
لعجز او تهمة وان كان فصيحاً عند الحلواني لا تقبل
والاصل عند السرخسي التهمة فان كانت لا تقبل
والأقربيل منه الاجمال ولذلك قال الشاهد اشهد كما
ادعى هذا المدعي لا تقبل

مطلب

دعوى المدعي من
الفئة صحيحة

قاعدة * دعوى المدعي من الفئة صحيحة (مكذ)
افاده في المحل المذكور) واما شهادة الشاهد من
الكتاب فكذلك صحيحة ولكن تشترط الإشارة في
كل من الدعوى والشهادة الى المواضع اللازمة

مطلب
الجر شرط في دعوى
الارث

﴿قاعدة﴾ الجر شرط في دعوى الارث (كذا في
دعوى الملك بسبب من الخانية) بصورة الجواب
يشهد الشاهد ان المورث كان يملك الدار ومات
وتركها اوتنا للمدعي فلن يسكن الشاهد عن الجور لا
تقبل شهادته بان قال كانت للمورث او كانت ملكه
لوايه كان يسكن هذه الدار لو كان يملك هذه الدار
(كذا افاده في المحلى المذكور)

مطلب
مدة التلوم مفوضة
للقاضي

﴿قاعدة﴾ مدة التلوم مفوضة الى راسم القاضي
(كذا في دعوى الملك بسبب من الخانية) ثم قال
وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول ابي
يوسف ومحمد نقدر بالمجمل لكنه قدم الاول

مطلب
يشترط في شهادة
الارث ان يقول
الشهود الخ

﴿قاعدة﴾ يشترط في شهادة الارث ان يقول
الشهود انه وارث الميت وان لا يثبت له غيره واحداً
كان المدعي او متعدياً (كذا في المحلى المذكور من
الخانية) ثم قال وان لم يقول ذلك فلا يقبل القاضي
شهادتهم

مطلب
مات عن حمل يوقف
نصيب غلام

﴿قاعدة﴾ مات الرجل عن حمل يوقف نصيب
غلام (كذا في المحلى المذكور من الخانية) ثم قال

وهذا قول أبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى وعند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوقف نصيب أربعة ينين
أن طلب الورثة التسمية والآن يؤخر التسمية إلى ظهور
الحال وعند محمد رحمه الله تعالى يوقف نصيب
مظالمين (كذا لفاده في الجمل المذكور)

مطلب

المجر ليس بشرط في
شهادة النكاح

فائدة * المجر ليس بشرط في شهادة النكاح (كذا)
المول فصل دجوى النكاح من الخاتمة) بيانه رجل مات
فادعت امرأة أنها زوجته وانكر بقية الورثة النكاح
فخلفت بشاهدين شهدا لها أنها كانت زوجة المتوفى ولم
تشهدا بأنه مات وهي تحته تقبل شهادتهما وإن لم
يقولا ذلك

مطلب

القول في الوطئ
للزوجة

فائدة * القول في الوطئ قول الزوجة (كذا)
في المنفصل المذكور) بيانه رجل طلق امرأته ثلاثاً
وانت بعد فقامت تزوجت بعبدك هذا ووطئني وطلقتني
فانكر الزوج الثاني الوطئ حلت للأول لأن القول
في الوطئ قولها

مطلب

خير الواحد العدل
مقبول في الموت

فائدة * خير العدل الواحد مقبول في الموت
(كذا في المنفصل المذكور) بيانه أن الواحد العدل

إذا أخبر امرأة أن زوجها مات فاعتدت وتزوجت
بآخر بعد انقضاء العدة ثم حضر رجل آخر وأخبرها
أن زوجها الأول رآه حياً فإن كانت صدقة الأول
يجوز لها أن تفرغ مع زوجها الثاني لأن خبر العدل مقبول
في باب الموت فتجوز الشهادة على الموت بالنساع بسماعه
من واحد وبغير الموت لا يحل له أن يشهد بسماعه
من واحد لأن غير الموت يشهد من الجماعة غالباً (كذا
أفاده)

﴿فائدة﴾ للصغيرة إذا بلغت عند الزوج بعد
الدخول أخذ المهر ولو صدقة الأب على الدفع له
(كذا في فصل فيما يتعلق بالنكاح من الخاتمة) فإنه
رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ودخل بها ثم
بلغت عند الزوج فطلبت مهرها من الزوج فقل
دفعته لأبيك وصدقة الأب على ذلك لها أخذ المهر
ولا يجوز إقرار الأب عليها

﴿قاعدة﴾ الحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات
(كذا في الفصل المذكور من الخاتمة) فإنه اختلف
الزوج وورثة المرأة في المهر قتال الزوج وهينة مني

مطاب

دخل بالصغيرة فبلغت
عنده لها أخذ المهر ولو
صدقة الأب على
الدفع له

مطلب

الحوادث تضاف إلى
أقرب الأوقات

في صحتها وقال الورثة بل كاذب في عرض موتها قال المولى
في ذلك قول الورثة لان الهبة امر حدث وهناك
وقدان وقت الصحة وهو لا يعد ووقف الممرض وهو
الاقرب فنضاف الهبة الى الاقرب (كذا افاده
واعتمده وهو جواب الكتاب اي الجامع الصغير).

مطلب
بدل ملك الانسان
٥

له (كذا في الخصومة بين الزوجين من الخانية) بيانه
رجل في يده ارض لغيره آجرها فقال رب الارض
آجرها بامري فالاجر لي فقل المخرجوا آجرهم كحال
كوني غاصبا عنك فالاجر لي كان المخرج ملوك الارض
قاعدة الاصل ان البناء لبايئه (كذا في الفصل
المذكور من الخانية) بيانه رجل تناول ارضا وبنى فيها
ثم انه آجرها بعد ذلك فاختلف مع رب الارض فقل
رب الارض امرتك ان تبني فيها على ثم فخرجوا المخرجوا
البناء عنصبتها عنك وبنيت على عركت لها فقل للبايئي
وتقسم الاجور بين الارض والبناء فما اصاب الارض
بلا بناء فهو لصاحب الارض وما اصاب البناء فهو
لبايئه (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
البناء لبايئه

مطلب

البناء تابع للارض

﴿قاعدة﴾ الاصل ان البناء تابع للارض (كذا ذكره في الفصل المذكور) بيانه رجل في يده ارض استعملها آخر فقال الذي في يده الارض البناء لي لاني غصبتها منك وبينتها وقال رب الارض خصمتها مني مبنية ككن القول قول رب الارض لما قلنا :

مطلب

صاحب اتصال التربع
اولى بالحائط المتنازع
فيه

﴿فائدة﴾ صاحب اتصال التربع اولى بالحائط المتنازع فيه (كذا في باب دعوى الحائط والطريق من الخانية) ثم قال وتفسير اتصال التربع على قول الكرخي هو مداخلة انصاف اللبن من جانبي الحائط المتنازع فيه بجائطين لاحدهما والحائطان متصلان بجائط ثلث بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى يصير مربعا شبه التبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه اخذ بعض المشايخ وعن ابي يوسف تفسير اتصال التربع هو اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمداخلة انصاف اللبن بجائطين لاحدهما اما اتصال الجائطين بجائط آخر في مقابلة الحائط المتنازع فيه فغير معتبر وهذا ما عليه اكثر المشايخ منهم شمس الأئمة السرخسي (كذا افاده هناك)

مطلب
الدعوى بالمراد باطنة

مطلب
تقارب عدد جذوعها في
الحائط فهو بينهما

بغائية * الدعوى بالمراد باطنة . كذا في
مخالف الحاضر من الخلاصة . يلقه اذا ادعى رجل على
آخر ان مراد المدعى عليه اخذ ماله او مضرته مثلاً
فلا تنفع هذه الدعوى ولا يظلم المدعى عليه بها الجواب
* فائدة * متى تقارب من عدد الجذوع الى اثنين على
حائط شراعية فيه فهو بينهما نصين (كذا في الحلب
المذكور من الخاتمة) فلو اده بالثلاثة ان يكون لاجدها
عشرة جذوع ولا اخذ للمصنف لم يولد على نصيب
للعشرة بل اذا كان الشاقي ثلاثة فادعوا فيه اختلاف
للمشايخ قالوا والصحيح انه يكون لصاحب الجذوع
الكثيرة ولصاحب الثلاثة فادعوا موضع جذوعه
فارجع اليه ففيه كفاية .

* مسائل الممين *

مطلب
لا تخلف اذا قال
الخصم لي شهود في
المصر وطلب الممين

* فائدة * لا تخلف اذا قال الخصم لي شهود في
المصر وطلب الممين للمدعى عليه (كذا في طلب الممين
من دعوى الخاتمة) ثم قال وهذا عند لي حنيفة رحمه
الله تعالى وعندنا في يوسف بن جابر واختلفت الرواية

عن محمد واختار أنه يفرض للقاضي أن كل من جهدها
كمسألة التوكيل بلا عذر من مرض أو سفر وما أشبه
ذلك

مطلب

الجهالة كما تمنع الدعوى
والبيئة تمنع البين

﴿فائدة﴾ الجهالة كما تمنع الدعوى والبيئة تمنع البين
أيضا كذا في باب البين من دعوى الخيانة أي بانه
لو ادعى رجل على آخر استهلا له ماله أو خيانة في ربح
أو ودية أو وفاة بعض الدين وما شابه من الجهولات
وطلب من القاضي تحليف خصمه بعد قوله لم أعلم مقداره
لو نسبته لا يلتفت القاضي إلى قوله لأن البين يترتب
على صحة الدعوى إلا في قيم الوقف والوصي كما مر في
الدعوى

مطلب

دعوى البراءة لا يكون
اقراراً بالمال

﴿فائدة﴾ دعوى البراءة لا يكون اقراراً بالمال
(كذا في باب البين من دعوى الخيانة) بانه
رجل ادعى على آخر القاتل المدعى عليه قد ابراني
منها فإن القاضي يسأل المدعي البينة على ذلك فان
لم يكن حلف المدعى عليه على المال ولا يكون ادعاه
البراءة اقراراً منه بالمال فان خلف انقطعت الخصومة
وان نكل حلف المدعي على البراءة ثم قال وعند

المأخرين يكون لدعواه البرائة اقماراً بالدين وقول
المتقدمين هو الأصح **فائدة** لا دعوى لمح قبل فلان ولا خصومة
يدخل فيه كل عين ودين (كذا في الباب المذكور
من الخاتمة) ثم قال بعد ذلك فلا تسمع دعواه على المنز
لنا لا بحق حادث بعد تاريخ البرائة ثم قال ولو قال
برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبقى له حق
في الدار

فائدة دعوى البرائة بعد انكار الدين تسمع
(كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم قال ومثله
دعوى العفو بعد انكار التفويض بخلاف دعواه
البرائة عن العيب بعد انكار البيع

فائدة عين الخصم للوارث الواحد كاف عن
بقية الورثة (كذا في المحل المذكور) وانور محل توفي
عن ورثة فادعى واحد منهم ان الميت على رجل كذا
دريها فانكر الرجل دعواه وعجز الوارث عن المينة
فجلب الشهم على البرائة من الدين ثم اتى وارث آخر
واراد تخليفه ثانياً ليس له بذلك لان الدين للوارث واحد

مطلب

لا دعوى لي قبل فلان
ولا خصومة يدخل في
كل عين ودين

مطلب

دعوى البرائة بعد
انكار الدين تسمع

مطلب

عين الخصم لوارث
واحد كاف عن بقية
الورثة

كما نص عن البينة ثم قال وهذا بخلاف ما لو ادعى
الخصم على الورثة وعجز عن البينة فختلف مؤثرنا ثم اراد
من يستجيب غيرة فانه ليلزم (كذا افادة في المحل
المذكور)

فانما عليه اقامة البينة على خلاف مما حلف
لا يكون حثا (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)
وبما ذكره رجلان اوصى على آخره الفاعل المذكور فطلب تخريبه
تحليفه فختلف ثم اتى غريمه بشاهدين على الالف فحكم
المحكم بينهما بالمال لا يصح في يمينه ولو كان اليمين بالطلاق
على قول من رآني التحليف لا يقع ايضا وقال محمد
جمع الخطا (كذا في المحل المذكور)

فائدة * دعوى الوارث ان المورث اقر كاذبا
لا تسمع (كذا افادة في المحل المذكور من الخاتمة) بيانه
رجل اوصى على ورثته يدين ولحق بصل فيه اقرار المورث
فادعى المورث ان اقرار المورث كان كاذبا لا يلتفت
الى هذه الدعوى ولا تقبل بخلاف دعوى ان المقر له
في الاقرار المذكور فانها تسمع ومثل ذلك في نظم
الحجية لكن فكر المسألة في شرح الكثر للطوربي من

مطلب
اقامة البينة على خلاف
ما حلف لا يكون حثا

مطلب
دعوى الوارث ان
المورث اقر كاذبا لا
تسمع

شقي الفرائض واعتمد السماع والاستخلاف وقال هو الصحيح فتنبه

مطلب

دعوى رجوع الشهود
في غير مجلس القاضي
لا تسمع

﴿قاعدة﴾ دعوى رجوع الشهود في غير مجلس
القاضي لا تسمع (كذا في المحل المذكور من الحاشية)
بيانه رجال ادعى على آخر مالا فاتهم فأتى المدعي
بشهود طبق مدعاه فتحكم الحكم بالمال ثم ادعى المدعي
عليه رجوع الشهود عن الشهادة خارج مجلس الحكم
لا تسمع دعواه ولا يترتب على ذلك اليمين كذا افاده
﴿قاعدة﴾ النكول عن اليمين بطل (كذا افاده

مطلب

النكول عن اليمين بطل

في المحل المذكور كونهذا على قول أبي حنيفة وعندهما
النكول اقرار وما يترتب على ذلك ان الصبي المذنون
هل يحلف ام لا فعند الامام لا يحلف لانه لو نكل
كان باذلا وهو ليس من اهل البلد وعندهما يحلف
لان النكول اقرار وهو من اهل البلد الاقرار

مطلب

اذا اقام المدعيان
اليمين على اقرار
صاحبه بالملك

﴿قاعدة﴾ اذا اقام كل من المدعين اليمين على
صاحبه بالملك لم يهازلت اليمينان وثبتت اليمين في يد
كلاي اليد (كذا في الباب المذكور من الحاشية) بيانه
من رجل ادعى عينا في يد آخر انها له وقد امر له ذو

الهد بها فدفعه ذو البذ يانك افوت لي انما لي فان
اليسنين تهارتا وتبقى العين في يد ذي البذ

قاعدة * في كل مسئلة انفراد ابو يوسف مع
الشافعي رحمه الله تعالى في القاضي والمفتي غير ان
شاء يشي على قول الامام ومحمد وان شاء على قوله

ابي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى (كذا في الباب
المذكور من الخاتمة) اذ ذكر المسئلة في دعوى الاقرار

كاذبا كالواقعة قال القائل وقال القائل كاذبا او قبض
الدية او الزمن او غيرها من سائر الدعاوي فعلى قول

الامام لا يسمع منه دعوى الاقرار كاذبا ومحمد معه
وقال ابو يوسف ووافقه الشافعي انه يسمع

قاعدة * يستخلف على التخاص والاموال كلها
اتفاقا (كذا ذكر في المحل المذكور)

قاعدة * لا تخلف في الحدود اتفاقا عذبا (كذا
ذكر في الباب المذكور) ثم قال واختلفوا في مسائل

فعدد ابي حنيفة لا يستخلف وهي سبع مسئلة
سنة منها معروفة الهكاج والرق والنج في الايلاء

والولاء والرجعة والنسب وسابعة ذكرها في الجامع

مطلب

يخير المفتي والقاضي فيا
انفراد فيه ابو يوسف
مع الشافعي

مطلب

يستخلف على الاموال
والتخاص

مطلب

لا تخلف في الحدود
اتفاقا

الصغير اذا ادعت الامة على مولد لها انها ولدت منه
هذا المولد لو ادعت انها ولدت منه وادعاً ومات
المولد لو ادعت انها المستقطت منها سقطت نسبها
وانكر المولى لا يستخلف في قول ابي حنيفة ثم قال
قال ابو لا يخلف في احدى وثلاثين خصلة بعضها مختلف
في موضعها متفق عليه وعددها ومنها فمن اراد
التوفيق عليها فليرجع الى باب اليمين من الدعوى في
الخاتمة

مطلب

دعوى النسب المجردة
لاصح

﴿قاعدة﴾ دعوى النسب المجردة لا تصح ولا يقرب
عليها يمين كذا اخذه في المحل المذكور ثم قال هذا
عند الامام الا ان يدعي مع ذلك مالا كالتيرات لو
الخنقة يستخلف على المال وعندها ان ادعى نسباً
تثبت بقرينة المدعى عليه يستخلف المنكح سواء ادعى
عليه مائة او لم يدع وان ادعى نسباً لا يثبت بقرينة
فان ادعى مع ذلك مالا تسمع دعواه والأفلا والنصب
المنكح يصح اقرار الرجل اربعة الأب والولد والمرأة
والولي للعاقبة والأدعي يصح اقرار المرأة ثلاثة الأب
والولي لغيره والى العتاقة (كذا انما في المحل المذكور)

مطلب

انتراب قيمي

﴿فائدة﴾ التراب قيمي (كذا في او اخر باب اليمين من الحانية) ونصه اذا دخل الما في ارض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع ذلك من لرضه وهذا بخلاف السمك اذا اجتمع في ارض انسان بغير صنع و احتيا له فانه لا يكون لصاحب الارض الا ان ياخذه جهل صاحب الكتاب التراب من ذوات النعم ولم يجعله مثليا

مطلب

ضمان الحائط الجديد
اعادته كما كان

﴿فائدة﴾ ضمان الحائط الجديد اعادته كما كان (كذا في اخر باب اليمين من الحانية) مراده ان كان لبناً او حجراً وكان جديداً فقدمه انسان بضمن باعادته كما كان ولن كان غير جديد بان كان خلناً فيضمن النقصان اي اذا كان جديداً يقوم بحمالة ووصل الى حال يساوي نصف ذلك فانه بضمن النصف

مطلب

كل ما فيه التعزير فانه
يجري فيه التحليف ولا
يسقط بالتقدم

﴿قاعدة﴾ كل ما فيه التعزير من الحق كالأضرب والشم والالفاظ التعيية كقول لو طي آكل الربا شارب خمر وما اشبه ذلك فانه يجري فيه التحليف

ولا يستط بالتقادم وتقبل فيه شهادة النساء كما في
سائر الحقوق (كذا) و آخر باب اليمين من الدعوى في
الخانية

مطلب

قال المدعى عليه لم
تجر بيننا معاملة أصلاً
أولاً اعرف المدعى ثم
أني بدفع لا يقبل

﴿قاعدة﴾ متى قال المدعى عليه لا اعرف المدعى
أو لم تجر بيننا معاملة أصلاً ثم أتى بعد ذلك بدفع
لا يقبل منه دفعه (كذا) في أول باب ما يبطل دعوى
المدعى قبل القضاء وبعده من الخانية (بيان) رجل
ادعى على آخر الفأ فقال المدعى عليه ليس له علي شيء
أو قال لم يكن له علي شيء فطالما أقام المدعى البينة
على المال أقام هو البينة على الوفاء أو الإبراء تقبل ولو
قال المدعى عليه أولاً لم يكن له علي شيء ولا اعرفه
فلما أقام المدعى البينة على المال أقام هو البينة على
الوفاء لا تقبل في ظاهر الرواية وذكر القدوري عن
أصحابنا أنها تقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيني
وبينه معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين
وقال أبو يوسف يقبل إذا وفق بأن قال لم يكن
بيني وبينه شيء من المعاملة إلا أن شهودي سمعوا منه
أنه أبراني وذكر بعد ذلك فروغافيدة فارجع اليها أن

أردت في المحل المذكور

مطلب

الحكم بالوقف مقتصر
على المحكوم عليه

﴿فائدة﴾ الحكم بالوقف مقتصر على المحكوم عليه
(كذا في باب ما يبطل دهوى المدعي من الخمانية)
بيانه رجل ادعى أرضاً في يد رجل انها وقف فلان
وبين شرائط الوقف واثبت مدعاه فتحكم الحاكم بالوقف
ثم جاء آخر وادعى انها ملكة تقبل بينة هذا المدعي
لان القضاء كان على ذاك فلا يتعدى غيره ثم قال في
تعليل ذلك لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك
الاترعى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعها صفقة
واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعها
صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد ولان القضاء بالوقف
بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء يقتصر على
المتقضي عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى الى
الغير فكذلك في الوقف انتهى. أقول مراده بقوله الا
نرى أنه لو جمع بين وقف وملك أن يستدل بان الحكم
بالوقف مقتصر بخلاف الحكم بالحرية ووجه الاستدلال
أن القضاء بالوقف لو كان حكماً على جميع الناس لما
جاز بيع ما ضم اليه وبيع معه صفقة واحدة كالحر ولكن

لما افتراقهم مع ما ضم الى الوقف

قاعدة * الافتراء بما في يده من كثير وقليل جائز
كذا في باب ما يبطل دعوى المدعي من الحامية)
ونصه وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من كثير
وقليل فلان صح افتراءه لانه عام وليس بمجهول

فائدة * اجازة الوارث الوصية قبل العلم بمقدارها
لا تجوز (كذا في الحل المذكور) بيانه اوصى الميت
بما قبل موته ثم ملكت فقال الموارث قد اجزت
ما اوصى به الميت ولم يعلم مقدار ما اوصى ولا ما هو
لا يجوز اما اذا اجاز بعد العلم فقد صح

فائدة * الغلط في حد من الحدود مبطل للدعوى
(كذا في الحل المذكور) بيانه رجل ادعى محدوداً على
المحذو ذكر حدوده الثلاثة وغلط في الرابع بان قال
المحد الرابع الطريق مثلاً او قال دار فلان وكان
هناك دار وليست لفلان الذي سبه فلا تسع دعواه
بخلاف ما لو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن المحد الرابع
فانه يصح

فائدة * كل من اقام بينة انه فلان ابن فلان

مطلب

الاقرار بما في يد من
قليل وكثير جائز

مطلب

اجازة الوارث الوصية
قبل العلم بمقدارها
لا تجوز

مطلب

الغلط في حد من
الحدود مبطل للدعوى

مطلب

من اقام بينة انه فلان
ابن فلان لمن غلان ثم
اقام المدعى عليه بينة
ان المجد الثالث غيره

ابن فلان واقام المدعى بيته اخرى بان الحمد الثالث
هو فلان غير الذي شهد به الشهود لا تقبل بيته المدعى
عليه (كذا في المحل المذكور) ثم قال لان البيئات
شرعت للاثبات وبيته المدعى عليه للنفي فلا تقبل
قلت وهذا اذا لم يكن ما ادعاه المدعى عليه امراً
متواتراً اما اذا كان كذلك فلا شك في بطلان
البيته الاولى

﴿فائدة﴾ من ادعى قضاء دين في محل ثم ادعى
قضاه في محل آخر واقام البيته بسمع منه ولا يكون
تناقضاً (كذا في باب ما يطلب المدعى من الخانية)
بيانه رجل ادعى على آخر الفاق قال قضيته اياها في
سوق سمرقند فطوب بالبيته فقال لا بينة لي ثم قال
بعد ذلك قضيته اياها في قرية كذا واقام البيته على
ذلك تقبل بينته لان التوفيق ممكن بانه قبضها منه
في سمرقند ثم جحد ولم تكن له بيته فدفعها اليه ثانياً في
قرية كذا (هكذا افاده في المحل المذكور آخر الباب)
﴿قاعدة﴾ لا يجوز قضاء من لا يجوز شهادته له
(كذا اول فصل من يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز)

مطالب

ادعى قضاء دين في
محل ثم ادعاه في محل
آخر

مطلب

لا يجوز قضاء من
لا يجوز شهادته له

ثم قال ومن جازت شهادته له جاز قضاؤه له

❦ قاعدة ❦ يشترط في تعديل العلانية ما يشترط في الشهادة (كذا أول الفصل المذكور من الخانية) فلا يصح تعديل من لا تجوز شهادته له وهذا بخلاف تعديل السرفانة لا يشترط فيه ذلك (كذا إفاده)

❦ قاعدة ❦ حكم الحكم نافذ في المجتهدين كلها إلا في الحمد والنقص (كذا في باب ينفي القاضي في المجتهدين من الخانية) بيانه إذا حكم رجلان واحداً ليفصل بينهما ما تنازعا فيه وكان ذلك الحكم اهلاً للشهادة فحكم بينهما ووافق حكمه اجتهاداً فإنه نافذ عليهما ثم إذا رفع لقاضٍ آخر هل يضي حكمه أو لا قال إن كان موافقاً رأي القاضي الذي رفع إليه حكم الحكم بمضيه وإلا يبطله وليس لأحد المخصمين الرجوع عن حكم الحكم بعد امضائه ثم ذكر مسائل وقال وسنذكر تمة ذلك في التحكيم . قلت وبستثنى من ذلك الوقف كما يأتي في بابيه

❦ قاعدة ❦ فتوى الفقيه للجاهل كحكم القاضي (كذا ذكره في الباب المذكور) بيانه رجل حلف كل امرأة

مطلب

يشترط في تعديل العلانية ما يشترط في الشهادة

مطلب

حكم الحكم نافذ في المجتهدين إلا في الحد والنقص

مطلب

فتوى الفقيه للجاهل كحكم القاضي

ينزوجها فهي طالق ثم تزوج امرأة وكان استفتى فقيهما
 يرى عدم وقوع اليمين المضافة فافتاه بأنه لا يقع عليه
 شيء وبناءً على ما افتاء عشر زوجته ثم ذهب فنزوج
 أخرى وسأل من يرى وقوع اليمين المضافة فافتاه
 بالوقوع فإنه يفارق الثانية دون الأولى لأن الأولى
 كانت فتوى الفقيه في حقها بمنزلة الحكم من الحاكم فلا
 تبطل والثانية كانت فتوى الفقيه الثاني في عدم جواز
 امساكها كذلك ثم قال والفارق بين حكم القاضي والحكم
 أن حكم المحكم في المجتهدات إذا رفع إلى القاضي أن كان
 موافقاً لرايه أمضاه وإن كان مخالفاً أبطله ومراده أن
 فتوى الفقيه للجاهل كحكم القاضي لا المحكم إلا أن فتواه
 ماضية على الجاهل خاصة أما إذا رفعت إلى قاضٍ
 فإنه لا يرضيها إذا خالفت اجتهاده

مطاب

النضاء على الفقيه
 العالم كالنضاء على
 الجاهل

❖ قاعدة ❖ النضاء على الفقيه العالم كالنضاء على
 الجاهل (كذا في الباب المذكور من الخانية) بيانه
 رجل قال لامرأته طالق البتة وهو من يرى البتة
 ثلاثاً فشكته للقاضي فحكم القاضي أنها واحدة ياخذ بحكم
 القاضي وإن كان يرى خلافه ثم قال وهذا على قول محمد

وقياس أبي حنيفة وأبي يوسف أن قضاء القاضي في حق
الجاهل يعمل وأما في حق الفقيه العالم فإنه يأخذ برأى
نفسه ولا ينظر إلى قضاء القاضي

مطلب
الدعوى على الغائب بما
هو سبب على المحاضر

﴿ قاعدة ﴾ الدعوى على الغائب بما هو سبب على
المحاضر تسمع ويقضى بها (كذا في الباب المذكور من
الخانية) قال وهو الصحيح بيانه رجل أتى بأخرا إلى القاضي
وقال هذا كفل لي بأبي علي فلان الغائب ولي علي
الغائب ألف قبل كفالته فأقرَّ الرجل بالكفالة وأنكر
المال فأقام المدعي البينة على الألف قبل كفالته تقبل
بينته ويقضى بالكفالة والمال لأنه ادعى على الغائب
ما هو سبب لحقه على المحاضر وهذه تكون حيلة لمن أراد
إثبات المال على الغائب لخوف موت شهوده أو خوف
غيبتهم (كذا إفاده في المحل المذكور) ثم قال فينتصب
المحاضر خصماً عن الغائب ويكون القضاء عليه قضاء
على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الدين لا
يلتفت إليه ولا يكون هذا قضاء على المسخر لأن المدعي
فيما ادعى على الكفيل صادق ثم يبري المدعي الكفيل
عن المال والكفالة فيبقى المال له على الغائب وهذا

لو كانت الدعوى بالكفالة عامة كقوله كفيل لي
بكل مالي على الغائب او قال كفيل لي بامر الغائب
الالف التي لي على ذلك النائب اما لو ادعى ان له
على الغائب الفاً وان هذا الرجل كفيل بالالف التي
عليه ولم يقل بامرته وانكر المدعى عليه ذلك فانما المدعى
البينة على ما ادعى فان القاضي يقضي بالالف على
الحاضر ولا يكون هذا قضاء على الغائب فالحاصل ان
القضاء لا يكون قضاء على الحاضر والغائب الا اذا
ادعى كفالة عامة كقوله بكل مالي على الغائب او ادعى
الفاً على الغائب وان هذا كفيل لي اياها بامر (كذا
افاده

مطلب

لا يعمل القاضي بسجل
من قبله براه

﴿قاعدة﴾ لا يعمل القاضي في سجل من قبله براه
(كذا في باب فيما يقضى في المجتهدين من الخانية)
بيانه ان القاضي اذا رفع اليه سجل من قبله وكان مغالطاً
فانه يعمل فيه متى وافق مجتهداً فيه بخلاف كتاب
القاضي فانه اذا خاف رأيه يعمل فيه برأيه والفرق
ان كتاب القاضي شهادة واما السجل فانه حكم واذا رفع
اليه حكم حاكم امضاء متى وافق مجتهداً (كذا افاده)

مطلب

ينصب القاضي وكيلاً
عن الغائب في ثلاثة
مواضع

❖ قاعدة ❖ ينصب القاضي وكيلاً عن الغائب في
ثلاثة مواضع الاول اذا قال المديون ادائته ان لم
اقض مالك اليوم فامرأته طالق ثم اخفى الطالب
فخاف المطلوب الحنث فجاء الى القاضي وقص عليه
النصة فنصب القاضي وكيلاً عن الغائب وقبض
المال فانه يصح ولا يحنث الحالف قال الناطفي وعليه
الفتوى . الثاني رجل جاء الى القاضي وقال لفلان
الغائب علي ألف درهم ادبته اياها وهو الآن في بلد
كذا واريد ان اذهب الى ذلك البلد واخاف ان
يحمده الايناه فاسمع شهودي هنا واكتب لي حجة فان
القاضي يسمع بينته ويجعل عن الغائب خصماً . الثالث
امرأة ادعت ان زوجها الغائب قد طلقها وارادت
اثبات ذلك فان القاضي ينصب عن الغائب خصماً
ويسمع دعواها وينتها (كذا افاده في المحل المذكور)

❖ مسائل الشهادات ❖

مطلب

المخرج لقدم الامير
مبطل للعدالة

❖ قاعدة ❖ الخروج عند قدم الامير مبطل العدالة
(كذا في شهادات الخانية) ثم قال والفتوى على انهم اذا

خرجوا لا تعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار
بطلت عدالتهم

❖ قاعدة ❖ جرح الخصم لا يقبل إلا في مواضع .
الاول ان يجرح جرحاً يدخل تحت الحكم كقوله ان
شهود المدعي زنوا بفلانة ووصفوا الزنا او شربوا الخمر
امس مثلاً او سرقوا مني شيئاً وكذا كل ما يجب فيه
اقامة الحد والحسبة واما ما لا يدخل فيه الحد الشرعي
والحسبة فليس من الجرح كقوله تاركوا صلاة او اكلة
ربا فان في ترك الصلاة لا يجب الحد وان لزم التعزير
وفي قوله اكلة ربا فليس فيه حد ولا دعوى مال بغير
حق لانه ليس بخصم . الثاني اذا ادعى ان المدعي اقر ان
شهوده شركاء في المشهود به . الثالث اذا ادعى ان
الشهود حدوا في قذف . الرابع اقرار المدعي ان شهوده
فسقة . الخامس اذا ادعى ان المدعي وكل الشهود في
هذه الخصومة قبل الشهادة وانها خاصا قبل شهادتهما .
السادس اذا ادعى اقرار المدعي ان شهوده شهدوا
بباطل . السابع اذا ادعى اقرار المدعي ان شهوده لم
يحضروا للجلس الذي كان فيه هذا الامر . الثامن اذا

مطلب
جرح الخصم لا يقبل إلا
في مواضع

ادعى ان الشهود اخذوا منه مبلغ كذا كيلا يشهدوا
هذه الشهادة وليريد استرداد ما اخذوه مني واراد ان
يقم البينة على مدعاه فان دعواه تسمع وتقبل بينته
وتبطل بذلك شهادة الشهود (كذا افاده في كتاب
الشهادات من الحانية)

مطلب
الجرح اولى من
التعديل

﴿ فائدة ﴾ الجرح اولى من التعديل (كذا في
الحل المذكور) بيانه لو عدل اثنان وجرح اثنان كان
الجرح اولى وكذا لو جرح اثنان وعدل عشرة كان
الجرح اولى ايضا . قلت وهذا اذا لم يبلغ التعديل مبلغ
التواتر اما اذا بلغ مبلغ التواتر فانه يكون اولى من
الجرح (كذا افاده ابو السعود في حاشية الاشباه)

مطلب
الدفع اسهل من الرفع

﴿ قاعدة ﴾ الدفع اسهل من الرفع (كذا في شهادات
الدر) بيان ذلك ان الدفع يكون قبل الثبوت والرفع
بعده هكذا اصطاحوا وقد خرجوا كثيرا من المسائل
على هذه القاعدة من جملتها ان الشهادة على الجرح
المجرد تقبل قبل التعديل لان جرح الشاهد قبله
دفع الشهادة قبل ثبوتها وبعد التعديل رفعها بعد
الثبوت حتى يجب على القاضي العمل بها اذا لم يوجد

المجرح ولذا قبلنا الشهادة على المجرح المجرد قبل التعديل لانها ادفع لا بعده لانها رفع تطبيقاً على القاعدة المذكورة (طحاوي من الشهادات بتصرف)

﴿قاعدة﴾ قرابة الولادة والزوجة تمنع قبول الشهادة (كذا اول فصل من لا تقبل شهادته للثمة) وحاصله ان شهادة الاصل لفرعه او الفرع لاصله او الزوج لزوجته او الزوجة لزوجها لا تجوز وتجاوز شهادة الجدل ولد ولده على ولده وشهادة ابي الزوجة للزوج على زوجته التي هي بنته وتجاوز شهادة الرجل لامرأته وابنها ولزوج ابنته ولا بن امرأته (كذا افاده في الحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ البينة بينة من يدعي الارث او زيادته (كذا في دعوى الخيرية) بانه امرأة ولدت غلاماً حياً وماتت هي والغلام فادعى زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى اخوتها لا بومها عكسه فالبينة بينة الاخوة لانهم يدعون الارث

﴿قاعدة﴾ كل شهادة جرت مغناً للشاهد او دفعت مغراً لا تجوز (كذا افاده في الحل المذكور)

مطلب

قرابة الولادة والزوجة
تمنع قبول الشهادة

مطلب

البينة بينة من يدعي
الارث او زيادته

مطلب

الشهادة اذا جرت
مغناً للشاهد او دفعت
مغراً لا تجوز

من الخانية) وليس من ذلك شهادة المستأجر لمؤجره
ان الدار المستأجرة ملك المؤجرون كان المستأجر
ساكنًا فيها

مطلب

شهادة الاجير الخاص
لا تجوز

﴿ فائدة ﴾ شهادة الاجير الخاص لا تجوز (كذا ذكره
في المحل المذكور من الخانية) ثم قال وهذا بخلاف
الاجير المشترك وان وجد رواية خلاف ذلك فمحمولة
على هذا

مطلب

الشهادة لا تقبل للتمهة
اذا حكم بها المحاكم

﴿ فائدة ﴾ كل شهادة يكون عدم قبولها للتمهة
اذا حكم فيها المحاكم لا ينفذ حكمه ما لم تكن مجتهداً فيها
(كذا في حاشية الطحطاوي على الدر المختار في باب
القبول وعدمه) وكل شهادة يكون عدم قبولها للفسق
اذا حكم بها المحاكم ينفذ حكمه (كذا افاده في المحل
المذكور) وقد مرّ قبل هذا اول الكتاب

مطلب

شهادة الابن على قضاء
ابيه

مطلب

المعتبر في الشهادة حال
الاداء

﴿ فائدة ﴾ شهادة الابن على قضاء ابيه جائزة (كذا
افاده في الخانية في فصل من لا تقبل شهادته للتمهة
﴿ فائدة ﴾ المعتبر في الشهادة حال الاداء (كذا
في الفصل المذكور من الخانية) بيانه رجل تحمل
شهادة لامرأته ثم ابانتها وبعد ذلك شهد لها بما تحمله

تجوز شهادته وكذلك الاجير الخاص اذا ادى ما تحمله
بعد مدة الاجارة فان شهادته تقبل ولا ترد لان المعتمر
حال الاداء

﴿ فائدة ﴾ كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل
بعد ذلك ابداً (كذا في الفصل المذكور من الخانية)
بيانه رجل شهد لامرأته عند القاضي او اجير خاص
لمن استأجره فرد القاضي شهادتهما ثم ان الرجل ابان
امرأته او مدة الاجارة انقضت واعيدت بعد ذلك
الحادثة فاذا شهد الرجل او الاجير ثانياً ولم يكونا
زوجاً ولا اجيراً وقت الاداء لا تقبل شهادتهما لان
شهادتهما ردت في حادثة فلا تقبل فيها بعدها ابداً
﴿ فائدة ﴾ اختلاف الشاهدين في اللون يمنع قبول
شهادتهما (كذا في الفصل المذكور من الخانية) بيانه
شاهدان شهدا على رجل انه غصب من آخر ثوباً او
دابة واختلفا في اللون لا تقبل شهادتهما . وانما لا تقبل
لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة بل لانها اذا
اختلفا في اللون فقد اختلفا في المغصوب فشهد كل
واحد منهما على ثوب آخر او دابة اخرى وتجوز الشهادة

مطلب

اذا ردت شهادة في
حادثة لا تقبل بعد ذلك

مطلب

اختلاف الشاهدين في
اللون يمنع القبول

لو سكت كل منهما عن اللون بدءاً (كذا افاده
فارجع اليه)

مطلب

القضاء بحمل على
الصحة ما امكن ولا
ينقض بالشك

❖ قاعدة ❖ قضاء القاضي بحمل على الصحة ما امكن
ولا ينقض بالشك (كذا افاده في الحل المذكور من
الحانية) بيانه اقام المدعي شاهدين عند قاض ان قاضي
بلدة كذا حكم له بانه وارث فلان الميت لا وارث له
غيره ولم بينا سبباً للارث الذي حكم به ذلك القاضي
فان القاضي الثاني يسأل المدعي عن سبب الارث فان
بينه حكم له بالارث لان قضاء القاضي بحمل على الصحة
ما امكن ولا ينقض بالشك اعني بان القاضي الاول
حكم من غير ان يظهر له وجه الارث فانه شك ولعل
القاضي حكم بالوجه الذي بينه المدعي الآن فيجب حمل
حكمه على الصحة لا على البطلان

مطلب

الشهادة على العقار
المشهور

❖ فائدة ❖ الشهادة على العقار المشهور تكفي بلا
ذكر الحدود (كذا في آخر الفصل المذكور من
الحانية) ثم قال هذا على قول ابي يوسف ومحمد
وعلى قول الامام رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة
ولم يرجح احد القولين بل انما بدأ بقول الامام

مطلب
الشهادة على الرجل
المشهور

﴿فائدة﴾ الشهادة على الرجل المشهور لا يحتاج فيها
الى ذكر الاسم والنسب (كذا في آخر الفصل المذكور)
ثم قال واجمعوا ان الرجل اذا كان مشهوراً كشهرة
ابي حنيفة وابن ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم
والنسب (كذا افاده)

مطلب
الشهادة على الطريق
والمجري

﴿فائدة﴾ الشهادة على الطريق والمجري لا تقبل
بدون بيان الموضع والطول والعرض (كذا افاده في
المحل المذكور) ومثل ذلك الدعوى فيهما ثم قال
وذكر في الاصل ان الدعوى والشهادة تسمع بدون
بيان ذلك

مطلب
الشهادة على الاسم كافية

﴿فائدة﴾ الشهادة على الاسم بدون معرفة الذات
كافية (كذا افاده في المحل المذكور) الا انه يتوقف
على ثبوت انه هو . بيانه رجل له تسعة اولاد اقر في
صحته ان خمسة منهم وهم فلان وفلان وذكر اسماءهم
في الصك عليه الف درهم ثم مات بعد ذلك
فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فشهد
الشهود على اقراره وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم ما كانوا
حضورا عند الاقرار فان اقر سائر الورثة باسامي

هو لا ثبت المال بشهادة الشهود كما لو أقر الرجل لغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال كان المال له وإن جحد سائر الورثة أسماءهم كلف المدعون إقامة البينة على أنهم يسمون بالاسماء التي ذكرها الشهود فإن أقاموا البينة ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضى لهم بالمال (كذا أفاده)

مطلب

تعارضت بينتان أحدهما تبطل الأخرى

﴿قاعدة﴾ البينتان إذا تعارضتا وأحدهما تبطل الأخرى قدمت التي تبطل على الأخرى (كذا في القنية عن المحيط) كشاهدي بيع وأقالة وإقرار وإبراء قال وليحفظ فإنه يخرج عليه كثير من المسائل ومثله في التنقيح

مطلب

الشهادة بالحيوان

﴿فائدة﴾ الشهادة بالحيوان يشترط فيها ذكر الجنس (كذا ذكره في الحل المذكور) قال كالفرس والحمار والبغل والأبل ولا يكفي بقوله دابة أو حيوان ثم قال ولا يشترط ذكر الذكورة والأنوثة لأن الذكر والأنثى في الحيوان جنس واحد (كذا أفاده) وآخر فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل من الخنازية

﴿قاعدة﴾ الاقرار باليد بطريق الغصب اقرار باليد (كذا آخر الفصل المذكور من الخانية) يئانه رجل ادعى على آخر مجرى نهر في ارضه واحضر شهوداً انه كان يجري فيها نهره ولم يشهدوا بان ذلك كان بحق فلم يحكم بشهادتهم ثم اقر المدعى عليه انه كان يجري فيها الماء ولكنه غاصب وليس له حق بصير مقرر له باليد ولا تقبل منه دعوى الغصب الا بينة

﴿قاعدة﴾ شهادة الانسان على فعل نفسه باطلة (كذا اول فصل الشهادة الباطلة من الخانية) يئانه رجل اشترى من آخر مكبلاً او موزوناً ثم طالبه بعد ذلك بالثمن فانكر القبض فأتى بشاهدين شهدا بالبيع والقبض وانها كالا ذلك او وزناه للمشتري بطلت شهادتهما ومثل الفعل المحسوس القول ايضاً كما لو شهدا ان فلاناً قال لامرأته ان كلمت فلاناً وفلاناً فانت طالق فشهد فلان وفلان المذكوران انه قال لها وانها كلمتهما وقيل في الموزون والمذروع ان كان رب المال حاضراً جازت شهادتهما

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في

مطلب
الاقرار باليد بطريق
الغصب اقرار باليد

مطلب
شهادة الانسان على
فعل نفسه باطلة

مطلب
الشهادة اذا بطلت في
البعض بطلت في الكل

الكل (كذا في الفصل المذكور من الخانية) بيانه
 شهد اربعة من النصارى على نصراني انه زنى بامرأة
 مسلمة قالوا اكرهها حد النصراني وان لم يشهدا بالاكراه
 بل بالطوع سقط عنه الحد وعزروا لحق المسلمة لان
 شهادتهم على المسلمة باطلة ومتى بطلت الشهادة في
 البعض اي في حق المسلمة بطلت في الكل فبطلت
 في حق النصراني ايضا ومثله لو شهدوا على الوقف
 وشروطه بالتسامع فان الشهادة ترد في كليهما لانها
 شهادة واحدة وحيث ردت في الشروط فترد في الوقف
 ايضا (كذا في الهندية من خلل المحاضر) ولو ادعى على
 رجل ما لىن معلوم وآخر مجهول فشهد شاهدان بهما
 لا تقبل على المجهول ولا على المعلوم ايضا (كذا في
 جواهر الفتاوى)

مطلب
 التناقض يمنع صحة
 الشهادة كما يمنع صحة
 الدعوى

* قاعدة * التناقض يمنع صحة الشهادة كما يمنع صحة
 الدعوى (كذا آخر الفصل المذكور من الخانية) بيانه
 امرأة وكملت رجلاً بقبض مهرها من زوجها فادعى
 الزوج انها اختلعت منه على كذا قبل ذلك فشهد
 الوكيل مع آخر على الخلع على كذا لا تقبل شهادة

الوكيل لمكان التناقض لان طلبه المهر من الزوج دل
على قيام النكاح والشهادة بالخلع تناقض وكالته
بالطلب فردت

﴿قاعدة﴾ الشهادة متى خالفت الدعوى بزيادة
مقدارية او اعتبارية لا تصح بيانه رجل ادعى على آخر
نصف دار او الف درهم فابكر المدعى عليه فاتى المدعى
بشاهدين شهدا له بكل الدار او بالف درهم لا تقبل
هذه الشهادة لانها زادت زيادة مقدارية . والزيادة
الاعتبارية هي كون الشهادة زائدة عن دعوى المدعى
اعتباراً كما لو ادعى على رجل داراً اثنان عن ابيه فانكر
المدعى عليه فاتى المدعى بشاهدين شهدا له ان هذه الدار
ملك المدعى لا تقبل هذه الشهادة لانها خالفت
الدعوى بزيادة اعتبارية لان دعواه مقيدة بالارث
والشهادة مطلقة ومن المعلوم ان المطلق اكثر من
المقيد في الاعتبار (كذا في فصل الشهادة تخالف
الدعوى من الخانية)

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا خالفت الدعوى بنقص
عنها مع اتفاق الشاهدين صحت (كذا افاده في المحل
صحت

مطلب

الشهادة اذا خالفت
الدعوى بزيادة مقدارية
او اعتبارية

مطلب

الشهادة اذا خالفت
الدعوى بنقص عنها
مع اتفاق الشاهدين
صحت

المذكور من الخاتية) بيانه رجل ادعى على آخر الف
وخمسة لواتي بشاهدين على الف صحت على الالف
وكذلك لو ادعى داراً واتى بشاهدين شهدا له بنصفها
صحت على النصف ثم ذكر مسائل اختلاف
الشاهدين وما يلزم فيه التوفيق من المدعي وما لا
يلزم فاذا اردت ذلك فارجع الى المحل المذكور

﴿قاعدة﴾ ما يبطل الشهادة لخالفها الدعوى في
المقدار او الاعتبار بالزيادة يبطلها لخالفها بذلك في
الزمن (كذا افاده في المحل المذكور) بيانه رجل
ادعى بدار انما له منذ سنة واتى بشاهدين شهدا له انها
له منذ عشرين سنة لا تقبل هذه الشهادة لخالفها
الدعوى بالزيادة في الزمن ولو كان ذلك بالعكس
صحت لان الشهادة باقل مما ادعى المدعي في الزمن

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا خالفت الدعوى بالسبب
مع اتحاد الحكم صحت (كذا افاده في المحل المذكور
من الخاتية) بيانه رجل ادعى على آخر الفائة كحل
له بها عن فلان واتى بشاهدي اقرار على المدعى عليه
انه اقر بكفائه فلاناً غير الذي سمي المدعي بالالف

مطلب

ما يبطل الشهادة
لخالفها في المقدار او
الاعتبار بالزيادة
يبطلها لخالفها بذلك
في الزمن

مطلب

الشهادة اذا خالفت
الدعوى بالسبب مع
اتحاد الحكم صحت

فانه ياخذ به بالمال لان الحكم متحد وان اختلف السبب
 لان الحكم مال كفالة والسبب هل هو زيد او عمرو
 فهذا لا يضر ومثال ما اختلف فيه الحكم لو ادعى عليه
 بالف قرضاً وشهد الشهود بالف ارتثا لا يصح لان الحكم
 مختلف فحكم الفرض هنا لم يتعلق به حق الغير وحكم
 الارث يتعلق به حق الغير كتنفيذ الوصايا وقضاء
 ديون الميت فهذا غير هذا فتأمل

﴿ فائدة ﴾ اختلاف الشاهدين في الزمان او المكان
 او الانشاء او الاقرار او البسة المدعى عليه او مركوبه
 او فيمن كان حاضراً معها وكانت الشهادة على قول
 محض كالبيع والاجارة والطلاق والعق والصلح والابراء
 لا يبطل الشهادة (كذا في فصل الشهادة تخالف
 الدعوى من الخانية)

مطلب

في اختلاف الشاهدين

﴿ فائدة ﴾ تكذيب المدعي شهوده في كل ما شهدوا
 به او بعضه يبطل الشهادة (كذا في فصل تكذيب
 الشهود من الخانية) بيانه رجل ادعى على آخر داراً
 في يده واقام البينة على واضع اليد بعد انكاره ان الدار
 للمدعي ثم اقر ان الدار لفلان لاحق لي فيها بطلت

مطلب

تكذيب المدعي شهوده

الشهادة وكذا لو قضى القاضي بينته وبعد المحكم قال
ان البناء ملك المدعى عليه ولم يزل له او قبل القضاء
بطلت الشهادة والقضاء لانه كذب شهوده في الصورة
الاولى بكل ما شهدوا به وفي الثانية ببعض ما شهدوا به
وهو البناء

مطلب

الشهادة بما علم
الشاهدان سببه حرام
او باطل

﴿فائدة﴾ الشهادة بما علم الشاهد ان سببه باطل
او حرام لا تجوز (كذا في اول فصل الشاهد من
الحنائية) بيانه رجل اقر بان لفلان عليه القاء ويعلم
الشاهد ان سبب هذا الاقرار قمار مثلاً لا يجوز له ان
يشهد وحكي عن ابي القاسم الصفار ان رجلاً اخذ من
السلطان سوق النخاسين مقاطعة كل شهر بكذا واشهد
شهوداً قال رحمه الله تعالى عدل المقطع والخذ عن
سبيل الرشاد ولو شهد الشهود بذلك حل عليهم اللعن
لانهم شهدوا بباطل

مطلب

الشهادة على الشهادة
تجوز الا في الحدود
والقصاص

﴿قاعدة﴾ الشهادة على الشهادة تجوز في كل شيء
الا في الحدود والقصاص (كذا اول فصل الشهادة
على الشهادة من الحنائية) وتجوز شهادة الرجلين او
رجل وامرأتين على شهادة رجلين او اكثر وقال رحمه

الله تعالى لا يجوز إلا أن يشهد على كل أصل فرعان
 ﴿فائدة﴾ الشهادة على الشهادة لا يجوز إلا أن
 يكون الأصل مريضاً في المصر لا يقدر أن يحضر لاداء
 الشهادة أو ميتاً أو غائباً غيبة سفر ثلاثة أيام ولياليها
 (كذا في المحل المذكور) ثم قال وعن أبي يوسف إذا
 كان شاهد الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة
 لا بيت في منزله جازت وعن محمد يجوز وإن كان
 الأصل في المصر بلا عذر

مطلب

يجوز الشهادة على
 الشهادة بمرض الأصل
 أو موته أو غيبته

﴿فائدة﴾ كتاب القاضي لا يكتبه إلا القاضي الذي
 يملك إقامة الجمعة (كذا في آخر كتاب القاضي من
 الخاتمة) قال ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضي
 رستاق وإنما يقبل كتاب القاضي المولى الذي يملك
 الجمعة

مطلب

كتاب القاضي

﴿فائدة﴾ لا يسمع القاضي دفع المدعى عليه بدون
 دعوى أو تعرض من المدعى (كذا أو آخر كتاب
 القاضي من الخاتمة) بيانه رجل قال للقاضي كان
 فلان عليّ مائة وقضيته أياها وإخاف بعد ذلك أن
 ينكر فسله عنها فان أنكر أثبت ذلك بالبينة لا يسمع

مطلب

لا يسمع القاضي دفع
 المدعى عليه بدون
 دعوى أو تعرض من
 المدعي

القاضي ذلك منه ويستثنى من ذلك المرأة اذا اتت
القاضي فقالت ان زوجي فلاناً طلقني ثلاثاً وانقضت
عدتي وتزوجت بآخر واخاف ان ينكر الطلاق فسله
ايها القاضي فان انكر اثبت عليه بالبينة قال الشيخ
الامام شمس الائمة المحلواني يسأله القاضي هنا اجماعاً
(كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ مسائل الوكالة ﴾

﴿ فائدة ﴾ الوكيل العام يملك المعاوضات لا
الهبات والاعتناق (كذا اول كتاب الوكالة من
الحنانية) قال رحمه الله وعليه الفتوى بيانه ان الوكيل
وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعنق
والوقف والهبة والصدقة على المفتى به ثم قال وصورة
الوكالة العامة ان يقول الرجل لآخر وكلتك في
جميع اموري التي يجوز التوكيل بها (كذا افاده في
المحل المذكور) بخلاف قوله وكلتك في جميع اموري
واقمتك مقام نفسي فانها لا تكون عامة

﴿ فائدة ﴾ الوكالة بالخصوصة بغير رضى الخصم
لا تجوز بغير عذر عند الامام اذا لم يكن الموكل

مطلب
ما يملكه الوكيل العام

مطلب
الوكالة بالخصوصة بغير
رضى الخصم

حاضراً مجلس القضاء اما اذا كان الموكل حاضراً
 مجلس المحكم فتجوز الوكالة بلا خلاف بين الامام
 وصاحبيه في ذلك . قال في الخانية اول فصل
 في التوكيل بالخصومة ثم انما لايجوز التوكيل بغير رضى
 الخصم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لمن لا عذره اذا
 لم يكن الموكل حاضراً مجلس القضاء مع الوكيل . انتهى
 * قاعدة * الوكالة تقبل التعليق بالشرط (كذا
 افاده في المحل المذكور) ومن فقرعات التعليق بالشرط
 ما يسمونه الوكالة الدورية قال في المحل المذكور واذا
 وكل الرجل الرجل بطلاق امرأته او غير ذلك وقال
 كلما عزلتك فانت وكيل فكلما عزله صار وكيلاً لانه علق
 الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق بالشرط اي
 شرط كان فاذا عزله يصبر وكيلاً ثم قال قال نصير بن
 يحيى تجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلمة
 لا تجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة فلو جاز
 التوكيل بهذا الشرط لا يتمكن من اخراجه عن الوكالة
 فتصير لازمة وقال الفقيه ابو جعفر انما اختلف نصير
 ابن يحيى ومحمد بن سلمة في جواز التوكيل بهذا

مطلب
 الوكالة تقبل التعليق
 بالشرط

الشرط لان محمد بن سلمة يقول تفسير هذا الكلام اني
كلما اخرجتك عن الوكالة فانت وكيلي بهذه الوكالة
ولو صرح بذلك كان باطلا لان الوكالة شرعت
على وجه يرد عليه العزل وهو قصد ان لا يرد العزل
على الوكالة وتفسير هذا الكلام عند نصيرائه مني
اخرجه عن هذه الوكالة صار وكيلاً بوكالة مستقبلية
تعلق لزومها ببطلان الوكالة الاولى ولو صرح بذلك
كان جائزاً ولا يكون مخالفاً حكم الشرع انتهى . اقول
المراد من موافقة الشرع ومخالفته ان بقاءه وكيلاً هل
هو بالوكالة الاولى ام بوكالة جديدة فان كان بالوكالة
الاولى فهنا مخالفة الشرع لورود الوكالة على وجه
يتالي فيه العزل شرعاً فان دامت ولم يرد عليها العزل
فقد خالف الشريعة وان قيل بوكالة مستقبلية
جديدة فلم يكن مخالفاً للشرع في ذلك فتأمل

* فائدة * الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة
(كذا في الخانية من الوكالة بالخصومة) بيانه رجل
وكل آخر بقبض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات
الوكالة بالبينة فشهد شاهدان ان الموكل وكله

مطلب

الوكيل بقبض الدين
يملك الخصومة

بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
يصبر وكيلاً بالقبض والخصومة بخلاف ما لو شهدا انه
امر باخذ دينه من فلان فانه لا يكون وكيلاً
بالخصومة هنا (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

البينة على المال لا
تقبل الا من خصم

﴿قاعدة﴾ البينة على المال لا تقبل الا من خصم
(كذا ذكر في المحل المذكور) بانه رجل ادعى على
آخرائه وكيل فلان الغائب بقبض ما على الآخرة
وهو كذا فاعترف بوكالته وانكر الدين فاراد ان يقيم
البينة على المال لا تقبل لما قلنا من عدم قبول البينة
على المال الا من خصم واقرار المديون بالوكالة
لا يكون ثبوتاً لها ولا بد من اثبات الوكالة واقامة البينة
بعده على الدين وان كان في الصورة المذكورة مع
الاعتراف لان اثباتها مخافة جحود الغائب ومثله لو جحد
الوكالة والمال معاً قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
لا قبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة
فان اقامها على الوكالة والدين جملة قال ابو حنيفة
يقضى بالوكالة وتعاد البينة للدين وقال محمد يقضى
بالوكالة والدين ولا يلزم اعادة البينة قال قاضي خان

ومحمد اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله (كذا افاده)

مطلب
الوكيل قبض العين
لا يملك الخصومة

﴿قاعدة﴾ الوكيل قبض العين لا يملك الخصومة (كذا في المحل المذكور من الحائية) بيانه رجل وكل آخر قبض فرس له عند زيد فانكر زيد الفرس واراد الوكيل المزبور اقامة البينة على ملك الفرس للموكل لا تسمع بينته لما قلنا من انه ليس بمخصم

مطلب
القول قول الوكيل
في نفي الضمان
وايصال الامانة
لصاحبها

﴿قاعدة﴾ القول قول الوكيل في نفي الضمان وايصال الامانة لصاحبها (كذا في الحائية من التوكيل بالخصومة بيانه ان هنا مسالتين . الاولى لو ان رجلاً وكل آخر قبض دينه من فلان ثم تداعى الوكيل مع موكله فقال الموكل ولكنه قبض ديني من فلان فقبضه ولم يوصله اليّ وقال الوكيل بل قبضته واولصلته الى الموكل كان القول في ذلك قول الوكيل بيمينه لانه امين والمال الذي قبضه في يده امانة فالقول قوله في ايصال الامانة وعدم الضمان . والمسالة الثانية اذا وكل رجل آخر بان يستقرض له من فلان كذا دراهم ثم تخاصما فقال الوكيل اخذت من

المقرض واوصلته المستقرض الذي هو الموكل فانكر
الموكل لا يقبل قول الوكيل لان الوكيل يريد بهذا
الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال
عليه والفرق بين كل من المسالتين ظاهر لان الوكيل
في الاولى لم يوجب مالا على موكله بل نفى الضمان عن
نفسه وفي الثانية وان كان نفى الضمان عن نفسه الا انه
اوجب المال على الموكل ولذلك لم يقبل قوله

﴿فائدة﴾ الوكيل بالبيع لا يملك البيع ممن لا تجوز
شهادته له اي بثن المثل او اقل اما باكثر فيعوز كما
صرح به في الفصل بعده (كذا في الخانية او اخر
التوكيل بالخصومة) ثم قال رجل دفع مالا الى رجل
وامره ان يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على
ابن كبير له جاز في قولهم وليس هذا كالوكيل بالبيع
اذا باع ممن لا تقبل شهادته له لان ثمة الوكيل
متمم في البيع من ولده بخلاف الصدقة انتهى

﴿فائدة﴾ الوكيل بنكاح امرأة بعينها له ان
يزوجها لنفسه بخلاف التوكيل بشراء شيء بعينه فانه
لا يصح ان يشتره لنفسه (كذا في الخانية اول فصل

مطلب

الوكيل بالبيع لا يملك
البيع ممن لا تجوز
شهادته له

مطلب

الوكيل بنكاح امرأة
بعينها له ان يزوجه
لنفسه

(التوكيل بالبيع والشراء)

مطلب

الوكيل بالشراء يملك

ابراء البائع عن العيب

مطلب

الواحد لا يتولى طرفي

العقد الا في مسائل

﴿فائدة﴾ الوكيل بالشراء يملك ابراء البائع
عن العيب (كذا اول فصل التوكيل من الخانية)
﴿قاعدة﴾ الواحد لا يتولى طرفي العقد الا في
مسائل . الاب اذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه او
باع ماله من ولده وهنا يكتفى بلفظ واحد ايضاً قال
الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده . هذا اذا اتى بلفظ
يكون اصيلاً في هذا اللفظ فان باع ماله فقال بعث
هذا من ولدي فانه يكتفى بقوله بعث اما اذا اتى بلفظ
لا يكون اصيلاً هو في ذلك اللفظ بان اراد ان يبيع
ماله من ولده فقال اشتريت هذا المالم لولدي لا
يكتفى بقوله اشتريت ويحتاج الى قوله بعث وهو في
الوجهين يتولى العقد من الجانبين . الثانية الوصي اذا
باع ماله من اليتيم او اشترى مال اليتيم لنفسه وكان
ذلك خيراً لليتيم . الثالثة الوصي اذا اشترى مال اليتيم
للقاضي بامر القاضي يتولى العقد من الجانبين . الرابعة
العبد يشتري نفسه من مولاه بامر المولى (كذا افاده
في الخانية في فصل التوكيل بالبيع والشراء)

﴿ فائدة ﴾ الوكيل اذا سكر واختلط عقله فباع او اشترى للموكل لا ينفذ (كذا افاده في الحل المذكور من الخانية) وذكر قولاً آخر في النفاذ الا ان الاول علله وذكر المسألة ايضاً ابن نجيم في الاشباه في احكام السكران ومشى على عدم النفوذ

﴿ فائدة ﴾ التوكيل بالشراء مع بيان جنس المشري صحيح بين الثمن او لا (كذا افاده في الحل المذكور) بيانه رجل وكل آخر بشراء ثوب هروي او شامي صح وان لم يبين الثمن بخلاف ما اذا قال اشتر لي ثوباً او حيواناً او دابة فانه لا يصح

﴿ فائدة ﴾ الوكالة ببيع ماله حمل وموئنة تنفيذ ببلدته (كذا ذكره في الخانية في التوكيل بالبيع) ثم قال وان لم يكن له حمل وموئنة لا ينفذ الامر بتلك البلدة ﴿ فائدة ﴾ التوكيل بشراء ماله مواسم مخصوصة بتنفيذها (كذا افاده في الخانية من الحل المزبور) بيانه رجل وكل رجلاً بشراء فحم او حمد فانه ينفذ بتلك السنة في موسمها فلو شره بعد ذلك لا ينفذ على الامر

مطلب
الوكيل اذا سكر
واختلط عقله فباع او
اشترى للموكل لا ينفذ

مطلب
التوكيل بالشراء مع
بيان جنس المشتري
صحيح

مطلب
الوكالة ببيع ماله حمل
وموئنة تنفيذ ببلدته

مطلب
التوكيل بشراء ماله
مواسم مخصوصة بتنفيذها

مطلب

الوكيل بالزواج ليس له ان يوكل
له ان يوكل

مطلب

الوكيل بمحمل
الاضافة

مطلب

احد الوكيلين يتفرد
بالخصوصة عندنا

مطلب

الوكيل بالارسال لا
يملك التعليق

﴿فائدة﴾ الوكيل بالزواج ليس له ان يوكل
فان وكل وزوج الثاني بمحض الاول جاز (كذا افاده
في الخانية في فصل التوكيل بالنكاح)

﴿فائدة﴾ التوكيل بمحمل الاضافه (كذا ذكره
قاضي خان في فصل التوكيل بالنكاح) بيانه امرأة
قالت لرجل اني اختلع من زوجي فاذا فعلت ذلك
وانقضت عدتي فزوجني فلانا جاز لان التوكيل بمحمل
الاضافة

﴿قاعدة﴾ احد الوكيلين يتفرد بالخصوصة عندنا
(كذا في الخانية قبيل مسائل التوكيل بالطلاق)
ثم قال ويتفرد ايضا احد الوكيلين بالطلاق والعناق
بغير مال والهبة

﴿فائدة﴾ الوكيل بالارسال لا يملك التعليق (كذا
في الخانية اول مسائل التوكيل بالطلاق) بيانه
رجل وكل آخر بطلاق امرأته فخلعها لا يقع ثم قال
وقال ابو جعفر يقع وعله ثم قال بعد ذلك الرضاء
بالرجعي لا يكون رضاء بالبائن وعليه كثير من المشايخ
وان كان الرضاء بالطلاق بلا بدل فالبدل اولى لما

قلنا من الفرق بين الرجعي والبائن وهو ظاهر

﴿مسائل الكفالة﴾

﴿فائدة﴾ تعليق الكفالة بنوعها بشرط متعارف
يصح (كذا في الخانية اول كتاب الكفالة) بيانه ان
التعليق اما ان يكون نجس الشرط كقوله ان هبت
الريح او اذا جاء المطر او اذا قدم فلان الاجنبي فانا
كفيل بنفس فلان او بما عليه من المال فلا يصير
كفيلاً لان هذا الشرط غير متعارف والمتعارف كان
يعلق الكفالة بما هو سبب الحق او سبب لامكان
التسليم نحو ان يقول اذا قدم المطلوب البلد فانا كفيل
(كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ تأجيل الكفالة الى اجل مجهول يصح
(كذا في الخانية في المحل المذكور) بيانه رجل كفل
رجلاً الى الحصاد او الدياس او خروج العطاء جاز
تاخير الكفالة الى ذلك الوقت اما لو قال كفلت
بنفس فلان الى ان تمطر السماء او تهب الريح صار
كفيلاً في الحال وبطل الاجل (كذا في الخانية)

مطلب
تعليق الكفالة بنوعها
بشرط متعارف يصح

مطلب
تأجيل الكفالة الى
اجل مجهول

من المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ كل جهالة تحملها الكفالة بالمال
تحمّلها الكفالة بالنفس ومالا فلا (كذا في الخانية
اول كتاب الكفالة) بيانه ما مر من جهالة مدة الحصاد
والدياس فان الكفالة صحيحة بخلاف هبوب الريح
ونزول المطر

مطلب

كل جهالة تحملها
الكفالة بالمال تحملها
الكفالة بالنفس
ومالا فلا

مطلب

حق الكفالة لموروث

﴿فائدة﴾ حق الكفالة لموروث (كذا في الخانية
من المحل المذكور) بيانه رجل كفّل آخر على مال
معلوم فمات المكفول له فيبقى حق الكفالة ارضا للورثة
يطالبون به الكفيل ولا يستقط بموت المكفول له
(كذا افاده في المحل المزبور)

مطلب

تسليم المكفول نفسه
براءة للكفيل

﴿فائدة﴾ تسليم المكفول نفسه الى المكفول له براءة
للكفيل (كذا افاده في الخانية اول مسائل التسليم)
وشرط ذلك ان يقول المكفول للمكفول له سلمت
نفسى اليك عن الكفيل فان لم يقل عن الكفيل لا
يكون ذلك براءة للكفيل (كذا افاده)

مطلب

تعليق كفالة المال
على عدم الموافاة
بالنفس

﴿فائدة﴾ تعليق كفالة المال على عدم الموافاة
بالنفس صحيح (كذا في الخانية اول مسائل التسليم بيانه

رجل له على آخر الف فقال لصاحب المال واحد انا
كفيله الى غد فان لم اواف بنفسه غدا فعلي الالف
فتلزمه الالف ان لم يواف به

﴿ قاعدة ﴾ من انكر فعل غيره كان القول قوله
ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا بحجة (كذا اول
مسائل التسليم من الخانية) ويخرج على هاتين
القاعدتين مالا ينحصر من المسائل والاصل في ذلك
ان التمسك بالاصل يكون القول قوله واليئنة في
جهة خصمه

مطلب

من انكر فعل غيره

﴿ فائدة ﴾ موت الاصيل بسقط كفاية النفس
(كذا في الخانية في مسائل التسليم) ثم قال ولو اعطى
الكفيل بالنفس كفيلاً بنفسه فمات الاصيل برئ
الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الثاني
لانه اصيل بالنسبة اليه

مطلب

موت الاصيل بسقط
كفاية النفس

﴿ فائدة ﴾ المكتوب اليه السفحة متى قراها وقال
لمن اتى بها قبلتها او كتبها عندي او اثبتها لزمه ما فيها
(كذا افاده في الخانية في مسائل السفحة اولها)
والسفحة بضم السين وسكون الفاء وفتح المثناة واحدة

مطلب

المكتوب اليه السفحة
متى قراها

السفاح وهي الفرض لسقوط خطر الطريق (كذا)
افاده ابن نجيم

﴿ فائدة ﴾ الكفيل بالنفس اذا سلم المكفول في
موضع لا يقدر الطالب فيه على اخذ حقه منه لا يخرج
عن العهدة (كذا في الخاتمة آخر الصلح عن الدين)
ثم قال وكذا المغاصب اذا رد المغصوب في موضع
يحاف عليه لا يجبر للمغصوب منه على القبول وكذا
المديون اذا دفع للدائن الدين على ما اختاره ابو
الليث لا يجبر الدائن على القبول (كذا افاده في المحل
المذكور)

مطلب

الكفيل بالنفس اذا
سلم المكفول في
موضع لا يقدر

﴿ قاعدة ﴾ الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء
تمليك (كذا في الخاتمة في فصل الابرار عن البعض
بشرط) بيانه رجل ادعى على امرأة انه تزوجها فجمعت
فصالها على مائة درهم على ان تقر بذلك فافرت
صع ولزمه المال وكذلك الرجل اذا قال لغيره اقر لي
بهذا المبد على ان اعطيك مائة درهم فافر يصير مبيعا
(كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

الاقرار اذا قرن
بالعوض

رجل له على آخر الف فقال لصاحب المال واحد انا
كفيله الى غد فان لم اواف بنفسه غدا فعليّ الالف
فتلزمه الالف ان لم يواف به

﴿قاعدة﴾ من انكر فعل غير كان القول قوله
ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله إلا بحجة (كذا اول
مسائل التسليم من الخانية) ويتخرج على هاتين
القاعدتين ما لا ينحصر من المسائل والاصل في ذلك
ان التمسك بالاصل يكون القول قوله والبيئة في
جهة خصمه

مطلب

من انكر فعل غيره

﴿فائدة﴾ موت الاصيل بسقط كفاية النفس
(كذا في الخانية في مسائل التسليم) ثم قال ولو اعطى
الكفيل بالنفس كفيلاً بنفسه فمات الاصيل برئ
الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الثاني
لانه اصيل بالنسبة اليه

مطلب

موت الاصيل بسقط
كفاية النفس

﴿فائدة﴾ المكتوب اليه السفينة منى قراها وقال
لمن اتى بها قبلتها او كتبها عندي او اثبتها لزمه ما فيها
(كذا افاده في الخانية في مسائل السفينة اولها)
والسفينة بضم السين وسكون الفاء وفتح المثناة واحدة

مطلب

المكتوب اليه السفينة
منى قراها

السفاح وهي القرض لسقوط خطر الطريق (كذا)
افاده ابن نجيم

❖ فائدة ❖ الكفيل بالنفس اذا سلم المكفول في
موضع لا يقدر الطالب فيه على اخذ حقه منه لا يخرج
عن العهدة (كذا في الخاتمة آخر الصلح عن الدين)
ثم قال وكذا الماصب اذا رد المصوب في موضع
يخاف عليه لا يجبر للمصوب منه على القبول وكذا
المديون اذا دفع للدائن الدين على ما اختاره ابو
الليث لا يجبر الدائن على القبول (كذا افاده في الحل
المذكور)

مطلب
الكفيل بانفس اذا
سلم المكفول في
موضع لا يقدر

❖ قاعدة ❖ الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء
تمليك (كذا في الخاتمة في فصل الابرأ عن البعض
بشرط) بيانه رجل ادعى على امرأة انه تزوجها فجمعت
فصالحها على مائة درهم على ان تقر بذلك فاقرت
صح ولزمه المال وكذلك الرجل اذا قال لغيره اقر لي
بهذا المعبد على ان اعطيك مائة درهم فاقر يصير مبيعا
(كذا افاده في الحل المزبور)

مطلب
الاقرار اذا قرن
بالعوض

﴿مسائل الصلح مع العمال﴾

﴿فائدة﴾ صلح المعتدة بالحيض مع الزوج على النفقة حتى تنقضي عدتها بدراهم معلومة لا يجوز (كذا في الخانية في الفصل المذكور) وإنما قال المعتدة بالحيض لان صلح المعتدة بالاشهر يصح ثم قال وابن صالح الميانة زوجها عن سكناها على دراهم معلومة لا يجوز لان السكني حق الشرع وهو لا يقدر على اسقاط حق الشرع بعوض كان او بغير عوض . انتهى

﴿قاعدة﴾ الصلح على دين بدین لا يجوز (كذا في الخانية اول باب صلح العمال) بيانه رجل دفع لآخر غزلاً لينسج له ثوباً معلوم الطول والعرض فنسجه على خلاف ما امره فصاحب الغزل بالخيار ان شاء اخذ الثوب ودفع له اجر مثله وان شاء ضمنه الغزل فليضمنه الغزل وصالحه على ثمنه الى شهر لا يجوز لان الغزل دين في ذمة الخائف فاذا صالحه على دراهم الى اجل كان ذلك ديناً بدین ومثله ما في الدرر لو كان له كرحطة على رجل فصالحه عليه بدراهم الى اجل لا

مطلب

صلح المعتدة بالحيض مع الزوج على النفقة

مطلب

الصلح على دين بدین

يصح لانها افترقا عن دين بدين ولا يشتبه عليك ما
اذا كان له على رجل الف درهم فصالحه على خمسمائة
مؤجلة فانه يصح لان هذا حط من الالف والمبلغ
واحد فان صالحه على ذلك بدنانير مؤجلة لا يصح والسر
فيه ان صلح الدراهم بالدنانير صار صرفا والصرف في
مثله يشترط المائلة والتناقص وفي غير جنسه يشترط
القبض كما هو معلوم

مطلب

الصلح مع المودع اذا
ادعى الهلاك او اورد

﴿قاعدة﴾ الصلح مع المودع اذا ادعى الهلاك او
الرد جائز (كذا في الخانية في فصل صلح العمال وغيرهم)
ثم قال وكذا الجواب مع المرتين اذا ادعى الهلاك او
الرد فان اردت تفرعات المسألة فارجع الى المحل
المذكور من الخانية فيه ما يشفي الغليل

مطلب

الصلح عن الحدود
باطل

﴿قاعدة﴾ الصلح عن الحدود باطل (كذا في الخانية
اول خبر باب صلح العمال) ثم اذا صالح وعناهل يستط
الحمد او لا ففي حد القذف ان كان العفو قبل ان يرفع
الامر الى الحاكم سقط وبعده لا وكذلك صلح السارق
مع صاحب المال لو اراد ان يرفعه الى الحاكم فصالحه
السارق على دراهم فانه باطل ويجب ردها للسارق

﴿فائدة﴾ صلح الشفيع ليسم شفيعه باطل (كذا في الخانية اول باب الصلح عن العقار) قال رجل اشترى داراً فلما شفيع فصالح الشفيع على ان يعطي الشفيع دراهم معلومة فسلم الشفيع الشفعة بطلت شفيعه ولا يجب المثل على المشتري . انتهى . ثم ان كان صلحه على ان ياخذ نصف الدار او حصته منها بما خصه من الثمن جاز (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
صلح الشفيع ليسم
شفيعه باطل

﴿فائدة﴾ الشفعة تبطل بموت الشفيع لا بموت المشتري (كذا في الخانية في باب الصلح عن العقار) قال ولو مات المشتري فصالح ورثته الشفيع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون اخذاً بالشفعة لا بيعاً لان الشفعة تبطل بموت الشفيع لا بموت المشتري . انتهى

مطلب
تطل الشفعة بموت
الشفيع

﴿فائدة﴾ الصلح على بقاء ما هو مستحق البقاء باطل (كذا في الخانية قبيل فصل الصلح عن دعوى العقار) بيانه رجل له باب في غرفة او كوة فخاصه بجاره فصالح جاره على دراهم معلومة دفعها له ليرك له الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلاً لان الجار ظالم في منع

مطلب
الصلح على بقاء ما هو
مستحق البقاء باطل

صاحب الكوة عن الاتعاف بما ل نفسه فانما ياخذ
المال ليكف عن الظلم والكف عن الظلم من حيث
هو واجب وكذا لو كان الصلح بينهما على ان ياخذ
صاحب الكوة دراهم ليسد الكوة او الباب كان باطلاً
لان الجار انما دفع المال ليمتنع صاحب الكوة عن
التصرف في ملكه لا على وجه الازالة والتملك من
الغير وذلك باطل (كذا افاده في المحل المذكور
اواخر الباب)

مطلب
الصلح على معدوم
مجهول لا يجوز

فائدة الصلح على معدوم مجهول لا يجوز (كذا
افاده في الخاتمة آخر فصل الصلح عن دعوى العقار)
بيانه رجل ادعى على آخر نخلة فصالحه على ثمرتها سنة
او اكثر لا يصح لان الصلح على معدوم مجهول يحتاج الى
تسليم وتسلم (كذا افاده)

مسائل الحيطان

مطلب
جدار بين اثنين تهدم

فائدة اذا تهدم الجدار بين اثنين واحدها
يتضرر اذا لم يكن ساتر يجبر الشريك على عمارته (كذا
في الخاتمة اول الباب في الحيطان والطرق) قال جدار

بين اثنين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة فاراد صاحب
العيال ان يبنياه والى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بي
وقال ابو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون
بينها سترة وقيل ان كان بناء السترة لصاحب العيال
في حصنه ممكناً بان يكون الحائط قابل القسمة لا
يجبر والا فيجبر

مطلب

لصاحب المحمولة على
الحائط المشترك
تسفل حمولته

* فائدة * لصاحب المحمولة على الحائط المشترك
ان يسفل حمولته وليس له ان يرفعها ولا ان يحولها بمنة
ويسرة (كذا في الخانية في باب الحيطان والطرق)
وعلى ذلك بان التسفيل اخف ضرراً على الحائط
من التحويل والرفع فله ان يسفل بدون اذن شريكه
واما تحويلها او رفعها الى اعلى مما كانت فليس له بدون
اذن الشريك فيه

مطلب

اراد احد الشريكين
في الحائط ان يضع
حمولة كشریکه

* فائدة * الجدار المشترك اذا كان عليه حمولة
لاحد الشريكين واراد الشريك الثاني ان يضع حمولة
كما لشريكه والشريك يمنعه لعدم تحمل الحائط يقال
لصاحب المحمولة ان شئت فارفع من حمولتك بقدر ما
تتعادل مع الشريك يعني اذا كان لشريكه عشرة

جذوع مثلاً أراد الشريك الثاني وضع خمسة يقال
له حط خمسة من حمولتك حتى يتمكن الشريك من
وضع خمسته فينتفع الشريك كما أنت منتفع أو حط
جذوعك جميعها فلا يكون لواحد منك جذوع
وذلك لأن صاحب المحمولة إن كان وضع بغير إذن
الشريك فهو ظالم وإن كان بإذنه فهو مستعبر والعارية
غير لازمة وهو كدار بين رجلين أحدهما ساكن وأراد
الآخر أن يسكن والدار لا تسع سكناها فأنهما يتمايان
فيها قال أبو الليث هذا قول أبي القاسم وبقوله ناخذ
(كذا ذكره في الخانية في باب المحيطان والطرق)

مطلب

بني أحد الشريكين
الحائط المشترك

﴿فائدة﴾ الحائط المشترك إذا بناه أحد الشريكين
بعد ما أنهدم من ماله في غيبة شريكه ثم حضر
الشريك وأراد انتفاعه كما كانا بمنعة شريكه حتى
يدفع نصف قيمته (كذا ذكره في الباب المذكور من
الخانية)

مطلب

المحرث المشترك إذا
أبى أحد الشريكين
عن السقي

﴿فائدة﴾ المحرث المشترك إذا أبى أحد الشريكين
عن السقي بجبر (كذا ذكره في الخانية في المحل المذكور)
ثم قال قلت فإن فسد الزرع قال لا ضمان على

الشريك وكان عليه ان يرفع الامر الى الحاكم فان لم يسقه وفسد الزرع بعد فائه بضمن

﴿قاعدة﴾ كل من يجبر على ان يفعل مع شريكه فاذا فعل احدهما يكون متطوعاً وان كان لا يجبر ففعل لا يكون متبرعاً بيانه نهر بين رجلين كراه احدهما او سفينة خربت فاصلحها او حمام فهذا يجبر شريكه ان يفعل معه فاذا فعل احدهما كان متبرعاً والغرفة فوق البيت لرجل آخر اذا انهدم فابي صاحب السفلى ان يبني لا يجبر فان بناء صاحب العلو لا يكون متبرعاً (كذا في الخانية في باب المحيطان والطريق)

﴿قاعدة﴾ لا يمنع الرجل من التصرف بملكه . بيانه ساحة وبناء لاثنين البناء لواحد والساحة للآخر اراد صاحب الساحة البناء فيها فعارضه رب البناء لانسداد الشمس والريج ليس لصاحب البناء المنع وقال نصير له المنع والفتوى على الاول وهو ظاهر الرواية وكذلك اذا اراد ان يبني اصطبلأ او حماماً او تنوراً فليس لصاحب البناء منعه (كذا في الخانية

مطلب

كل من يجبر على فعل شيء مع شريكه اذا فعله وحده

مطلب

لا يمنع احد من التصرف في ملكه

آخر باب الحيطان والطرق) قلت. القاعدة المذكورة
على قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقول نصير
قول ابي يوسف كما يفهم من نور العين غير ان الفتوى
اليوم على قول مشايخ بلخ الذي هو قول ابي يوسف
من ان الضرر اذا كان بيننا يمنع وعلى هذا مشي مشايخ
الاسلام من زمن ابي السعود الى الآن كما هو مصرح
في فتاويهم كالرحيمية والفيضية وعلى افندي وغيرها
ويتفرع على ذلك سد شبك جاره بما يحدثه من البناء
واحداث الطواحين والديباغات والتنوير والمساح
وغسل الصوف وما اشبه ذلك. فالجواب في كلها على
التفصيل ان كان الضرر بيننا يمنع صاحب الملك من
التصرف والاحداث والا فلا ومثله في المنع

مطلب

لصاحب العلوان
يفعل فيه ما لا يضر

❁ فائدة ❁ لصاحب العلوان يفعل فيه ما لا يضر
كعكسه وعليه الفتوى (كذا آخر باب الحيطان
والطرق من الخاتمة) ثم ما يضر ليس له ان يفعله كل
منها الا باذن صاحبه وما اشكل امر ضرره منع كل
منها عنه (كذا في المحل المذكور)

مطلب

اصطلاح الفقهاء في
القديم ما لا يحفظ

❁ قاعدة ❁ القديم اذا اُطلق في اصطلاح الفقهاء

فالمراد به ما لا يحفظ اقرار المدعي والمدعى عليه
الآية (كذا ذكره في الخاتمة آخر باب المحيطان
والطرق)

﴿ مسائل الاقرار ﴾

﴿ قاعدة ﴾ كل اقرار علق بشرط مع خطر يكون
باطلاً (كذا في اقرار الخاتمة) قال رجل قال لفلان
عليّ ألف درهم ان شاء فلان فقال فلان شئت كان
باطلاً وكذا كل اقرار علق بالشرط مع الخطر نحو
لفلان عليّ ألف درهم ان دخلت الدار او ان هبت
الريح او ان قضى الله او ان يسر الله تعالى لنا او ان
اصبت مالا او ان كان حقاً الامر الفلاني كان باطلاً
(كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه
به البيع والقسمة والاجارة والاجازة والرجعة على
خلاف فيها والصلح عن مال والابراء عن الدين
وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة
والاقرار والوقف والتحكيم وهو الرابع عشر (كذا في

مطلب
كل اقرار علق بشرط
مع خطر

مطلب
ما يبطل بالشرط
الفاسد ولا يصح تعليقه
في

متفرقات بيوع متن التنوير وذكر ما يصح تعليقه وما
تصح اضافته)

مطلب
تعليق الاقرار بشرط
واقع

﴿قاعدة﴾ تعليق الاقرار بشرط واقع البنية صحيح
(كذا في اقرار الخائنة) بيانه رجل قال ان مت
فلان علي الف درهم كان عليه الالف مات او عاش
وكذا لو قال اذا جاء راس الشهر او اذا افطر الناس
فله علي الف درهم صح الاقرار وبطل الاجل الا ان
يقر المقر له بالاجل او يثبت بالينة (كذا افاده في
الحل المذكور) والفرق بين هذه القاعدة والتي قبلها
هو التعليق بالخطر ومعنى الخطر جهل الكون

مطلب
نصرفات العاقل
تعمل على الصحة

﴿قاعدة﴾ كلام العاقل وتصرفه بحمل على وجه
الصحة بقضية الاصل (كذا في خال محاضر الهندية)
بيانه ادعى اقرار مورث وارضع اليده ببيع الدار وشهد
الشهود كذلك وحيث كان الاقرار محتملاً ان يكون
قبل البيع فكل من الدعوى والشهادة باطل بناء
على ذلك فنقول هذا الزعم فاسد والاقرار بالبيع
صحيح تطبيقاً على القاعدة المذكورة

مطلب
المراد بالكتاب
المعنون

﴿فائدة﴾ كلما قالوا ان كان الكتاب مصدراً

مرسوماً فمراهم ان يكون مكتوباً اوله بسم الله الرحمن
الرحيم هذا ما اقر به فلان بن فلان على نفسه لفلان
ابن فلان بالف درهم (كذا ذكره في الخانية في كتاب
الافرار)

﴿قاعدة﴾ الافرار عندنا بجمل على العرف لا
على دقائق العربية (كذا في افرار الدر المختار عند
قول المتن) قال اليس لي عليك الف فقال بلى فهو
افرار له بها وان قال نعم لا

﴿قاعدة﴾ كتابة الصك بدون قول المقر اشهدوا
عليّ بكذا لا يكون اقراراً (كذا في الخانية من المحل
المذكور) قال رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم
ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك
اقراراً ولا يجعل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال. انتهى
﴿قاعدة﴾ اذا اضاف المقر المقر به الى نفسه كان
هبة فيشترط له ما يشترط للهبة (كذا افاده في الخانية
في كتاب الافرار) بيانه رجل قال جميع مالي او جميع
ما املكه لفلان ليس باقرار وانما هو هبة حيث اضافه
لنفسه بخلاف ما اذا قال جميع ما يعرف لي او جميع ما

مطلب
الافرار عندنا بجمل
على العرف

مطلب
كتابة الصك بدون
ان يقول اشهدوا عليّ
بكذا لا يكون اقراراً

مطلب
اذا اضاف المقر المقر
به الى نفسه كان هبة

ينسب اليّ فهو لفلان فانه يكون اقراراً الالهية (كذا
افاده في المحل المذكور)

مطلب
الدعوى المستندة الى
الاقرار لا نسمع

﴿فائدة﴾ الدعوى المستندة الى الاقرار لا تسمع
على المفتي به بخلاف الاستناد الى الاقرار في الدفع
فانه يسمع عند العامة (كذا في الدر المختار اول
الاقرار)

مطلب
تحجج البراءات تكون
على قياس تحجج المال

﴿فائدة﴾ تحجج البراءات تكون على قياس تحجج
المال (كذا في الخانية في فصل ما يكون بشيء
ونسيئين) مراده ان كل موضع يكون فيه المال واحداً
تكون البراءة واحدة وكل موضع يقضى فيه بالدين
يقضى ببرأتين بيانه لو كان لرجل على رجل صكان
كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد
المطلوب براءة عن الف درهم في صك وبراءة عن
خمسائة في صك وقال المطلوب كان لك عليّ الف
درهم وقد اخذت مني الف وخمسائة وقال الطالب
كان لي عليك الفان ولم اقض منك شيئاً فان
المطلوب يبرأ عن الف وخمسائة ويرجع الطالب
عليه بخمسائة تمام الالفين (كذا افاده في المحل

(المذكور)

﴿فائدة﴾ ولد الميت اذا قبض من الوصي تركه
والده واشهد على نفسه انه قبض تركه والده من وصيه
ولم يبق له من تركه والده قليل ولا كثير الا قد
استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئاً وقال
هذا من تركه والدي واقام اليانة قبلت بينته (كذا
في الخانية في فصل في القبض والابراء من كتاب
الاقرار)

﴿فائدة﴾ اختلف الورثة مع المقر له فقال الورثة
كان اقراره في المرض وقال المقر له بل كان في الصحة
كان القول قول من يدعي المرض وان اقاما بينة فبينته
مدعي الصحة مقدمة وهو المقر له (كذا في الخانية في
فصل الاقرار في المرض)

﴿فائدة﴾ اقرار الصبي بالبلوغ قبل اثني عشرة
سنة لا يصح البتة وبعد اثني عشرة ينظر ان كان مجال
يحتلم مثله صح والا فلا (كذا في الخانية في فصل اقرار
المريض قبيل التسبئة)

مطلب

ولد الميت اذا قبض
من الوصي تركه والده
ثم ادعى شيئاً

مطلب

اختلف الورثة مع
المقر له

مطلب

اقرار الصبي بالبلوغ
قبل اثني عشرة سنة
لا يصح

﴿ مسائل القسمة ﴾

﴿ فائدة ﴾ عرض الطريق في المقاسمة عرض الباب
الاعظم (كذا آخر كتاب القسمة من الخانية) ثم
قال وإذا كانت الدارين رجلين وفيها طريق لغيرهما
فأرادا قسمتها وأراد صاحب الطريق أن يمنعها لم يكن
له ذلك وينترك الطريق عرضه عرض الباب الاعظم
وطوله من باب الدار التي لها الطريق وتقسم بقية
الدارين الرجلين على حقوقها

مطلب

عرض الطريق في
المقاسمة

﴿ فائدة ﴾ دعوى الغلط والغبن بعد اقراره
بالاستيفاء لا تسمع (كذا في الخانية آخر باب ما يدخل
في القسمة)

مطلب

دعوى الغلط والغبن
بعد اقراره بالاستيفاء
لا تسمع

مطلب

دعوى الغلط والغبن

﴿ فائدة ﴾ دعوى الغلط والغبن كما تسمع بعد
التقاضي تسمع بعد التراضي هو الصحيح أي إذا لم يكن
اقرار بالاستيفاء كما تقدم انفا (كذا ذكره في المحل
المذكور من الخانية)

مطلب

قسمة الاب على
الصبي والمعتق جائزة

﴿ فائدة ﴾ قسمة الاب على الصبي والمعتق جائزة
في كل شيء إذا لم يكن فيها غبن فاحش (كذا في

الخانية في اول فصل قسمة الوصي والاب) ثم قال
وصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذلك
المجد اب الاب اذا لم يكن هناك وصي الاب وتجوز
قسمة وصي الام فيما تركت اذا لم يكن احد من هؤلاء
فيما سوى العقار

مطلب
قسمة الاراضي على
عدد السهام

❖ قاعدة ❖ قسمة الاراضي على عدد السهام (كذا
ذكر في الخانية في الفصل المذكور) بيانه ثلاثة نفر
بينهم اراضٍ لاحد عشر اسهم وللثاني خمسة اسهم
وللثالث سهم واحد ارادوا قسمتها واراد صاحب
العشرة ان تقع سهامه متصلة في موضع واحد ولا يرضى
بذلك صاحب السهم الواحد تقسم الاراضي بينهم
متصلة كانت او متفرقة على قدر سهامهم اي ستة عشر
بينها عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم واحد للثالث
وذلك بعد ان تعدل وتسوى ثم تجعل بنادق سهامهم
على عدد سهامهم ويقرع بينهم فاؤل بندقة تخرج توضع
على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام ثم ينظر
الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة يعطى له
اول سهم وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضعت

عليه البندقة فتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يفرع بين السهام السنة كذلك فالول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف السنة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة من البنادق الخمسة يعطى له ذلك السهم الواحد واربعة اسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحب الواحد وان كانت هذه البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة (كذا افاده في المحل المذكور)

مطـاب

قسمة المجمع بين
الوقف والمالك لا
تكون على وجه
الاجبار

﴿ فائدة ﴾ قسمة المجمع بين الوقف والمالك لا تكون على وجه الاجبار (كذا في حاشية الدرر للشيخ الخطاوي اول كتاب الوقف عند قول الشارح ولا يقسم الا عندهما) وقال ولا بد ان تكون على وجه التراضي من الشركاء . اهـ . فليحفظ فانه كثير الوقوع خصوصاً في دمشق الشام

مطـاب

يجوز المالك على
الاتفاق على مملوكه

﴿ فائدة ﴾ يجوز للمالك على الاتفاق على مملوكه (كذا ذكر في الخاتمة في قسمة الاب والوصي فان لم يكن

عند المالك ما ينفق يبيعه الحاكم ممن ينفق عليه فان لم يوجد مشترفاً نفقته تكون من بيت المال (كذا افاده)

﴿ فائدة ﴾ المستأجر لا يقوم مقام من آجره بالرجوع (كذا في قسمة الاب والوصي من الخانية) بيانه حمام مشترك بين اثنين استأجر نصيب كل منهما رجل ثم انفق احد المستأجرين في مرمته باذن من آجره ليس له ان يرجع على الذي لم يؤجره اذ لا يقوم مقام من آجره بالرجوع (كذا افاده في المحل المذكور). قلت. ولا يخفى ان صورة المسالة في ايجار المشاع وعند الامام لا يصح فلعل ذلك على مذهب الصاحبين او مذهب من يراه

﴿ قاعدة ﴾ المشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله ميراثاً (كذا في الخانية في قسمة الاب والوصي) بيانه رجل مات وترك ضيعة وخمسة بنين اقدمهم صغير والباقي كبار اثنان منهم حاضران واثنان غائبان فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين فطلب هذا المشتري شريكاً بائعه بالقسمة عند القاضي واخبراه

مطلب

المستأجر لا يقوم مقام من آجره بالرجوع

مطلب

المشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله ميراثاً

بالقصة فالقاضي يأمر الشريك الحاضر بالقسمة
ويجعل رجلاً وكيلًا عن الغائبين وخصماً عن
الصغير لان المشتري قائم مقام بائع وكان لبائعه أن
يطالب الشريك الحاضر بالقسمة اذا كانت الضيقة
ميراثاً والمشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله ميراثاً
(كذا افاده)

مطلب
المرأة اذا ادعت
الحمل وطلبت ارث
الحمل

﴿فائدة﴾ كل امرأة ادعت الحمل وطلبت ارث
الحمل فانها تعرض على امرأة ثقة او امرأتين فان
بان من علامات الحمل شيء اخرها القسمة او وقفوا
حصه ذكر على ما عليه الفتوى وان لم يبين من
علامات الحمل شيء تقسم التركة ولا يلتفت الى
قولها هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل اي عند
تحقق الحمل فان كانوا لا يرثون مع الابن بان مات
عن اخوة وامرأة حامل مثلاً يوقف جميع التركة ولا يقسم
لان في حق الاخوة شكاً (كذا في الخاتمة في قسمة الاب
والوصي)

مطلب
امرأة ماتت وفي بطنها
ولد يتحرك

﴿فائدة﴾ امرأة ماتت وفي بطنها ولد يتحرك فقال
بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفت

المرأة كذلك ثم نبش قبرها فاذا معها بنت ميتة
وتركت المرأة زوجها وابوين هل يكون لهذه البنت
شيء من المال قال مشايخ بلخ ان اقر الورثة كلهم ان
هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثت البنت ثم
يرث منها ورثتها وان مجمدوا لم يقض لها بالميراث الا
ان يشهد عدول انها ولدت حية وانما يسهم الشهادة
ان لم يفارقوا قبرها منذ دفنت وقد سمعوا صوت الولد
من القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان خرج الولد
وهو يصبح ومات قبل ان يخرج باقية لا ميراث له ولا
يصلى عليه الا ان يخرج اكثر الولد وهو حي (كذا
افاده في الخانية آخر قصة الاب والوصي)

مسائل المضاربة

فائدة المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنانير
(كذا في الخانية اول كتاب المضاربة) قال لا تجوز
في المكيلات ولا في الموزونات ولا في العروض ولا
في الذهب والفضة اذا لم يكونا مضروبين وقال
محمد رحمه الله تعالى تجوز بالفلوس الرائجة

مطلب

لا تجوز المضاربة بغير
الدراهم والدنانير

مطلب
كل مضارب عمل
في المضاربة الفاسدة
وربح كان الربح لرب
المال والمضارب
اجر مثله

﴿فائدة﴾ كل مضارب عمل في المضاربة الفاسدة
وربح كان الربح لرب المال والمضارب اجر المثل
(كذا في الخانية في كتاب المضاربة) ثم قال وتفسد
المضاربة باشيء منها اذا شرط لاحدهما من الربح شيء خارج
عن الشركة كمائة درهم ومنها اذا شرط على المضارب
ضمان ما هلك في يده ومنها اذا شرط عمل رب المال
مع المضارب وكذلك شرط وكيل رب المال عمل
نفسه بخلاف الاب والجد والوصي اذا دفعوا مال
الصغير وشرطوا شيئاً من الربح وعمل أنفسهم فانه
يجوز ولا تفسد المضاربة ومنها اذا دفع الاب او الجد او
الوصي مال الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير فيها
فانها تفسد

مطلب
المضاربة لا تبطل
بالشرط الفاسد

﴿فائدة﴾ المضاربة لا تبطل بالشرط الفاسد الذي
لا يؤدي الى جهالة حصة المضارب من الربح (كذا في
الحل المذكور من الخانية) بيانه ان الشرط الفاسد في
المضاربة على وجهين فان كان شرطاً يؤدي الى جهالة
الربح مثل ان يشترط دفع المضارب دارة الى رب
المال ليسكنها فالمضاربة فاسدة وان كان الشرط على

رب المال كأن يدفع دأره الى المضارب مع نصف
الرج مثلاً فالمضاربة صحيحة والشرط باطل (كذا
افاده في المحل المذكور من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ المضارب اذا اقر في مرضه انه ربح القأ ثم
مات من غير بيان لاضمان عليه (كذا في المحل
المذكور من الخانية) ثم علمه فقال لانه لم يقر بوصول
المال الى نفسه ولو اقر انه ربح القأ ووصلت اليه ثم
مات بوخذ ذلك من تركته لانه مات مجهلاً للامانة
(كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ امال اذا هلك في المضاربة الفاسدة
عند المضارب لا يضمه حيث لم يكن بفعله (كذا في
المضاربة من الخانية آخر الباب وقبل آخره) وجعل
قياس ذلك الاجبر المشترك فالخلاف الذي يجري في
الاجبر المشترك يجري فيه (كذا افاده)

﴿ مسائل المزارعة ﴾

﴿ فائدة ﴾ كل ما يحصل به الخارج او يترى به اذا
شرط في عقد المزارعة لا يفسدها (كذا في الخانية في

مطلب

المضارب اذا اقر في
مرضه ثم مات من
غير بيان

مطلب

المال اذا هلك في
المضاربة الفاسدة

مطلب

لا يفسد المزارعة كل
ما يحصل به الخارج
او يترى به

فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط) والمراد أن شرط ما يحتاج إليه الزرع لا يفسد وما لا يحتاج إليه يفسد كما لو شرط تعشيب الزرع مثلاً أو سقيه بخلاف ما لو شرط رد الأرض بعد رفع الزرع محروثة فإنه يفسد

مطلب

المزارع اذا ترك العمل الواجب عليه

﴿فائدة﴾ المزارع اذا ترك العمل الواجب عليه اجبه الحاكم عليه (كذا في الحل المذكور من الخانية) وقال ولو ان المزارع ترك سقي الارض حتى ييس الزرع مع القدرة عليه اي على السقي ضمن قيمة الزرع نابئاً (كذا افاده في الحل المذكور)

مطلب

شرط ما يبقى بعد انتهاء مدة المزارعة مفسد

﴿فائدة﴾ شرط ما يبقى بعد انتهاء مدة المزارعة مفسد (كذا في الحل المذكور من الخانية) بانه لو شرط رب الارض على العامل الفاء السرقيين او كراب الارض فإنه يفسدها لان منفعة ذلك باقية بعد انتهاء المزارعة

مطلب

كل شرط كان لترك المنفعة لا يفسد العقد

﴿قاعدة﴾ كل شرط كان لترك المنفعة لا يفسد العقد (كذا في الخانية من الحل المذكور) كما لو شرط رب الارض عدم السرقيين او لا يدخل الارض كلباً

فبمثل هذا الشرط لا يفسد العقد ولا يجب الوفاء بالشرط الكائن من هذا القبيل بل المشروط عليه ذلك يكون مخيراً بين اتيانه وعدمه

﴿ فائدة ﴾ أحد الشريكين في الدار المشتركة اذا غاب فللمحاضر ان يسكن جميع الدار اذا لم تضر السكنى (كذا في الخانية في فصل زراعة الارض) ثم قال واذا كانت ارض مشتركة بين شريكين غاب احدهما فان المحاضر يزرع نصف الارض ثم اذا اراد الزرع في السنة الثانية يزرع النصف الذي زرعه اولاً قالوا ان كانت الارض تنتفع بالزراعة او لا تنتفع ولا تضر ولا تنقص فله ان يزرع الكل واذا حضر الغائب كان له ان ينتفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضياً دلالة . انتهى . قلت وكذلك في الدار اذا سكنها كلها ثم حضر الغائب فله ان يسكن بقدر ما سكن المحاضر وحده (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ زيادة أحد المتعاقدين في عقد المزارعة في نصيب الآخر تجوز قبل انتهاء الزرع (كذا في الخانية في فصل زراعة الارض) ثم قال وان كانت

مطلب

غاب أحد الشريكين في الدار فلا آخر ان يسكنها اذا لم تضر السكنى

مطلب

زيادة أحد المتعاقدين في عقد المزارعة في نصيب الآخر تجوز قبل انتهاء الزرع

الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا بذر منه ولا تجوز من الآخر وعلل ذلك فارجع اليه ان اردت

مطلب
ارض الموات تملك
باحد ثلاثة اشياء

﴿قاعدة﴾ ارض الموات انما تملك باحد اشياء ثلاثة اما ان يبنى حولها حائطاً او يكرها او يجري الماء اليها (كذا في الخانية في فصل زراعة الارض) قال وهو مذهب ابي يوسف وعند محمد لا تملك الا باذن الامام
﴿فائدة﴾ كل من زرع ارض آخر بغير اذنه بعد زرع صاحبها فان الثاني يضمن للاول (كذا في المحل المذكور من الخانية) يئانه رجل زرع ارضه شعيراً فجاء آخر وزرع فوق زرعه حنطة بدون اذن رب الارض فنبتا جميعاً قالوا الخارج يكون للزارع الثاني لا حظ لصاحب الشعير الذي هورب الارض فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينها لانه اتلف عليه زرع الشعير قبل النبات فيضمن (كذا افاده)

مطلب
من زرع ارض غيره
بغير اذنه بعد زرع
صاحبها

مطلب
لا يجبر على المضي في
العقد اذا كان متأنماً للمو

﴿فائدة﴾ من لا يمكنه المضي في العقد الا بانلاف

ماله فلا يجبر على المضي (كذا في الخانية في فصل
زراعة الارض) بيانه رجل دفع ارضه مزارعة الى آخر
على ان البذر من العامل ثم بدا للعامل ان يفسخ العقد
له ذلك لانه لا يمكنه المضي الا بانلاف ماله الذي
هو البذر في الارض فلا يجبر على المضي في العقد ومثله
لو استأجر رجل انسانا لهدم الحائط ثم بداله ان لا
يهدمه كان له الفسخ لانه لا يمكنه المضي على العقد الا
بانلاف ماله الذي هو الحائط والانسان لا يجبر على
اتلاف ماله فالحاصل ان الفسخ ان كان من قبل
صاحب المال الذي يتلف ماله يكون له الفسخ وان
كان من قبل الآخر فليس له الفسخ ويجبر على المضي في
العقد (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ البذر اذا تعفن في الارض لا يكون
متقومًا (كذا في الخانية في المحل المذكور) بيانه
رجل بذر ارضه حنطة ثم باعها بعد ذلك هل يدخل
البذر مع الارض في البيع او لا فهو على التفصيل ان
كان البذر تعفن حتى صار جزءا من اجزاء الارض
دخل البذر تبعًا في البيع وان كان لم يتعفن بعد فلا

مطلب
البذر اذا تعفن في
الارض لا يكون
متقومًا

يدخل تبعاً وهو للبائع وكذلك لو كان ثابتاً ولا قيمة له فإنه يدخل تبعاً بخلاف الزرع النابت المتقوم فإنه لا يدخل تبعاً هذا ما عليه أكثر المشايخ وقيل هو للبائع على كل حال

مطلب
كل مزارعة اجارة

﴿ قاعدة ﴾ كل مزارعة اجارة (كذا افاده في الحانية في المحل المذكور) يبان ان حكم المزارعة حكم الاجارة فيعتبر فيها ما يعتبر في الاجارة من انها تنسخ بموت احد المتعاقدين وفي الاعذار المبيحة للفسخ ومن جملة الاعذار في فسخ عقد المزارعة كون العامل سارقاً خائناً فإنه عذر لصاحب الارض في الفسخ ثم اذا مات رب الارض بعد نبات الزرع واراد ورثته اخذها من العامل لم ذلك في القياس لكن في الاستحسان ليس لم ذلك وترك الارض في يد العامل حتى يستحصل الزرع قال وكذا لو اعار رب الارض ارضه الى رجل ليزرعها ثم بعد ان نبت الزرع بداله ان يستردها وترك ايضاً في يد المستعير باجر المثل الى ان يستحصل الزرع قال وكذا لو مات المكارى في طريق الحج او مات الملاح في لج البحر فان

مهمة
في اعارة الارض

الاجارة تبقى باجر المثل فكذلك في المزارعة تبقى بعد موت صاحب الارض حتى يدرك الزرع (من المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ لا يجبر وارث العامل على المضي في عقد المزارعة (كذا افاده في الخانية من المحل المذكور) بيانه مات العامل والزرع لم يدرك فان شاء الوارث المضي في العقد كما كان مورثه فله ذلك على ما شرطنا وليس لصاحب الارض اخذها بل يجبر على ذلك وان قال الوارث لا اعمل ولكن اقلع الزرع ويقسم الزرع بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم العمل وصاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينها وان شاء اعطى وارث العامل قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان شاء ينفق على الارض الى ان يدرك الزرع ثم يرجع على الوارث في حصته ليندفع الضرر عن الجانبين (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ الكفالة بحصة المزارعة لا تصح (كذا في الخانية من المحل المذكور) قال لان حصة رب

مطلب

لا يجبر وارث العامل على المضي في المزارعة

مطلب

الكفالة بحصة المزارعة

الارض عند المزارع امانة والكفالة بالامانات لا تصح
(كذا افاده)

﴿ مسائل المعاملة اي المناصبة عندنا ﴾

مطلب
المعاملة كالمزارعة

﴿ قاعدة ﴾ المعاملة في احكامها كالمزارعة (كذا
في الخانية من المحل المذكور في باب المعاملة) والمراد
بذلك صحة فساد اكيان حصة العامل وبيان المدة
وتسليم المحل او التخلية وقس على ذلك

مطلب
من دل سارقاً على
سرقة مال الغير

﴿ قاعدة ﴾ من دل سارقاً على سرقة مال الغير او
دل غاصباً على ما غصبه للغير لا ضمان عليه (كذا في
الخانية من باب المعاملة)

مطلب
ما لا يعرف له مالك
من الغراس

﴿ فائدة ﴾ ما لا يعرف له مالك من الغراس يكون
لصاحب الارض (كذا في الخانية في باب المعاملة)
بيانه اشجار على حافة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في
سكة غير نافذة وبعض هذه الاشجار في ساحة هذه
السكة فادعى بعض اهل السكة ان فلاناً غرس هذه
الاشجار وانا وارثه وانكر اهل السكة دعواه فان اقام
المدعي البينة يفضى له وان لم يكن بينة فما كان من

الأشجار خارجاً عن حريم النهر يكون ذلك لجميع
أهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لأرباب النهر
لأن ما لا يعرف له مالك يكون لصاحب الأرض
(كذا إفاده)

مطلب

مسئلة بين أرضين
أحدهما أرفع من
الأخرى

﴿ فائدة ﴾ المسئلة إذا كانت بين أرضين أحدهما
أرفع من الأخرى وعلى المسئلة أشجار لا يعرف غارسها
أن كان الماء يستقر في الأرض السفلى بدون المسئلة
كان القول فيها قول صاحب الأرض العليا مع يمينه
وإذا كان القول في المسئلة قوله كانت الأشجار له
ما لم يتم الآخر البيعة وإن كانت الأرض السفلى تحتاج
في أمساك الماء إلى المسئلة كانت المسئلة وما عليها
من الأشجار بينهما (كذا في الخاتمة في باب المعاملة
آخره)

مطلب

ما تحتاج إليه الأرض
في المعاملة

﴿ فائدة ﴾ ما تحتاج إليه الأرض في المعاملة فلا
يجلو أما أن يكون عيناً أو عملاً فإن كان عيناً فهو على
رب الأرض وإن كان عملاً فهو على العامل (كذا
إفاده في الخاتمة في باب المعاملة) وقال القصب
الذي يكون منه الغرس والدعائم التي توضع في الكر

والشوك الذي يوضع عليه كله على صاحب الأرض
وسائر العمل يكون على العامل

﴿ مسائل الشرب ﴾

مطلب
الماء لا يملك عندنا

﴿ قاعدة ﴾ الماء لا يملك عندنا ملكاً لا إباحة فيه للغير
بان ينتفع منه إلا إذا أحرز في الأواني (كذا في الخائفة
اول كتاب الشرب) قال والاصل في ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث في الماء والنار
والصكلاء ولم يرد بذلك شركة الملك وإنما المراد به
الإباحة في الماء الذي لم يحرز نحو الماء في المحوض
والعيون والآبار والأنهار فلكل احد ان يشرب منها
ويسقي دوابه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء ولا يسقي
ارضه ولا زرعها اما الماء المحرز في الأواني فإنه لا ينتفع
به إلا بأذن من أحرزه فمن سبق لآخذ الماء في وعاء
يصير ملكاً له يملك تملكه كسائر انواع التملك كهبه
وبيع ووصية وكذا الحشيش والكلاء اذا نبت في ارض
انسان بغير انبات يكون مباحاً لكل احد ان يأخذه
إلا أنه لا يدخل الأرض إلا بأذن صاحبها بخلاف

الشجر اذا نبت في ارض انسان بغير انبات فانه يكون
لصاحب الارض والشجر هو ماله ساق كالسوس
والشوك والكلاء والمحشيش مالا ساق له اذا نبت
ينبسط على الارض ومعنى الشركة في النار الشركة في
الاصطلاء والاستضاءة وليس له ان ياخذ منها الا ما
لا قيمة له ولا يضر (كذا افاده في المحل المذكور)

❖ فائدة ❖ من كان له جزؤ معين من نهر بين قوم
كسدسه او عشره او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من
ذلك كان له ان يسوقه الى حيث شاء من الارضين
وليس لشركائه في النهر عليه سبيل (كذا في الخانية
اول فصل الانهار) وقد صارت حادثة الفتوى وافتيت
كذلك حيث كان لصاحب الشرب حصة معينة من
النهر فاشتبه في ذلك بعض فقهاء العصر والتبس الامر
عليه بما وقع في عبارة المتون من قولهم وليس لاحد
الشركاء ان يسوق شربه الى ارض له اخرى لا شرب
لها فيه والفرق ظاهر بين المسالتين فان مسالة المتون
فيما اذا لم يكن له في النهر جزؤ معلوم كسدس مثلاً
بل كان شربهم على احتياج الارض ومسالتها هذه فيما

مطلب
من كان له جزؤه معلوم
من نهر

❖ حادثة ❖
مولانا المؤلف افنى
بها

لو كان للشريك جزؤ معين من النهر فافترقا وقد
سرد ناله عبارة الخاتمة من هذا المخل وهي قوله ولا يشبه
هذا وأشار الى مسألة المتون المذكورة ما لو كان له
سدس ماء النهر او عشرة او اقل او أكثر فاخذ نصيبه
من ذلك كان له ان يسوقه الى حيث شاء من الأرضين
ولو استغنى عنه لا سبيل لشركائه عليه . انتهى . فلم يزد
ذلك إلا بعداً عن الصواب وتعصباً فلا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم

مطلب

احد الشركاء في النهر
اذا كانوا لا يحصون
يكون خصماً عن البقية

﴿فائدة﴾ بعض اهل النهر الذين لا يحصون يكون
خصماً عن البقية (كذا اول فصل الانهار من الخاتمة)
بيانه نهر عظيم لاهل قرى لا يحصون ادعى قوم سواهم
ان هذا النهر لقرى معلومة لا يحصى اهلها ايضاً واقام
البينة على ما ادعى والمدعى عليهم لا يحصون ايضاً وفيهم
الكبير والصغير وإنما حضر واحد منهم قال محمد اذا
كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد من
المدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من
ان يكون نهر الجماعة ويصير لاهل تلك القرى خاصة
ومثله الطريق بخلاف ما اذا كان النهر لتقوم يحصون

معروفين فانه لا يقضى عليهم عند حضرة احدهم وانما يقضى على من حضر منهم خاصة (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ القدم بترك على قدمه ولا يغير الأئمة (كذا في الخانية في فصل الانهار) قلت ما لم يكن في ذلك ضرر كما ذكره هو في المحل المذكور بعد هذا الاصل ونصه بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة قال ابو بكر البخاري لا عبرة للقدم والحديث في هذا ويؤمر برفعها فان لم يرفع رفع الامر الى صاحب المحسبة ليأمره بالرفع . انتهى

﴿قاعدة﴾ الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا تمنع صحة الدعوى والشهادة (كذا في فصل الانهار من الخانية) بيانه رجل ادعى شرب يوم من نهر معلوم في كل شهر واقام البينة على ذلك صحت دعواه وتسمع الشهادة ويحكم بها ومثل ذلك مسيل الماء لان الجهالة في مثل ذلك لا تمنع من صحة الدعوى والشهادة (كذا في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ مسيل الماء على الجار متى كان قديماً يبقى

مطلب

القدم بترك على قدمه

مطلب

الجهالة في الشرب والمسيل لا تمنع صحة الدعوى والشهادة

مطلب

مسيل الماء على الجار اذا كان قديماً

على حاله سواء كان على عامر او خراب (كذا في الخانية
من او اخر الشرب) فلو اشترى رجل خربة عليها مجرى
ماء الجار قبل او الثلج واراد اعمارها وطلب تحويل
مسيل الجار ان كان المسيل قديما فليس له مطالبة
بذلك ولا تحويله وكذلك لو كان موقع المسيل عامرا
واراد ان يرفع بناء فليس له ان يكلف الجار تحويل
مسيله والدار على القدم واما ان لم يكن قديما فله
مطالبة الجار بتحويله على كلا الوجهين

مطلب

حق الموصى له بسقط
بالاسقاط

﴿فائدة﴾ حق الموصى له يسقط بالاسقاط (كذا
او اخر شرب الخانية) قال وذكر الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
القسمة غير منأكد بحتمل السقوط بالاسقاط فلو
اوصى رجل لآخر بثلث ماله ومات فصالح الوارث
الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح (كذا
افاده)

مطلب

الاعارة غير لازمة

﴿فائدة﴾ الاعارة غير لازمة (كذا ذكره في الخانية
من المحل المذكور) قال حائظ بين اثنين رفعه
احدهما باذن الآخر من ماله على ان يعيره شريكه

مجرى ماء في دأره ليجري ماءه فيه ففعل وإعارة المجرى
ثم بدالهُ أن يمنعهُ من المجرى كان لهُ ذلك لأن العارية
غير لازمة إلا أن صاحب الدار الذي منع المجرى بغرم
لباني الحائط نصف ما انفق في بناء الحائط (كذا أفاده
في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ إذا مر النهر في أرض رجل كان لهُ أن
يغرس حافتيه (كذا في الخاتمة آخر الشرب) ثم علله
فقال لأن في ذلك أحكام حافتيه

مطلب

لهُ أن يغرس حافتي نهر
يمر في أرضه

﴿ فائدة ﴾ إصلاح المسيل والمجرى لا يجبر عليه
المالك (كذا آخر شرب الخاتمة) ونصهُ رجل لهُ مجرى
ماء في دار رجل فخرّب المجرى فاخذ صاحب الدار
صاحب المجرى بإصلاحه قال أبو نصر لا يجبر صاحب
المجرى على إصلاحه قال وهذا كرجل لهُ مسيل ماء
على سطح رجل فخرّب السطح لم يكن لصاحب السطح
أن يأخذ صاحب المسيل بإصلاح سطحه فكذلك
هنا . انتهى

مطلب

لا يجبر المالك على
إصلاح المسيل والمجرى

﴿ فائدة ﴾ إصلاح النهر على ملاكهُ (كذا آخر شرب
الخاتمة) ونصهُ وإن كان النهر ملكاً لصاحبه أخذ

مطلب

إصلاح النهر على ملاكهُ

باصلاحه قال ابو الليث وقد قال بعضهم ان اصلاح
النهر يكون على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح
يكون على صاحب السطح لان الماء الذي في النهر يكون
ملكه وحقه وهو الذي يستعمل النهر فكان اصلاحه
عليه وهكذا عن ابي بكر البلخي وهو المختار انتهى *
قلت . مراده بقوله وليس هذا كالسطح المسألة التي
مرت قبل هذه

مطلب

اصلاح النهر العظيم
الذي لا يدخل بيت
المقام على بيت المال

❁ فائدة ❁ النهر العظيم الذي لا يدخل في المقاسم
اصلاحه على بيت المال والنهر العظيم الذي يدخل
في المقاسم اصلاحه وكريته على اهله واذا امتنعوا من
ذلك اجبرهم على ذلك الامام والنهر الخاص كرية
 واصلاحه على اهله واذا امتنع من اهله احد عن كرية
لا يجبر على ذلك واختلفت الرواية والاقوال في حد
النهر الخاص ف قيل للعشرة فما دونها وقيل ما شربت
منه قرية واحدة وقيل لما دون الاربعين وقيل لما
دون المائة وقيل لما دون الالف واصح ما قيل فيه انه
يفوز لرأي المجتهد حتى يختار ابي القول شاء وعلى
هذا تترتب الشفعة ايضاً لانها في الخاص من الشرب

تستحق لا في العام (كذا في الخانية من فصل في كرى
الانهار)

مطلب

مؤنة كرى النهر
الخاص على ملاكة

﴿ فائدة ﴾ مؤنة كرى النهر الخاص على ملاكة
يخصص الشرب والاراضي ليست على اهل الشفة
(كذا في الخانية من الحل المذكور) وبناء عليه اذا
مر النهر الخاص في ارض مملوكة لقوم وليس لهم منه حق
شرب ارضهم ولا حصة معلومة منه سوى حق الشفة
واحتاج ذلك النهر الى الكرى فمؤنة كرى على اصحابه
على قدر حصص الشرب والاراضي وليس على اهل
الارض التي مر فيها النهر شيء لان المؤنة على اصحابه
وهؤلاء ليس لهم الا حق الشفة وليس على اهل
الشفة مؤنة وعلى ذلك في الخانية بانهم لا يحصون

﴿ مسائل احياء الموات ﴾

مطلب

في حرم البير وحرم
العين.

﴿ فائدة ﴾ حرم العين خمسمائة ذراع وحرم بير
العطن اربعون ذراعاً وحرم بير الناضح ستون ذراعاً
هذا نص الحديث الشريف كما رواه الزهري عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (كذا في الخانية في

فصل الموات (وهل ما ذكر من الاذرع في الكل من كل الجوانب او من كل جانب ولا يصح ان من كل جانب على ما عين في نص الحديث الشريف فاذا حفر آخر بيراً في حريم الاول فله ان يكسبه وكذلك اذا بنى فيه فله ان يمنعه كما اذا زرع ايضاً (كذا افاده في المحل المذكور) وبير العطن الذي ينتزع منه الماء باليد وبير الناضح هو الذي ينتزع منه الماء بالبعير (كذا في شرح الكنز للعيني) وذكر ايضاً ان الذراع

ست قبضات

مطلب

حريم القناة غير مقدر
بالاذرع بل بقدر ما
يصلح

﴿ فائدة ﴾ حريم القناة غير مقدر بالاذرع بل بقدر ما يصلح (كذا في متن الكنز والخانية) وقيل اذا ظهرت على وجه الارض تعتبر عيناً فواره (كذا في الخانية والعيني) وافاد ايضاً في شرح الكنز انه حريم الشجر في ارض الموات خمسة اذرع والظاهر من كل جهة

مطلب

لا يضمن بالسقي
المعتاد ما تلف من
زرع غيره

﴿ فائدة ﴾ لا يضمن بالسقي المعتاد اذا اتلف زرع غيره (كذا افاده في الخانية في فصل في ضمان ما يتولد من المباح) وذكر تفصيل ما اذا جرى الماء بسبب علو

ارض الساقى او بسبب حجر في ارضه ومساله احراق
ارضه وتجاوز النار الى ارض جاره فان اردت
الوقوف على ذلك فارجع الى المحل المذكور من
الخانية

مطلب

المجهل عذر في ضمان
ما فسد بسوق مائه
الى ارضه

﴿قاعدة﴾ المجهل عذر في ضمان ما فسد بسوق مائه
الى ارضه (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه
رجل ساق الماء في النهر الى ارضه ليستقي زرعه وفي
النهر فوهات على اراضي غيره غير مسدودة فدخل
الماء منها وافسد زرعاً او كراباً وهو لا يعلم بانفتاح
الفوهات قالوا لا يضمن بخلاف ما اذا كان عالماً بانها
مفتوحة فانه يضمن

مطلب

اذا اجتمع المباشر
والمسبب قدم المباشر
في الضمان

﴿قاعدة﴾ اذا اجتمع المباشر والمسبب قدم المباشر
في الضمان (كذا في المحل المذكور من الخانية آخر
الباب) بيانه رجل حفر بيراً في طريق المسلمين فالتقى
فيه رجل آخر فقتله فالضمان على المباشر ولو وقع فيه
انسان كان الضمان على الحافر

مطلب

كل مسبب لم يطرأ
عليه مباشر كان عليه
الضمان

﴿قاعدة﴾ كل مسبب لم يطرأ عليه مباشر كان
عليه الضمان (كذا في الخانية آخر الباب المذكور)

بيانه رجل رش الماء في طريق المسلمين ولم يدع مرآ
فعطب بذلك انسان كان ضمانه على الراش لانه
مسبب ولم يطرأ عليه مباشر لان ما فعله مباح والمباح
مقيد بالسلامة (كذا في المحل المذكور)

﴿ مسائل الاشربة ﴾

مطلب
اذا تخلل الخمر في
ظرف طهر الخمر في
والظرف مطلقاً

﴿ فائدة ﴾ اذا تخلل الخمر في ظرف طهر الخمر
والظرف مطلقاً (كذا في اول كتاب الاشربة من
الخانية) وتحت الاطلاق صورتان الاولى كون الخمر
ملاً للظرف والثانية ان يكون انتص الخمر قبل ان
يتخلل ثم لما وصل الى النصف مثلاً تخلل قال ابو
الليث والصدر الشهيد بطهر ايضاً قال قاضيان
وعليه الفتوى

مطلب
بيع ما يجتمل ان يكون
سبباً للمعصية من يتخذ
سبباً لها لا يجوز

﴿ قاعدة ﴾ بيع ما يجتمل ان يكون سبباً للمعصية
وغيرها من يتخذ سبباً لها يجوز (كذا في الخانية في كتاب
الاشربة) بيانه رجل عنده عنب فباعه ممن يتخذ
خمرًا يجوز هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند صاحبين يكره بيعه ممن يعلم انه يتخذ خمرًا

ومثل الخمر بيع الخشب من يتخذ طنبوراً وإجارة
الدار من يتخذها للمعاصي وبيع الأولي ممن يتخمر فيها
والغلام من يفعل القبيح والافضل في ذلك عدم البيع
من يتخذ العنب خمرًا أو سائر ما ذكر وما شابهه سبباً
لهما أي للمعصية قيل وهذا عند الامام أيضاً القائل
بالجواز وإما عندهما فالكراهة مقررة فيما ذكر حيث
يكون في البيع إهانة على المعاصي وعند الامام لما كان
البيع محتسباً للطاعة والمعصية أو الإباحة مثلاً
فتخصيص المعصية ترجيح بلا مرجح سوى سوء الظن
وسوء الظن لا يصلح معينا هذا الذي جهل الحال
ولنفرض حال العلم أيضاً بان علمنا يقينا ان هذا
المشتري يتخذ العنب خمرًا قولاً واحداً والبائع قصده
التمن لا الخمر فاذا عليه نعم لو تنزه لا شك في حسن
صنيعه وحيلزته الافضلية

مطلب
لا يجوز الانتفاع بالنجس
مطلقاً

﴿ قاعدة ﴾ لا يجوز الانتفاع بالنجس مطلقاً كذا في
اشربة الخانية والمراد بالاطلاق ولو ليل الطين باب
يلخذ الخمر فيمل بها الطين عنده أو لا حراقها مثلاً
كالزيت أي سواء كان الانتفاع كبيراً أو جزئياً حقيراً

ادخال النجاسة في
دهن الصناديق
ونحوها

خلاصة الخمر لها
حكمها

مانعود اهل العصر
با لتطيب بالزهره
ونحوها

اولا بها او بثمنها ومثل ذلك ما اصطحوا عليه في عصرنا
من ادخال ذلك في دهن الصناديق وغيرها من
الكراسي والمكاتب واخشاب الاسلحة فانه لا يجوز لانه
انتفاع وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الذي
حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها (كذا روى
الحديث في اشربة الخجائية) نعم ان الذي يدخل هذه
الاشياء المسروقة ليس الخمر وانما خلاصتها فله حكمها
ومثل ذلك بل اقبح ما تعود اهل العصر ايضا من
ادخال هذه الخلاصة على بعض ازهار وطيب ويسمون
ذلك باسماء عديدة منها ماء الملكة ومنها الف زهرة ومنها
الورد والمسك وما يكثر نواته والبعض يستعمل
ذلك في مقام الطيب بلا تكبر مع عدم المبالاة بنجاسته
حتى الحماقون في حوائثهم وبعض الكبراء بعد الطعام
وفي مناديل اليد والنساء لرؤسهن وشعورهن والبعض
قد يستعمل ذلك في حوائثه وربما يصلي اماما في
بعض الاحيان وجميعه سرى لهذه البلدان من الفرج
وحب اهل العصر تقليدهم في حركاتهم وسكناتهم ولو
في النجاسات وقلة التنبه والالتفات الى الامور الدينية

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 ﴿فائدة﴾ كل ما كول لحمه لبنه حلال (كذا في
 الخانية في كتاب الاشربة) ولبن الرماك كذلك في
 قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ويكره في قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى واختلفوا في الكرامة هل هي
 تحريمية او تنزيهية وذكر شمس الائمة السرخسي انه مباح
 وعامة المشايخ قالوا بكرامة التحريم الا انه لا يجد
 وان زال غفلة بذلك كما لو تناول البنج وزال عقله
 بجرم ذلك ولا يجد فيه (كذا افاده في الحل المذكور
 من الخانية)

مطلب
 لبن ما كول اللحم حلال

﴿فائدة﴾ حد الشرب ثمانون سوطة للحر وللعبد
 النصف (كذا في الخانية اول فصل حد الشرب) ثم
 قال ويسال عن زمان الشرب حتى يعلم انه لم يتقدم
 العهد فانه لو مضى شهر من وقت الشرب لا تقبل
 الشهادة على الشرب الا اذا اتوا به من مكان بعيد فان
 ثمة تقدم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة
 (كذا افاده)

مطلب
 في حد الشرب

﴿فائدة﴾ اقرار السكران بالحدود الخاصة لله تعالى

مطلب
 اقرار السكران بالحدود
 الخاصة باطل

باطل (كذا في المحل المذكور من الخانية) فاذا اقر
السكران انه سكر من الشرب لا يصح اقراره وان
وجدت منه رائحة الخمر وتكلموا في السكران واصح
ما قيل فيه انه اذا كان كلامه مختلطاً لا يستقيم
مطلقاً لا جواباً ولا ابتداء وبه افق المشايخ (كذا في
المحل المذكور)

مطلب
لا يجحد الاخرس

﴿قاعدة﴾ لا يجحد الاخرس (كذا في المحل المذكور)
قال سواء شهد عليه الشهود او اشار هو باشارة معمودة
لانها تكون اقراراً منه في المعاملات لا في الجحد لان الجحد
لا يثبت بالشبهات

مطلب
من ارتكب ما لا حد
فيه يعزر

﴿قاعدة﴾ كل من ارتكب معصية لا يجب فيها الحد
يعزر (كذا في المحل المذكور) وعد جماعة من
يعزرون كمن يجلس مجلس الشرب ومن يوجد في بيته
الخمر ومن يوجد معه ركوة من خمر ومن يفطر في
رمضان وهو متيم والمسلم الذي يبيع الخمر او ياكل
الربا ولا يرجع فانهم يعزرون كلهم ويحبسون وكذا
المغني والخنث والنائحة يعزرون ويحبسون وكذا المسلم
اذا شتم ذمياً يعزر لانه ارتكب معصية لم يجب فيها الحد

(كذا افاده في المحل المذكور)

❦ قاعدة ❦ يقيم على الذي كل حد الا حد الشرب
(كذا في الخانية آخر الباب) قال وهذا قول ابي
يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى لا
يقيم على الذي الا حد الفذف ولم يرجح الا انه قدم
قول ابي يوسف كما رايت

مطلب

تمام الحدود على الذي
الا حد الشرب

مطلب

حكم السكران من حرام
كالصاحي الا في سبع

❦ قاعدة ❦ حكم السكران من حرام عندنا كالصاحي
الا في سبع الردة والافرار بالحد الخالص والاشهاد
على شهادته وتزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر
المثل او باكثر والوكيل بالاطلاق والوكيل بالبيع
وغصبه من صاح ورده عليه وهو سكران (كذا في
الاشباه من احكام السكران) والسكران من النج
او ابن الرماك لا تنفذ تصرفاته بلا تفصيل وهو الصحيح
(كذا ذكره في الخانية في تصرفات السكران)
والسكران من الاشربة غير الخمر فتصرفاته تدور مع
وجوب الحد فمن قال به قال بان تصرفاته نافذة ومن
قال بعدمه قال لا تنفذ تصرفاته (كذا افاده في
الخانية من المحل المذكور)

﴿ مسائل الغصب ﴾

مطلب
لا يضمن الراعي بذبح
شاة لا ترجى حياتها

﴿ فائدة ﴾ لا يضمن الراعي اذا ذبح شاة لا ترجى
حياتها (كذا في غصب الخائنة) بخلاف الاجنبي اذا
رأى شاة انسان قد اشرفت على الهلاك فانه يكون
ضامناً لانه غير مأثور بالحفظ ثم قال وفي النوازل
لا يضمن استحسناتاً لانه ما نون دلالة (كذا افاده)

مطلب
اعادة اللقطة الى محلها
قبل التحول براءة عن
الضمان

﴿ فائدة ﴾ اعادة اللقطة الى محلها قبل التحول اذا
كان التناول للرد على صاحبها براءة عن الضمان
(كذا في غصب الخائنة) بيانه رجل وجد لقطة في
محل فاخذها ليعرفها ثم بدا له فردها للمحل قبل ان
يتحول فملك لا يكون ضامناً بخلاف ما لو ردها بعد
التحول او كان اخذها اياها لا لردها على صاحبها
ثم ردها الى محلها فملك فانه يكون ضامناً (كذا
افاده)

مطلب
لا ضمان على الساعي فيما
كان فيه صادقاً
متظلماً

﴿ قاعدة ﴾ لا ضمان على الساعي فيما كان فيه
صادقاً متظلماً (كذا في غصب الخائنة) اما اذا كان
كاذباً في قوله او صادقاً ليس بمتظلم فانه يكون

ضامناً بسعيه

❖ فائدة ❖ تمزيق الصك او دفتر الحساب يوجب الضمان (كذا في غصب الخانية) قال تكلموا فيما يجب على من خرق صكاً او دفتر حساب واصح ما قيل في ذلك انه يضمن قيمة ذلك مكتوباً (كذا افاده)

❖ فائدة ❖ بناء الحائط من تراب ارض الغصب يبقى حين الرد (كذا في غصب الخانية) بانه رجل غصب ارض انسان وبني حوائطها من تراب ارض الغصب ورد الحاكم المغصوب على من غصب منه فاراد الغاصب ما صرفه على الحوائط ليس له شيء قال لان الحوائط اذا هدمت لا يكون هناك الا تراب والتراب من ارض الغصب

❖ فائدة ❖ الغاصب اذا وضع المغصوب بين يدي المغصوب منه برئ (كذا في الخانية من الغصب) قال ومثله المودع اذا وضع الوديعة بين يدي المودع برئ بخلاف الدين فانه لا يبرأ الا اذا وضعه في يده او في حجره فانه يبرأ فلو رماه بعد ذلك وهلك هلك على الدائن

مطلب

تمزيق الصك او دفتر الحساب يوجب الضمان

مطلب

بناء الحائط من تراب الغصب يبقى حين الرد

مطلب

الغاصب اذا وضع المغصوب بين يدي المغصوب منه

مطلب

ابتلاع مال الغير
بوجب الضمان في
الحال

﴿فائدة﴾ ابتلاع مال الغير يوجب الضمان في
الحال ولا ينتظر الخروج فيما لا يتغير (كذا في غصب
الخانية) ثم قال هذا اذا كان حياً وان مات فان ترك
مالاً يعطى الضمان من تركته وان لم يدع مالاً تشق
بطته ويخرج منها ما ابتلعه

مطلب

اذا اجتمع مسبيان

﴿فائدة﴾ اذا اجتمع مسبيان حال قيد وفاتح
باب فالضمان على فاتح الباب (كذا في غصب الخانية)
بيان رجل له فرس مقيد في مربوط له باب فجاء رجلان
حل احدهما القيد والاخر فتح الباب فالضمان على فاتح
الباب وهكذا في سائر الحيوانات سوى الآدمي
العاقل فانه لا ضمان على واحد منهما قالوا لان الآدمي
له عزم بخلاف الحيوان وانما قيدنا بالعاقل لان
المجنون حكمه حكم الحيوان فيضمن فاتح الباب اذا حل
رجل قيد عبد مجنون واخر فتح الباب فذهب العبد
لو اتلف نفسه

مطلب

بذر الغاصب في
ارض الغصب

﴿فائدة﴾ بذر الغاصب في ارض الغصب قبل
النبات يوجب التخيير للمالك بين ان يضمن ما زاد
البذر في ارضه وبين تركه حتى يثبت ثم يقول

للغاصب اقلع زرعك (كذا ذكره في غصب
الخانية)

❖ فائدة ❖ لا ضمان في اشلأ الكلب ونحوه (كذا
اول فصل فيما لا يضمن بارسال الدابة من الخانية)
بيانه رجل عنده كلب فاشلاه على آخر فمزق ثوبه او
جرحه لا يكون ضامناً عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند ابي يوسف يضمن والاشلاء تحريض الكلب
واغراؤه على رجل وتسليطه عليه قال في المصباح
واشليت الكلب على الصيد احرثته وزناً ومعنى وعليه
قول الشاعر

(ايئنا ابا عمرو فاشلى كلابه علينا فكدنا بين يديه نوكل)
وفي جناية البهائم تفصيل هذه المسألة وان الفتوى على
قول ابي يوسف فارجع الى ذلك

❖ قاعدة ❖ انقاء الهوام يوجب الضمان (كذا في
المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل الفى عقرباً او
حية او زنبوراً وما اشبه ذلك على حيوان او انسان
فاتلفته يكون الذي الفى ضامناً ومثله لو الفى ذلك في
طريق المسلمين فتلف به انسان قبل ان يتحول ذلك

مطالب

لا ضمان في اشلأ
الكلب ونحوه

مطالب

انقاء الهوام يوجب
الضمان

الشيء الملقى عن محله فان تحول بان كانت حية فمشت
ثم اتلفت بعد ذلك فانه لا يضمن ومثله صاحب الكلب
العقور اذا اتلف حيواناً او انساناً دخل دار صاحبه
مطلقاً باذن او بلا اذن فانه لا يضمن وكذلك صاحب
الهرة اذا اكلت دجاجة جاره لا ضمان عليه

مطلب

اتلف الحيوان حيواناً
في المراعي المباحة
لا ضمان فيه

* فائدة * اتلاف الحيوان حيواناً في المراعي المباحة
لا ضمان فيه (كذا في الخمانية من المحل المذكور) كما لو
كان لقرية خيول او بقرة في المرعى فعض احدها او
ضرب برجله فاتلف حيوان آخر لا ضمان على صاحبه
بخلاف المحل المملوك فان الضمان على غير المالك كأن
يكون لرجل مربوط فيمسي آخر ويربط دابة عند دابة
المالك فان اتلفت دابة المالك دابة الآخر فلا ضمان
وفي العكس يضمن (كذا افاده)

مطلب

تلف انسان بموضوع
بحق لا ضمان على واضعه

* قاعدة * كل موضوع بحق اذا عطب به انسان
فلا ضمان على واضعه (كذا في الخمانية في فصل فيما
يضمن بالثار وما لا يضمن) ببيان رجلى وضع جرة على
حائط فوقعت على انسان كان هدرًا لان وضعه
بحق

مطلب

ما طار من دق
العامل فهو كجانيته
بيده لاعن قصد

(حادثة الفتوى لمولانا)
(الموافق)

مطلب

لا يضمن الأمر بالامر
الأ في خمسة

﴿فائدة﴾ ما طار من دق العامل وضربه فهو كجانيته
بيده لاعن قصد (كذا في فصل ما يضمن من الخانية)
بيانه حداد اخريج الحديد من النار وطرقه فتناسلت
قطعة فقتلت او احترقت ثوبا كان دية ما قتلت على
عاقلته وضمان ما تلف من المال في ماله وقس عليه
الحجار والكسار وما اشبهها . قلت . وما يخرج على هذه
القاعدة الحجارون الذين يقطعون الصخر بواسطة البارود
يضعونه في الصخرة بعد ثقبها ثم يجعلون فيه فتيلة
ويشعلون ذلك فيشتعل البارود ويفرق اجزاء الصخر
فترتفع في الهواء وتقع فيحصل بسبب وقوعها تلف انسان
او ببيان وقد صارت حادثة الفتوى فخرجتها على فرع
الحداد المذكور هنا وافتيت بالضمان ويشهد لذلك ما
قاله في الخانية وفي اكثر الكتب فيمن احرق حصائمه
فتمعدت النار الى ارض جاره فقد قالوا ان كان يعلم
ان النار تنعدي الى ارض الجار يكون ضامنا وهنا
الحجار يعلم بلا شك ان ما يتطاول من الاحجار يقع على
الجيران فيكون ضامنا لما اتلفه

﴿قاعدة﴾ الأمر لا يضمن بالامر الا في خمسة

الاولى اذا كان الامر سلطانا . الثانية اذا كان مولى .
الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير . الرابعة اذا كان
صبياً . الخامسة اذا امره في حائط الغير ان يحفر باباً .
وزيدت سادسة في بعض النسخ وهي اذا كان اباً (كذا
في اول الغصب من الاشباه)

مطلب
ضمان الغرس قائماً

﴿فائدة﴾ ضمان الغراس قائماً ان تقوم الارض به
وخالية عنه فما بينهما قيمته (كذا في الخانية في فصل فيما
يضمن بالنار وما لا يضمن) بيانه رجل قطع اشجار
كرم لانسان كان عليه قيمتها وطريق معرفة ذلك ان
تقوم الارض مغروسة وغير مغروسة فالفرق بينهما يكون
قيمة الاشجار (كذا افاده)

مطلب
ضمان مالا قيمة له
من الفاكة

﴿فائدة﴾ ضمان مالا قيمة له من الفاكة اذا اتلفه
انسان ان تقوم الشجرة مثمرة وغير مثمرة فالفرق بينهما
ثمناها (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل
اتلف لاخر حمل جوز اول بدوه فان قوم ذلك لم تكن
له قيمة فالطريق ان تقوم تلك الشجرة مثمرة وغير مثمرة
فالفرق بينهما قيمة الثمرة وقس عليه بقية الفاكة ومثل
ذلك لو قطع اغصان شجرة فاذا قومتم لم يكن لها قيمة

وطريق تقويمها ان تقوم تلك الشجرة قائمة في ارضها مع
الاغصان وبدونها فما يوجد من الفرق يكون قيمة تلك
الاغصان (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ اثبات السبب الحادث للضمان يرجع
احدى البيتين على الاخرى (كذا في الخانية في فصل
فيما يضمن بالنار وما لا يضمن) بيانه رجل غصب
دابة آخر فاقام المالك البينة انها ماتت عند الغاصب
واقام الغاصب البينة انه قد ردها وماتت عند صاحبها
ترجع بينة صاحبها لانها اثبتت سبباً حادثاً للضمان
فيجعل كانه ردها ثم اخذها واتلفها (كذا افاده في
المحل المذكور)

مطلب

اثبات السبب
الحادث للضمان يرجع
احدى البيتين

﴿قاعدة﴾ غاصب الغاصب اذا استهلك ما غصب
او هلك عنده وادى الى الغاصب الاول قيمته برئ عن
الضمان (كذا في الفصل المذكور من الخانية) ثم قال
وعند ابي يوسف لا يبرأ ولو رد عين المنصوب عليه
برئ عن الكل ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ
القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المنصوب منه وله
ان يضمن غاصب الغاصب الا ان يقيم غاصب

مطلب

يبرأ غاصب الغاصب
باداء قيمة ما استهلكه
الى الغاصب الاول

الغاصب البيّنة على الدفع (كذا إفادة في الفصل المذكور)

مطلب
اتلاف آنية الخمر
للمسلم

﴿فائدة﴾ اتلاف آنية الخمر للمسلم مضمونة إلا إذا كسرها باذن الامام (كذا في الخانية آخر الفصل المذكور)

مطلب
خصومة الذي في
الآخرة اشد من
خصومة المسلم

﴿فائدة﴾ خصومة الذي في الآخرة اشد من خصومة المسلم (كذا في فصل في براءة الغاصب والمدينون) قال لان الذي لا يعطى ثواب طاعة المسلم لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه لان يوضع على المسلم من وبال كفره فتشدد خصومته ثم قال ومن هنا قالوا خصومة الدابة اشد من خصومة الآدمي على الآدمي

مطلب
انشاء الابراء عن
العين او عن دعواها
باطل

﴿قاعدة﴾ انشاء الابراء عن العين او عن دعواها او عن الخصومة فيها باطل (كذا في الفصل المذكور من الخانية ومثله في البحر من فصل صلح الورثة) بيانه رجل خاصم رجلاً في دار وقال للمدعى عليه ابرأتك عن هذه الدار او عن خصومتي في هذه الدار او عن دعواي في هذه الدار جميع ذلك باطل وله ان يجاخصه فيقيم

البينة وباخذ الدار ولو قال برئت من هذه الدار او
قال برئت من دعواي في هذه الدار صح ذلك ولا حق
له فيها ولو اقام البينة لا تقبل ولو قال انا بريء عن هذا
العبد او قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعي
بعد ذلك لانه اخبر عن البراءة فثبتت اما في الوجه
الاول فقد صرح بالابراء عن العين او عن الدعوى
والخصومة منشأً وذلك باطل (كذا افاده في الخانية)
﴿فائدة﴾ البراءة عن الدين لا تنوقف صحتها حكماً
على علم المبرئ (كذا في الخانية من الفصل المذكور)
بيانه رجل قال لا خراب رثتي من كل حق لك عليّ ففعل
وابراه فان كان صاحب الحق عالماً بما عليه برئ المدينون
حكماً وديانة وان لم يكن عالماً يبرأ في الحكم ولا يبرأ
ديانة في قول محمد وقال ابو يوسف يبرأ وعليه
الفتوى لان الابراء اسقاط والجهالة لا تمنع صحة
الاسقاط (كذا افاده)

مطلب

البراءة عن الدين
لا تنوقف على علم
المبرئ

﴿فائدة﴾ التحليل المقيد بدار او زمان يثبت في
جميعها (كذا في الخانية قبيل كتاب الهبة) بيانه رجل
قال لا خراب جعلتك في حل في الدنيا مالي عليك او

مطلب

التحليل المقيد بدار
او زمان يثبت في
جميعها

قال في حل في ساعة صار في حل في الدارين الدنيا
والآخرة وفي الساعات كلها

مطلب
الاباحة للمجهول جائزة

﴿قاعدة﴾ الاباحة للمجهول جائزة (كذا افاده في
المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل قال كل انسان
تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة رحمه
الله تعالى لا يجوز ومن تناول ضمن لانه ابراء والابراء
للمجهول باطل وقال ابو نصر محمد بن سلام رحمه الله
تعالى هو جائز لانه اباحة والاباحة للمجهول جائزة قال
في الخانية والفتوى على قول ابي نصر

مطلب
الاعطاء اذا وقع
بلفظ المنحة

﴿قاعدة﴾ كل اعطاء وقع بلفظ المنحة فان كان
ذلك المعطى ما ينتفع به قائم العين كدار وكساء وشاة
فهو عارية وان كان مما ينتفع به بانثلاف عينه
كالدرهم والطعام واللبن فهو قرض في ظاهر الرواية
وفي النوادر يكون هبة (كذا في الخانية اول كتاب
الهبة)

مطلب
سيب دابة لعة
فاخذها انسان
ونعاهدا

﴿مسائل الهبة﴾

﴿قاعدة﴾ كل من سيب دابة لعة فاخذها

إنسان وتعاهدا كان لصاحبها ان يستردها بعد ذلك
الآن ان يقول الذي سيبها حين تسيبها من شاء
فليأخذها فحينئذ تكون الدابة لمن تعاهدا (كذا في
في الخانية من كتاب الهبة)

مطلب

المزاح في الهبة جدا
اتصل القبض

﴿قاعدة﴾ المزاح في الهبة اذا اتصل القبض جد
(كذا في هبة الخانية) قال رجل قال لا خرب هذا
الشيء مزاحاً فقال وهبت وسلم قال ابو نصر رحمه
الله تعالى يجوز ذلك

مطلب

الهبة مع الخطر لا تصح

﴿قاعدة﴾ الهبة مع الخطر لا تصح (كذا في هبة
الخانية) بيانه رجل ضيع لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه
على طلبها وقبضها مني وجدها يكون ذلك فاسداً لانه
هبة مع الخطر

مطلب

شرط الخيار صحيح في
العقود اللازمة

﴿فائدة﴾ شرط الخيار صحيح في العقود اللازمة
(كذا في هبة الخانية) فلو وهب شيئاً على ان الواهب
بالخيار ثلاثة ايام صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة
عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار

مطلب

هبة المعلوم لا تصح

﴿فائدة﴾ هبة المعلوم لا تصح (كذا في هبة الخانية)
بيانه رجل وهب لآخر ما في بطن غنمه او فرسه او

جاريته وامره بقبضه اذا وضعت لا يصح وان قبض بعد
الوضع لانها هبة معدوم

﴿فائدة﴾ هبة الدين ممن عليه الدين تصح بلا
قبول (كذا في هبة الخانية والتنوير) قال في الخانية
هذا على ما في اكثر الكتب وهو اختيار شمس الائمة
الحلواني وقال شمس الائمة السرخسي لا تصح بلا قبول
وعن ابي يوسف كذلك الا ان الاول عليه الاكثر

﴿فائدة﴾ هبة ما يقسم من المشاع لا تجوز مطلقاً (كذا
في هبة المشاع من الخانية) اي سواء كانت من شريكه
او اجنبي كالدور والاراضي والمكيل والموزون وهبة
ذلك من اثنين يجوز عندهما لا عنده

﴿فائدة﴾ هبة ما لا يقسم من المشاع جائزة مطلقاً (كذا
في المحل المذكور من الخانية) اي من الشريك وغيره
كالعبد والداية والثوب والحمام

﴿فائدة﴾ رهن الدار من اثنين مشاعاً جائز (كذا في
المحل المذكور من الخانية) قال عند الامام وعند صاحبيه
بخلاف الهبة من اثنين فانها تصح عندهما لا عنده كما مر
أنفاً

مطلب

هبة الدين ممن عليه
الدين

مطلب

هبة ما يقسم من المشاع

مطلب

هبة ما لا يقسم من
المشاع

مطلب

رهن الدار من اثنين
مشاعاً

﴿ فائدة ﴾ الهبة الفاسدة مضمونة (كذا في الحل المذكور من الخانية) قال رجل دفع درهين الى رجل وقال أحدهما هبة لك والآخر امانة فهل كما جميعاً يضمن درهما وهو في الآخر أمين وإنما يضمن لان قبضه بهبة فاسدة وهذا نص انها تكون مضمونة انتهى

مطلب
الهبة الفاسدة مضمونة

﴿ فائدة ﴾ هبة المشغول لا تصح بخلاف الشاغل (كذا في الخانية من الحل المذكور) قال رجل وهب داراً لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع دون الدار جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل

مطلب
هبة المشغول لا تصح
بخلاف الشاغل

﴿ فائدة ﴾ هبة المتصل بغير الهبة اتصال خلقة مع امكان الفصل لا تجوز (كذا في الخانية من الحل المذكور) كما لو وهب ارضاً فيها زرع او نخل بدون الزرع والنخل او نخلاً عليها تمر بدونها او وهب النخل بدون الارض او الزرع بدونها او التمر بدون النخل لا تجوز الهبة في جميعها لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقة مع امكان القلع والفصل فتبعض احدها بدون الآخر غير ممكن في حال الاتصال فيكون بمنزلة

مطلب
هبة المتصل بغير الهبة

المشاع الذي يحتمل القسمة (كذا افاده)

مطلب

الامر بقبض الموهوب
الغائب قبض

﴿فائدة﴾ القبض في الموهوب الغائب عن الواهب
الامر بقبضه (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه
رجل وهب آخر دابة غائبة عن حضرة الواهب
والموهوب له بان وهبه في المصر وكانت الدابة في
القرية فقبض الموهوب له تلك الدابة ان يأمره
الواهب بقبضها وعند ابي يوسف لا يكون قبضاً حتى
ياخذها الموهوب له ويزيلها عن محلها ان كان الموهوب
ما يحول (كذا افاده)

مطلب

التحلية بين الهبة
والموهوب له

﴿فائدة﴾ التحلية بين الهبة والموهوب له تركه
وقوله اقبضه (كذا في الخانية من المحل المذكور وهو
هبة المشاع)

مطلب

الشروع الطارئ في
الهبة لا يبطلها

﴿فائدة﴾ الشروع الطارئ في الهبة لا يبطلها (كذا
في من التنوير) بيانه رجل وهب داراً ثم رجع بنصفها
لا تبطل في النصف الآخر وهذا بخلاف الاستحقاق
فان الطارئ في الاستحقاق مقارن عندهم لا طارئ
(كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل وهب
داراً لاخر فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي لان

الاستحقاق شيوع مقارن

﴿فائدة﴾ الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة (كذا في فصل هبة المشاع من الخانية) بيانه رجل وهب رجلاً جارية على ان يكون الولد للواهب صحت الهبة وتكون الجارية وولدها للموهوب له ومثل ذلك النكاح والخلع والصلح عن دم عند اذا تزوج وجعل الجارية الاً حملها مهرًا او خالع كذلك او صالح على جارية دون حملها فان الحمل يدخل في جميع الصور تبعاً لأمه بخلاف البيع والاجارة والرهن اذا باع او اجر او رهن على ان يكون الولد للبائع او المؤجر او الراهن فالعقود تبطل في الثلاثة (كذا افاده في الخانية)

مطلب

الهبة لا تبطل
بالشروط الفاسدة

﴿قاعدة﴾ استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد (كذا في الخانية آخر الفصل المذكور) قال فصار استثناء الولد على ثلاثة اقسام قسم يفسد العقد وهو البيع والاجارة والرهن وقسم يجوز النصف ويبطل الاستثناء وهو الهبة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد لان الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود بخلاف الاولى وقسم

مطلب

استثناء الولد بمنزلة
شرط فاسد

يجوز التصرف والاستثناء جميعاً وهو الوصية. انتهى
بتصرف فيه

مطلب
شرط الضمان على
المستعير باطل

﴿فائدة﴾ شرط الضمان على المستعير باطل (كذا
في الخانية في فصل في مسائل لا يصح فيها الشرط) بيانه
رجل قال لا آخر اعرفني جوالفك او ثوبك على انه ان
ضاع فانا ضامن لك قيمته ياغو هذا الشرط ولا يكون
ضامناً

مطلب
شرط عدم الضمان
على الراهن باطل

﴿فائدة﴾ شرط عدم الضمان على الراهن باطل
(كذا ذكره في المحل المذكور) بيانه رجل رهن عند
آخر ثوبه فقال المرتهن للراهن آخذه على انه ان ضاع
ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز
والشرط باطل واذا ضاع ضاع بالمال الذي عليه
وكذلك شرط الضمان على مؤدع الغنيمه في دار الحرب
حال الاستهلاك باطل

مطلب
شرط قبول قول
المستأجر في الاتفاق
على المأجور باطل

﴿فائدة﴾ شرط قبول قول المستأجر في الاتفاق
على المأجور باطل (كذا في المحل المذكور) بيانه
رجل آجر داره لا آخر وازن له في الاتفاق فشرط المستأجر
عليه ان يكون مقبول القول فيما يدعيه من الاتفاق كان

الشرط بإطلاً ولا يقبل قوله

﴿ فائدة ﴾ الاستخفاف في الوقف شيوع مقارنة فيبطله
(كذا ذكره آخر الفصل المذكور من الخانية) بيانه
رجل وقف داره ثم استحق نصفه بإبطال الوقف في الباقي
لان الشيوع ثبت مقارنة لا طارئة

﴿ فائدة ﴾ اذ هلك الواهب او الموهوب له او الهبة
فلا رجوع (كذا في الخانية اول فصل الرجوع في
الهبة)

﴿ فائدة ﴾ القول قول الموهوب له في الهلاك بلا
يمين (كذا افاده في الخانية اول الفصل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ لا يصح الرجوع بالهبة الا بقضاء او رضاء
(كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل وهب
آخر جارية ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضاء واعتنها
لم يجز عتقه اذ لم يملكها برجوعه ذاك وكذلك لو وهبه ثوباً
فسلمه اليه ثم اختلسه منه واستهلكه ضمن الواهب قيمة
الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا
بالقضاء او الرضاء (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ النقصان في الموهوب لا يمنع الرجوع في

مطلب

الاستخفاف في الوقف
شيوع مقارنة فيبطله

مطلب

اذا هلك الواهب او
الموهوب له او الهبة
فلا رجوع

مطلب

القول قول الموهوب
له في الهلاك بلا يمين

مطلب

لا يصح الرجوع بالهبة
الا بقضاء او رضاء

مطلب

النقصان في الموهوب
لا يمنع الرجوع في الهبة

الهبة (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل
وهب لآخر شجرة باصاها من الارض فقطعها الموهوب له
كان للواهب الرجوع فيها وفي مكانها من الارض
قال وهو الصحيح لان القطع نقصان وهو لا يمنع
الرجوع بخلاف الزيادة في الهبة فانها تمنع الرجوع
﴿قاعدة﴾ العوض في الهبة يمنع الواهب والموهوب
له عن الرجوع في الهبة وعوضها (كذا في الخانية اول
فصل العوض لكن بشرط ان يقول شيئاً من الالفاظ
يؤذن بالعوض اما اذا سكوت ولم يقل شيئاً كان لكل
منها الرجوع فيما اعطى (كذا افاده)

مطلب
العوض في الهبة يمنع
الرجوع

﴿فائدة﴾ ابو البنت الشريف اذا جهز ابنته ووجهها
الى بيت الزوج بشيء من ماله ثم ادعى العارية لا يقبل
قوله وكان ذلك هبة (كذا في الخانية او اخر فصل
هبة الوالد لولده) ونقل ايضاً قولاً آخر بان القول له
اذا ادعى ذلك بعد موت ابنته وادعى الزوج التملك
وعلى الزوج البينة

مطلب
الشريف اذا جهز ابنته
ثم ادعى العارية

﴿فائدة﴾ اذا قال الزوج ابرئني من المهر حتى
اعطيك كذا او افعل كذا فابراؤه كانت صحة البراءة

مطلب
قال الزوج ابرئني من
المهر حتى اعطيك كذا

موقوفة على ما وعد فان وفي صحت والأ فلا (كذا اذا فاده
في الخانية في فصل هبة المرأة مهرها)

مطلب

الصدقة عن الميت تجوز

﴿فائدة﴾ الصدقة عن الميت تجوز ويصل ذلك
اليه (كذا في الخانية في فصل في الصدقة) قال لما جاء
في الاخبار ان الحي اذا تصدق عن الميت بعث الله
تعالى تلك الصدقة اليه على طبق من نور

مطلب

ثواب حسنات الصبي
له ولا بويه اجر
الارشاد

﴿فائدة﴾ اذا فعل الصغير الحسنات يكون ثوابها
له ولا بويه اجر الارشاد (كذا في الفصل المذكور من
الخانية) قال لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما
سعى وقال بعضهم تكون حسناته لا بويه لما روي عن
انس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه قال من جملة
ما ينتفع به المرء بعد موته ان يترك ولداً علمه القرآن
والعلم فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص من
اجر الولد شيء

مطلب

الاعانة على الاذى
لا تجوز

﴿فائدة﴾ الاعانة على الاذى لا تجوز (كذا في
فصل الصدقة من الخانية) وفروع هذه الفائدة لا
تختص ولنذكر بعض ما يتعلق بالصدقة من هذه
الفائدة وهو التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي

ان يتصدق على سائل المسجد الجامع لهذه العلة وعن
 خلف بن ايوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضياً
 لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي
 بكر بن اسمعيل قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين
 فلساً لتكون تلك السبعون كفارة لتلك الفلس الواحد
 ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد او بعدما يخرج
 منه وعن ابي مطيع البلخي رحمه الله تعالى لا يحمل للرجل
 ان يعطي سؤال المسجد لما فيه من الوعيد المروي عن
 الحسن البصري رحمه الله تعالى فان كان السائل لا
 يخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلي ويسال
 لامر لا بد منه ولا يسال الخافاً لا باس بالسؤال
 والتصدق عليه . روي ان السؤال كانوا يسألون على
 عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المسجد حتى روي
 ان علياً رضي الله تعالى عنه تصدق بخاتمه وهو في الركوع
 فمدحه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون وان
 كان السائل يخطى رقاب الناس ويمر بين يدي
 المصلي ولا يبالي فالتصدق على مثله مكروه وعن ابن
 المبارك رحمه الله تعالى انه قال يعني ان السائل اذا

سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له شيء لان الدنيا
خسيسة فاذا سأل لوجهه تعالى فقد عظم ما حقره
الله تعالى فلا يعطى له زجرًا (كذا افاده في الخانية
من المحل المذكور)

الصدقة على من سأل
لوجهه تعالى

﴿ مسائل الوقف ﴾

﴿ فائدة ﴾ الوقف جائز عند ابي حنيفة واصحابه
رحمهم الله تعالى (كذا في الخانية اول كتاب الوقف) قال
وذكر في الاصل كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجيز
الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقال عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الوقف وليس كما ظن
بل هو جائز عند الكل الا ان عند ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى اذا صح الوقف يزول عن ملك الواقف
لا الى مالك وزواله يجرد قول الواقف وقفت عند
ابي يوسف فلا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند
محمد لا يزول ملك الواقف الا بالتسليم الى المتولي او
الى الموقوف عليه وعند ابي حنيفة يجوز الوقف جواز
الاعارة فتصرف المنفعة الى جهة الوقف وتبقى العين

مطلب
الوقف جائز عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى

على ملك الواقف فله ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان
مات يورث عنه ولا يلزم الا بطريقتين احدهما قضاء
قاضي بلزومه بان يسلم ما وقفه الى المتولي ثم يريد ان
يرجع عنه فينازعه المتولي بعله اللزوم ويختصمان الى
القاضي فيقضي بلزومه ولا يكفي هنا حكم المحكم على
الصحيح والوجه الثاني ان يخرج مخرج الصدقة فيقول
اوصيت بعتة داري هذه او جعلت هذه الدار وقفا
فتصدقوا بعتتها على المساكين وعندها الوقف لازم
بغير هذه التكاليف والناس لم ياخذوا بقول ابي حنيفة
رحمة الله تعالى في هذا للآثار المشهورة عن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم
وتعامل الناس بالرباطات والخانات اوها وقف الخليل
صلوات الله تعالى وسلامه عليه (كذا في الخانية)

مطلب

ما تقدم من الخلاف
في لزوم الوقف وعدمه
ليس على اطلاقه

فائدة ما ذكرنا من الخلاف في لزوم الوقف
وعدم لزومه عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى ليس على
اطلاقه في كل وقف بل هو فيما سوى المسجد والارض
التي يجعلها وقفا على مسجد والمقبرة والرباط والخان
والسقاية ففي هذه المواضع متى تم التسليم في كل واحد

منها على حسبه فليس للواقف بعده الرجوع كصلاة
الجماعة في المسجد وتسليم أرض المسجد للميت والدفن
في المقبرة والسكنى أو النزول في الرباط والخان والتناول
في البير كما يعلم ذلك نصاً من الخاتمة في المحل المذكور
فتنبه فقد قل من تعرض اليه بالتنبيه

﴿ فائدة ﴾ كل واقف حر مكلف عاقل بالغ غير
مجنون عليه ولا مرتد يصح وقفه (كذا في الاسعاف)
ويؤخذ من هذه الفائدة ان وقف المدين الصحيح وان
كان مستغرقاً صحيحاً الا ان القضاة ممنوعون من
الحكم بصحة وقف الذي فر من الديون (كذا في
التنقيح)

مطلب

يصح وقف الحر
المكلف العاقل غير
مجنون عليه ولا مرتد

﴿ قاعدة ﴾ شرط الواقف كنص الشارع (كذا في
اكثر كتب المذهب) قال في الاشباه اي في وجوب
العمل وفي المفهوم والدلالة فيجب اتباعه الا في سبع .
الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل من
ليس باهل . الثانية شرط ان لا يؤجر وقفه اكثر من
سنة ولا يرغب احد فيه او كان في الزيادة نفع فللقاضي
المخالفة لا الناظر . الثالثة شرط ان يقرأ على قبره

مطلب

شرط الواقف كنص
الشارع

فهو باطل. الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل غلته على من يسأل في مسجد كذا فللقيم التصديق على من يسأل في غيره او على من لا يسأل. الخامسة شرط خبراً ولحماً لاهل الاستحقاق فللقيم دفع القيمة ولم اخذها. السادسة تجوز زيادة القاضي على معلوم الامام اذا كانت لا تكفيه. السابعة شرط عدم الاستبدال فللقاضي مخالفته اذا كان اصح للوقف * تنبيه * قوله في صدر العبارة اي في وجوب العمل وفي المفهوم ليس المراد من المفهوم ما قابل المنطوق بل المراد ما يفهم من اللفظ قال البيهقي نحن لا نفتي بالمفهوم في الوقف كما هو مقرر ونص عليه الخصاص وافتي به العلامة قاسم وكذا لا يجوز الاحتجاج به في كلام الناس في ظاهر المذهب واما مفهوم التأليف فهو حجة والفرق ان المفهوم فيها مقصود بخلاف غيرها وقد خفي ذلك على كثير (كذا في حاشية ابي السعود على الاشباه مع تصرف) بقي قوله في وجوب العمل وهو ليس على عمومه قال سيدي عبد الغني النابلسي في رسالته رفع العناد عن حكم التفويض والاستناد بعد نقله عبارة البيهقي المارة ومقولات سواها وبهذا علم ان

قوله شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومه .
انتهى

مطلب
يصح الوقف في
العارف

﴿فائدة﴾ كل مال منقول اذا كان عقاراً او
منقولاً وقفه متعارف في ذلك المحل صح وقفه (كذا في
الاسعاف) قيد صحة وقف المنقول في محل جري
العرف بوقفه فاذا تعورف في العراق مثلاً وقف
الجاموس ولم يتعارف في دمشق فان كان الواقف في العراق
صح والألا وهذا ما عليه أكثر المشايخ وهو صريح عبارة
الاسعاف ونصه ولو وقف بقرة على رباط يعطى ما خرج
من لبنها وسمنها لآبناء السبيل ان كان في موضع قد
تعارفوا ذلك صح والألا فلا . انتهى . بقي معنى العرف
والتعامل وهو كثرة الوقوع بينهم فلا يكفي فيه الواحد
والانثان (كذا في التنتيج)

مطلب
ما ليس بملك الواقف
او ليس بموئد او ليس
بمفرز لا يصح وقفه

﴿فائدة﴾ كل محل ليس بملك واقفه او ليس
بموئد او ليس بمفرز عند محمد لا يصح وقفه (كذا في
الاسعاف) * تنبيه * اتفق ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى على جواز وقف مشاع لا تمكن قسمته كالحمام
والبئر والرحى واختلفا في الممكن فاجازه ابو يوسف وبه

أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد (كذا في الاسعاف) وسلوك
الفتنين على ما أخذ به مشايخ بلخ . ثم لا يخفى أنه متى
اتصل به حكم الحاكم ارتفع الخلاف (كذا في الاسعاف)
* قاعدة * كل وقف علق بشرط ليس بصحيح
(كذا في الاسعاف ونصه) ولو قال إذا جاء غدا أو
جاء رأس الشهر أو إذا كلمت فلانا أو تزوجت فلانة
وما أشبه ذلك فإرضي هذه موقوفة يكون الوقف باطلاً
لأنه تعليق والوقف لا يجتهد بالتعليق بالخطر لأنه مما لا
يخلف به . انتهى

* فائدة * الوقف لا يصح رهنه من أحد (كذا
في الاسعاف)

* قاعدة * كل من طلب التولية على الوقف لا
يولى (كذا في الاسعاف) وهل يدخل في ذلك
مثبتو الارشدية إذا طلبوا التولية على الوقف * أقول .
أخرج في البحر عن القاعدة المذكورة من عزل عن
النظر بلا خيانة ثم طلب من القاضي إعادته فإنه يولى
واستثنى في الدر المختار عن النهر مدعي الارشدية لأنهم
أرادوا التنفيذ لأنهم نظار بشرط الواقف وليس المراد

مطلب

كل وقف علق بشرط
ليس بصحيح

مطلب

الوقف لا يصح رهنه
من أحد

مطلب

من طلب التولية على
الوقف لا يولى

انهم لو نصبهم الفاضي لا يكونون متولين بل يكونون
لكن البحث في الجواز وعدمه من حيث اصل النصب
من الفاضي

﴿فائدة﴾ كل واقف مسلم ارتد والعياذ بالله تعالى
بطل وقفه (كذا في الاسعاف) وإنما يبطل وقف
المرتد لانه قربة الى الله تعالى والاعمال الصالحة تحبط
بالردة ثم ان عاد بعد الردة الى الاسلام لا يعود الوقف
بمجرد عوده فلن مات بعد عوده الى الاسلام قبل ان
يجدد وقفه كان ميراثا عنه ولو وقف على نسله وعقبه ثم
على المساكين ثم ارتد بعد ذلك فمات او قتل عليها
بطل وقفه ورجع ميراثا . فان قيل كيف يبطل وقد
جعل على قوم باعيانهم قلنا لما جعل آخره للمساكين
وذلك قربة الى الله تعالى وقد بطل ما تقرب به بطل
الباقى حيث صار وقفاً ولم يجعل آخره للمساكين واذا
لم يكن كذلك فلا يصح على قول من لا يجيزه الا يجعل
آخره لم (كذا في الاسعاف بتصرف)

مطلب

يبطل الوقف بالارتداد

مطلب

القول قول المتولي
يبينه في القبض
والصرف

﴿فائدة﴾ القول قول المتولي مع يمينه في القبض
والصرف (كذا في الاسعاف) اي فيما لا يكذبه

الظاهر (كذا في شرح الملتقى للعلائي) لكنه ليس على
عمومه بل فيما اذا لم يدع صرفاً فيه معنى الاجارة وذلك
كالامام والمدرس من ارباب الوظائف فان فيه
معنى الاجارة بخلاف مستحق الوقف فان الصرف اليهم
ليس فيه معنى الاجارة فيقبل قوله في المستحقين دون ارباب
الوظائف اذا انكروا الوصول فلا بد من بينة اذ حكم
ارباب الوظائف كالنجار اذا استأجره لاعمار الوقف
فلا يقبل في ايصال اجرتة اليه اذا انكرها قول الناظر
بل لا بد من بينة (كذا في التمرناشي نقلاً عن ابي
السعود) ومثل الناظر وكيله وجابي الوقف اي في
قبول قولهما مع اليقين (كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ كل ناظر خاين ولو الواقف يجب عزله
(كذا في التنقيح) ولا بد في الخيانة من الثبوت شرعاً
والذي يوجب عزله كثير منها عدم مراعاته شرط
الواقف ومنها عدم اعمار الوقف مع وجود ما يعمر به
ومنها ايجاره الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش ومنها
قطع غراس الوقف المثمر ومنها الوساكن دار الوقف ولو
باجر المثل يكون للقاضي اخراجه عن الولاية لانهم

مطلب

كل ناظر خاين ولو

الواقف يجب عزله

مطلب

ما يوجب عزل الناظر

نصوا على أنه لا يكون له (كما في حاشية أبي السعود على
الاشباه من الوقف) والقول الجامع هو كل ما فيه ضرر
الوقف بوجوب عزله (كذا في البحر وغيره)

﴿ فائدة ﴾ النسل يشمل الولد وولد الولد وهكذا
ذكوراً وإناثاً (كذا في الاسعاف)

﴿ فائدة ﴾ العقب يشمل الولد وولد الولد وهكذا
من الذكور دون الإناث (كذا في الاسعاف)

﴿ فائدة ﴾ الولد لا يدخل فيه إلا من كان لصلبه
ذكراً كان أو أنثى (كذا في الاسعاف) فلو قال ارضي
صدقة جارية على ولدي أبداً كانت الغلة لولده لصلبه
يسنوي فيه الذكر والأنثى ما داموا فإذا انقرضوا
تصرف للفقراء ولا تصرف لولد الولد لكن إذا لم يكن
له ولد حين الوقف بل له ولد ولد تصرف الغلة لولد
ولده (كذا إفاده في المحل المذكور) ولا يدخل في
ذلك أولاد البنات على الصحيح (كما في الخانية في فضل
في الوقف على الأولاد)

﴿ فائدة ﴾ الأولاد وأولادهم يدخل فيه كل بطن
وإن لم يثلث (كذا في الاسعاف) وقال بعضهم هو

مطلب
النسل يشمل الولد
وولد الولد

مطلب
العقب يشمل الولد
وولد الولد وهكذا

مطلب
الولد لا يدخل فيه إلا
من كان لصلبه

مطلب
الأولاد وأولادهم يدخل
فيه كل بطن

كالولد فان ثلث البطون دخل سائرهما وهل يدخل
اولاد البنات في الاولاد روايتان والصحيح الاول (كذا
في الخانية في فصل الوقف على الاولاد)

مطلب

القرابة يدخل فيها
كل قريب له

﴿فائدة﴾ القرابة يدخل فيها كل قريب له صغيراً
كان او كبيراً ذكراً او انثى مسلماً او ذمياً حراً او عبداً
(كذا في الاسعاف) والا قرب قرب الدرجة والرحم
لا قرب الارث والعصوبة فلو قال على اقرب الناس
الي فهو من ارتكض معه في رحم او خرج معه من صلب
ولو قال على اقرب قرابة مني وكان له ابوان وولد لا
يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة
(كذا في الاسعاف)

مطلب

المحتاج من كان له
الاحتياج عند وجود
الغلة

﴿فائدة﴾ المحتاج من كان له الاحتياج عند
وجود الغلة سواء كان اصلياً او عارضاً (كذا في
الاسعاف)

مطلب

الصالح هو المستور
المستقيم الطريقة

﴿فائدة﴾ الصالح هو المستور المستقيم الطريقة سليم
الناسية كامن الاذى ليس بكذاب ولا قذاف (كذا
في الاسعاف)

مطلب

النييم

﴿فائدة﴾ النييم ولد مات ابوه ولم يبلغ الحلم ذكراً

كان او انثى والفر شرط فيه وان لم يذكر (كذا في الاسعاف)

﴿فائدة﴾ الارملة امرأة مات عنها زوجها او طلقتها بعد ما بلغت مبلغ النساء دخل بها او لم يدخل فمن لم تكن حاضت وقت طلاقها او موت زوجها فلا تدخل في الوقف ولا يجمع اسم الارملة واليتيمة وكذلك الفقر هنا شرط فلا تدخل في الوقف غنية (كذا في الاسعاف)

﴿فائدة﴾ الایم امرأة جمعت بنكاح او سفاح ولا زوج لها غنية كانت او فقيرة بالغة مبلغ النساء او لا (كذا في الاسعاف)

﴿فائدة﴾ الثيب جارية جمعت كان لها زوج او لا غنية او لا (كذا في الاسعاف)

﴿فائدة﴾ البكر جارية لم تجامع بنكاح ولا غيره كان لها زوج او لا صغيرة او لا غنية او لا وزوال عذرتها بحيض او علة لا يخرجها عن حكم الابكار (كذا في الاسعاف)

﴿قاعدة﴾ كل وصف ذكر بعد المتعاطفات يرجع

مطلب
الارملة

مطلب
الایم

مطلب
الثيب

مطلب
البكر

مطلب
الوصف اذا ذكر بعد
المتعاطفات

الى الاخير كقول الواقف على بني زيد وبني خالد وبني عمرو والفقراء فان وصف الفقراء يرجع الى بني عمرو ولا الى سواهم من قبلهم (كذا في الدر المختار)

مطلب
الشرط الصريح اذا جاء
بعد المتعاطفات

﴿قاعدة﴾ كل شرط صريح جاء بعد المتعاطفات يرجع الى الجميع (كذا في الدر المختار) كما لو وقف على ولده وولد ولده ونسله وعقبه اذا كانوا من اولاد الذكور فان قوله اذا كانوا من اولاد الذكور شرط صريح تعقب كلاً من ولده وولد ولده ونسله وعقبه فهو شرط للجميع بالاتفاق (كذا في البحر) وهذه قاعدة مأخوذة صراحة عن الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب
تعارض شرطان يعمل
بالمناخر

﴿قاعدة﴾ اذا تعارض شرطان يعمل بالمناخر منها (كذا ذكره الخصاص) وعمله بانه مفسر للمراد (تنقيح)

مطلب
تعارض الاعطاء
والحرمان قدم

﴿قاعدة﴾ اذا تعارض الاعطاء والحرمان قدم الاعطاء (كذا في التنقيح) اعني اذا وجد لفظان من الواقف احدهما يقتضي الاعطاء والاخر يقتضي الحرمان قدم ما يقتضي الاعطاء

مطلب
القيد في حيز العطف

﴿قاعدة﴾ كل قيد وصفاً كان او حالاً او غيرها
في حيز العطف بثم ينصرف الى المعطوف الاخير خاصة
(كذا في التنقيح) وإنما قلنا في حيز العطف بثم ليكون
حكماً متفقاً عليه عندنا وعند الشافعي وإن كان العطف
بالواو فكذلك عندنا بلا فارق في الاداة (هذا ما مشى
عليه في التنقيح تبعاً لعبارة الدر عن وقف الاشياء)
واعترض الطحاوي على عبارة الدر وهي الوصف بعد
الجمل يرجع الى الاخير عندنا وإلى الجميع عند الشافعية
لو بالواو ولو بثم فالى الاخير اتفاقاً بقوله هذا مبين لما
قاله العراقي في فتاويه ونصه اطلق اصحابنا في الاصول
والفروع ولم يقيده باداة ومن حكي الاطلاق امام
الحرمين والعراقي والشيخان. انتهى. فلا فارق في الاداة
عندهم بين كونها بالواو او بثم. انتهى. ففي قيد العطف
بثم على هذا ما فيه والاصل في هذه التفرقة صاحب
الاشباه ومن بعده قلده والاكثر رد عليه هذا القيد
* تنبيه * قيد المذكورة في كلام الواقف بعد المتعاطفات
كما اذا قال على اولاده واولاد اولاده ونسلم الذكور
فيه معترك عظيم والاكثر على انه قيد للجميع كما نص

﴿قاعدة﴾ الاستحقاق كالارث لا يستط بالاسقاط
(كذا في الخمانية) والمراد بانه لا يستط بالاسقاط اي
يجرد قوله استقطه او اقرانه لا حق له في الوقف اما
اذا قال ما استقطه من هذا الوقف يستقطه فلان بحق
عرفته له ولزمني الاقرار به فان ذلك يجري عليه في
حق نفسه ما دام حيا فاذا مات عاد لما شرطه
الواقف بقي اذا مات المقر له لمن يعود ولعله كمنقطع
الوسط

مطلب
الوقف لا يقسم

﴿قاعدة﴾ الوقف لا يقسم (كذا في الاسعاف والبحر
والفتح) والمراد بذلك قسمة تملك اما التهايو باذن
النظار او بين المستحقين فهو جائز كما في الاسعاف
والخيرية

مطلب
لا يراعى شرط اوقاف
الملوك

﴿قاعدة﴾ اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها
(كذا في فتاوي ابي السعود) وعلمه بانها من بيت
المال

مطلب
ما دام واحد يصلح
للتولية من اهل الوقف

﴿قاعدة﴾ مادام واحد يصلح للتولية من اهل الوقف
فلا يجعل المتولي من الاجانب (كذا في الدر) ثم اذا
ولي غيره صح ويكون اثما وهذا عند موت القيم فاذا ولي

غيره حال حياة التيم لا لجناية هل يصح ويصير الثاني
 قبيحاً أو لا في ذلك خلاف طويل فبعضهم فصل بين
 منصوب القاضي ومنصوب الواقف والمراد من منصوب
 الواقف ما كان على شرط الواقف فقال من نصبه
 الواقف بالفعل أو بشرطه لا يعزل إلا بخيانة ومنصوب
 القاضي أي إذا أهمل الواقف الناظر وعين أحد الفضاة
 ناظراً وعزله قاض آخر ينفذ عزله ويصير الثاني متولياً*
 والقول الذي يعول عليه وليس فيه مخالف أن كان
 عزل القاضي الناظر ونصبه غيره سواء كان المنصوب
 من أهل الوقف أو من الأجانب والمعزول مشروط
 له النظر أو لا أن هو لمصلحة نفذ وصار الثاني متولياً بلا
 خلاف والأف فيه خلاف والذي أفني به علي أفندي
 مفتي الديار الرومية أنه لا يصح تبعاً لما في جامع
 الفضولين والمسالة في البحر والاشباه وحاشية أبي
 السعود فإن أردت الوقوف على تفصيلها فارجع إلى
 المحلات المذكورة

القول الذي يعول عليه
 في عزل القاضي الناظر

* قاعدة * أقرار الناظر ونكوله على الوقف لا يصح
 (كذا في البرازية وغيرها) زاد المحنوقي ومنه التضادق

مطلب
 أقرار الناظر ونكوله لا
 يصح

لان التصديق اقرار

﴿فائدة﴾ اقالة الناظر المستأجر بدون مصلحة لا
تجوز (كذا في الدر)

مطلب

اقالة الناظر المستأجر

﴿فائدة﴾ الكفالة بعتة الوقف لا تجوز (كذا في
الخانية) كسائر الامانات يعني اذا طلب اهل
الاستحقاق من الناظر كميلاً على ما عنده من غلة
الوقف

مطلب

تصرف القاضي في الوقف

﴿فائدة﴾ تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالصحة
(كذا في البحر)

مطلب

يتعين الافتاء بالانفع
للووقف

﴿قاعدة﴾ يتعين الافتاء بما هو الانفع للوقف (كذا في
جامع الفصولين) حتى لو عزل القاضي الناظر المشروط
له النظر صح كما مر حيث كانت لفائدة وقد صارت
حادثة الفتوى سنة تسع وثمانين ومائة وثلثمائة وبذلك
افتيت

مطلب

اشهد اهل الوقف على
اصحاب النهر الخ

﴿فائدة﴾ اذا اشهد اهل الوقف على اصحاب النهر
ان ما هدم بسبب ما بهم ضمنوه ولم يصلحوا بعد التقدّم
اليهم باصلاحه ثم اهدم بعد ذلك شيء من الوقف
بسبب ما بهم ضمنوا مرة ما هدم (كذا في الخانية في باب

الرجل يجعل داره مسجدًا أو خانًا

﴿فائدة﴾ كل ما فرشه الإنسان في المسجد من ماله إذا بلي كان لمن فرشه ولوارثه أن يبيعه ويشتري محله شيئًا آخر ومثله ديباج الكعبة إذا بلي كان للسيطان أن يبيعه ويستعين بثمنه على حوائج البيت وليس لغير السيطان ذلك وما جرت به العادة من أخذه وتوزيعه قطعًا قطعًا أو بيعه لا يجوز كما صرحوا به (والفائدة من الخانية في الباب المذكور)

﴿فائدة﴾ لا يجوز لمثول ولا لواحد من أرباب الشعائر أن يسكن مستغلات الوقف بغير شرط الواقف (كذا في المحل المذكور من الخانية) وقد مر قبل هذا أن المتولي لو سكن دار الوقف ولو باجر المثل يعزل من التولية كما نص عليه أبو السعود في حاشية الأشباه من الوقف

﴿قاعدة﴾ أهل المسجد أو المقبرة ينتصب خصمًا عن الباقيين (كذا في الخانية في باب الرجل يجعل داره مسجدًا أو مقبرة) قال رجل ادعى في مسجد أو مقبرة حقًا وقضى القاضي بالبينة على بعض أهلها كان ذلك

مطلب

ما فرشه الإنسان في
المسجد من ماله

مطلب

لا يجوز للمتولي ولا
لأرباب الشعائر أن
يسكن الوقف بغير
شرط

مطلب

أهل المسجد أو المقبرة
ينتصب خصمًا عن
الباقيين

قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن
الباقين كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة .
انتهى

﴿فائدة﴾ المشرف ليس له الا الحفظ لا غير (كذا
في الخانية في باب الرجل يجعل داره مسجداً) قال
وقف له متول ومشرف لا يكون لهذا المشرف ان
يتصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولي
والمشرف مأمور بالحفظ لا غير اهـ

﴿فائدة﴾ كل قيم اسندان الخراج او جباية بدون
امر قاضٍ حيث لم يكن عنده من غلة الوقف دراهم
ثم اراد الرجوع بعده في غلة الوقف ليس له ذلك
(كذا ذكره في الخانية في الباب المذكور)

﴿فائدة﴾ القيم لا يملك الاستدانة للوقف (كذا
في الخانية في الباب المذكور) قال وتفسير الاستدانة
ان يشتري للوقف شيئاً وليس في يده شيء من غلات
الوقف ليرجع بذلك فيما يحدث من غلات الوقف اما
اذا كان بيده شيء من غلة الوقف فاشترى للوقف
شيئاً ونقد الثمن من مال نفسه ينبغي ان يرجع في غلة

مطلب

المشرف ليس له الا
الحفظ لا غير

مطلب

اسندان الخراج بدون
امر قاض

مطلب

القيم لا يملك الاستدانة
لوقف

الوقف وإن لم يكن ذلك بأمر القاضي كالوكيل
بالشراء إذا نقد الثمن من مال نفسه كان له أن يرجع
بذلك على الموكل * قلت ففي الصورة الأولى لا رجوع
له في مال الوقف كما هو ظاهر

* فائدة * بناء الرباط أفضل ما يتصدق به
الإنسان (كذا في الخانية آخرباب الرجل يجعل داره
مسجداً) قال رجل جاء إلى المفتي وقال إني أريد أن
أنتقل إلى الله تعالى أأبني رباطاً للمسلمين أو أعتق
العبيد أو أريد أن أنتقل إلى الله تعالى بداره فسأله
أأبيعها وأتصدق بثمنها أو أشتري بثمنها عبيداً فأعتقهم
أو أجعلها داراً للمسلمين أي ذلك أفضل قالوا يقال
له أن بنيت رباطاً وجعلت له وقفاً ومستغلاً لعمارتها
فالرباط أفضل لأنه أديم وأعم نفعاً وإن لم تجعل للرباط
مستغلاً للعمارة فالأفضل أن تبني الدار وتصدق
بثمنها على المساكين . انتهى . وتفسير الرباط المحل
الذي يبني للفقراء وهو مولد (كذا في المصباح)

* فائدة * وقف المشاع الذي لا يحتمل القسمة
جائز عند الكل (كذا في الخانية في فصل وقف المشاع)

مطلب

بناء الرباط أفضل ما
يتصدق به الإنسان

مطلب

يجوز وقف مشاع لا
يحتمل القسمة

قال رجل وقف نصف الحمام جاز عند الكل لانه ما
لا يجتمل القسمة فجاز وقفه كهيئة المشاع فيما لا يجتمل
القسمة . انتهى

﴿فائدة﴾ الشيوخ المانع جواز الوقف عند محمد
انما هو الشيوخ وقت القبض (كذا ذكره في الخاتمة في
فصل وقف المشاع) بيان ذلك دار مشتركة بين اثنين
فتصدقا بها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه
من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفاعاها الى قيم
واحد يقوم عليها كان جائزا لان عند محمد رحمه الله
تعالى المانع من الجواز هو الشيوخ وقت القبض لا وقت
العقد وهنا لم يوجد الشيوخ وقت العقد لانها تصدقا
بالارض جملة ولا وقت القبض لانها سلما الارض جملة
ولو تصدق كل واحد منها بنصف هذه مشاعا صدقة
موقوفة وجعل كل واحد منها لوقفه متوليا على حدة
لا يجوز لوجود الشيوخ اولا وقت العقد لان كل واحد
منها ياشر عقدا على حدة وتمكن الشيوخ وقت القبض
ايضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفا شائعا
فان قال كل واحد للذي جملة متوليا اقبض نصبي

مطلب
الشيوخ المانع جواز
الوقف عنه محمد

مع نصيب صاحبي جاز ولو تصدق أحدهما بنصف
الأرض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الآخر
بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلنا لذلك فيما
واحدًا جاز لوجود الشئ وقت العقد لا وقت القبض
لان المتولي قبض الأرض جملة وهما سلا إليه جملة
(كذا افاده في الخانية من المحل المذكور) ثم قال
والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى

الفتوى على قول محمد

مطلب

يجوز جمع حصص
الوقف في دار واحدة

* فائدة * جمع حصص الوقف في دار واحدة في
القسمه يجوز كما يجوز في الملك (كذا في الخانية من
المحل المذكور) قال دوربين اثنين وقف أحدهما
نصيبه على جهة البر ثم أراد القسمه فقسم القاضي بينها
فجمع القاضي الوقف كله في دار واحدة جاز في قول
هلال وهو قول أبي يوسف كما لو كان بينهما داران
وطلبا القسمه فجمع القاضي نصيب أحدهما في دار
ونصيب الآخر في دار جاز ذلك . انتهى * قلت هذا
على قول أبي يوسف القائل يجوز وقف المشاع القابل
للقسمه وقد مر أن الفتوى على قول محمد أو تأويل
المسألة بحكم الحاكم لتكون اتفاقية والله اعلم

مطلب

دخول الدراهم في قسمة
الوقف من الملك

فائدة دخول الدراهم في قسمة الوقف من
الملك جائزة ان كانت من طرف الوقف (كذا في
الخانية من المحل المذكور) قال فلو ان الواقف مع
شريكة اقتسما وادخلا دراهم في القسمة فان كان الواقف
اخذ الدراهم لا يجوز لان الواقف يكون بائعاً شيئاً من
الوقف وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي اعطى
الدراهم جاز وبصير كانه اخذ الوقف واشترى بعض
ما ليس بوقف من نصيب شريكه فيجوز ثم حصة الوقف
وما اشتراه بالدراهم فذلك ملك له ولا يكون وقفاً.
انتهى

مطلب

ما يقع من الزيادة
والنقص في قسمة الوقف
من الملك

فائدة ما يقع من الزيادة والنقص في قسمة
الوقف من الملك للجودة جائز (كذا في المحل المذكور
من الخانية) قال رجل وقف جريباً شائعاً من ارض
ثم تقاسما فاصاب الوقف اقل من جريب لجودة الارض
التي وقعت للوقف وزيد في اذرع طائفة الملك او على
العكس جاز لان مثل هذه القسمة تجوز في الملك
فكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق
المعادلة . انتهى

مطلب
المنافلة في الوقف

* فائدة * المنافلة في الوقف ان بشرط الواقف او شرط استبدال تصح (كذا آخر الفصل المذكور من الخانية) قال رجل له دور وارض ووقف من تلك ارضاً بعينها او داراً من تلك الدور ثم اراد ان يصرف الوقف الى ارض اخرى او الى دار اخرى ويجعل الارض التي وقفها لنفسه منافلة الوقف الى غير الوقف ان لم يكن شرط لنفسه الاستبدال في اصل الوقف لا تجوز هذه المنافلة وان كان شرط الاستبدال جاز وهو ما لو شرط الاستبدال سواء . انتهى

مطلب
التعليق بشرط كائن

* قاعدة * التعليق بشرط كائن تيجيز (كذا في الخانية في فصل في مسائل الشرط في الوقف) بيانه رجل قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط كائن تيجيز * فائدة * الوقف على شرط لا يبطل حكم الوقف جائز (كذا في الخانية من المجل المذكور) بيانه رجل قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابدآ على ان ابيعها وانشري بثمنها ارضاً اخرى صح على قول ابي يوسف وبه

مطلب
الوقف على شرط لا يبطل حكم الوقف جائز

أخذ هلال . قال في الخانية والصحيح قول هلال وإبي
يوسف رحمه الله تعالى . انتهى . ولا تشبهه بالقاعدة
السابقة كل وقف علق بشرط لا يصح لأن تلك في
الوقف الذي لم يقطع به حيث علق بالخطر فقد يكون
وقد لا يكون وأما هنا فالوقف كائن لا محالة وشرط
البيع وإنما قلنا على شرط لا يبطل حكم الوقف لأنه لو
علق على شرط يبطل حكمه فسد الوقف كما لو قال على
أن أبيعها فإن ذلك يفسد فكأنه قال وفتت على أن
أبطل الوقف بخلاف قوله وأشعري بتمنيتها أرضاً أخرى
لأن ذلك قد يجري في الوقف كما إذا قل نزل الأرض
أو غصبها غاصب وأجرى الماء عليها حتى صارت مجراً
فإنه يجوز أن تباع في الصورة الأولى بمسوغات الشرعية
ويستبدل محلها أخرى ويضمن في الصورة الثانية الغاصب
ويؤخذ محلها أرض أخرى (كذا أفاده في الخانية من
الحل المذكور)

مطلب

الوقف المرسل لا يجوز
فيه الاستبدال

﴿قاعدة﴾ كل وقف مرسل لا يجوز فيه الاستبدال
(كذا في الحل المذكور من الخانية) قال وإن
كنت أرض الوقف سبخة لا ينفع بها لأن سبيل

الوقف ان يكون مؤبداً

﴿فائدة﴾ ارض الخور هي ما عجز صاحبها عن زراعتها واداء مؤنتها فدفعتها الى الامام لتكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج فالرقبة ملك صاحبها ومنفعتها للمسلمين (كذا افاده في الخاتمة من الفصل المذكور)

مطلب
في ارض الخور

﴿قاعدة﴾ ما يدخل تبعاً في البيع يدخل تبعاً في الوقف (كذا في الخاتمة اول فصل ما يدخل في الوقف من غير ذكر) بيانه لو وقف ارضاً وكان فيها غرس او بناء دخل ذلك من غير ذكر كما يدخل في البيع (كذا افاده)

مطلب
ما يدخل تبعاً في البيع
يدخل تبعاً في الوقف

﴿فائدة﴾ للمتولي قطع ما لا ثمرة له من الاشجار (كذا في الخاتمة في فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل) قال وليس للمتولي الوقف ان يقطع الاشجار ولا يبيعها وما لا ثمرة فللمتولي قطعها . انتهى . ثم قال آخر الفصل ويجوز بيع الاشجار الموقوفة في ارض الوقف ان لم تكن مثمرة بعد القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة بالارض فتكون تبعاً للارض

مطلب
للمتولي قطع ما لا ثمرة
له من الاشجار

وبيع ارض الوقف لا يجوز وكذلك ما كان تبعا لها . اهـ
 ﴿فائدة﴾ كل من غرس في المسجد كان الغراس
 للمسجد (كذا في الخانية اول فصل في الاشجار) قال
 ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لان الانسان
 لا يغرس لنفسه في المسجد . انتهى

مطلب
 من غرس في المسجد كان
 الغراس للمسجد

﴿فائدة﴾ الاشجار في المقبرة عند جمل الغراس
 يكون الراي فيها للقاضي (كذا في الخانية آخر الفصل
 المذكور)

مطلب
 الاشجار في المقبرة

﴿فائدة﴾ وقف الكتب صحيح على ما عليه الفتوى
 (كذا في الخانية اول فصل وقف المنقول) قال
 واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في وقف الكتب جوزه
 الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ونصير
 رحمه الله وقف كتبه . انتهى

مطلب
 وقف الكتب

﴿فائدة﴾ وقف الحيوان والمتاع تبعا جائز (كذا
 في المحل المذكور من الخانية) قال وعن ابي يوسف
 رحمه الله تعالى في النوادر لا يجوز وقف الحيوان
 والرقيق والمتاع والثياب ما خلا الكراع والسلاح
 الا على وجه التبع فلو وقف بستانا بما فيه من البقر

مطلب
 وقف الحيوان والمتاع

والغنم وغيرها فانه يجوز . انتهى

﴿ فائدة ﴾ نقل النض من وقف خرب لم يعلم بانيه
لمثله جاز (كذا في المحل المذكور من الخانية) قال
قرية فيها بير مطوية بالاجر خربت القرية وانقرض اهلها
وبقرب هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى
الاجر فارادوا نقل الاجر من التي خربت ويجعلوه
في هذا الحوض فان عرف باني تلك البير لا يجوز
صرف ذلك الا باذنه لانه عاد الى ملكه . انتهى

مطلب
في نقل انقاص الوقف

﴿ فائدة ﴾ مقبرة المشركين اذا اندرست جاز ان
تجعل مقبرة للمسلمين (كذا في الخانية في فصل المقابر)
قال فان موضع مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم كان مقبرة للمشركين . انتهى

مطلب
مقبرة المشركين اذا
اندرست

﴿ فائدة ﴾ اقرار احد الورثة بالوقف دون الآخرين
يسري على حصة المقر خاصة (كذا في الخانية في
فصل الرجل يقر بالارض في يده انها وقف)

مطلب
اقرار احد الورثة
بالوقف

﴿ فائدة ﴾ اختلاف الورثة في مصرف الوقف
يجري على ما قالوا (كذا في المحل المذكور من الخانية)
بيانه ورثة في ايديهم ارض اقرروا انها وقف واختلفوا

مطلب
اختلاف الورثة في
مصرف الوقف

في مصرفها فقال بعضهم للفراء وقال بعضهم على مسجد
كذا صرفت حصة كل الى ما اعترف به

﴿فائدة﴾ يدخل اولاد البنات في الوقف على ولده
وولد ولده وفي الوقف على اولاده واولاد اولاده
(كذا في الخانية في فصل الوقف على الاولاد والاقرباء)
ذكر في غير محل واحد فقال اول الفصل ولو قال
ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم
يزد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولاد بنيه
يشاركون في الغلة ولا يقدم ولد صلبه على ولد ابنه لانه
سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت
قال هلال رحمه الله تعالى يدخل وكذا لو قال
ارضي هذه صدقة على ولدي وولد ولدي الذكور قال
هلال رحمه الله تعالى يدخل فيه الذكور من ولد البنين
والبنات وقال علي الرازي رحمه الله تعالى اذا وقف
على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور والاناث من
ولده فاذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد الواقف دون
ولد بنت الواقف ولو قال على اولاديه واولادهم
كان ذلك لكلهم يدخل ولد الابن وولد البنت

مطلب

في دخول اولاد البنات

والصحيح ما قال هلال رحمه الله تعالى ان اسم ولد المولد
كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه
ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولاد
اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات لان
ولد المولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده ابنته
يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي
فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر
الرواية لان اسم المولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول
ولد الابن لانه ينسب اليه عرفاً وعن محمد رحمه الله
تعالى ان ولد المولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا ثم
اطال في فروع هذه المسألة فظهر من قوله والصحيح ما
قال هلال الخ ان ولد البنت يدخل في الوقف اذا
قال الواقف على ولدي وولد ولدي ولا تشبه بما مر
من عدم دخول ولد البنت في الوقف على المولد لان
ذاك فيما اذا قال على ولدي خاصة ولم يزد واما هنا
فانه قال على ولدي وولد ولدي فافهم وذكر دخول
اولاد البنات في لفظ الاولاد ثانياً وقال في الخانية من
الفصل المذكور بعد ذلك رجل وقف ضيعة له على

ابن له واولاده واولاد اولاده قال ابو القاسم تقسم الغلة
بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد الرؤس
يستوي فيها الذكر والانثى فليل له اولاد البنات
قال يدخلون لانهم اولاد اولاده قال مولانا رحمه الله
تعالى هذا يوافق ما مرّ ان في ولد الولد يدخل اولاد
البنات كما يدخل اولاد البنين . انتهى * فبان من
ذلك ان اولاد البنات يدخلون في الوقف اذا قال
الواقف على ولدي وولد ولدي او قال على اولادي
واولاد اولادي كنص الفائدة والله تعالى اعلم

مطلب

اولاد الواقف الفقراء

احق من غيرهم

* فائدة * اولاد الواقف الفقراء احق من غيرهم
بغلة الوقف الذي شرط للمساكين (كذا في الحاشية
في فصل الوقف على الاولاد والاقرباء) ونصه رجل
قال ارضي هذه صدقة بعد موتي على المساكين وهي
تخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال هلال
رحمه الله تعالى لا يعطى لولده من الغلة شيء الا اذا
كان الوقف في صحته ولم يضاف الى ما بعد الموت ثم
مات وفي ولد الواقف فقراء فيجب ان يكون للمتولي
ان يدفع الى كل واحد منهم سهما اقل من مائتي درهم

وهو أحق بذلك من سائر الفقراء وإن لم يعطهم شيئاً
لا يضمن المتولي لأنه لم يبيع حقاً واجباً لهم وكذا قالوا في
الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله
بنت ضعيفة كان الأفضل للقيم أن يصرف إليها مقدار
حاجتها . انتهى

﴿فائدة﴾ قسمة أرض الوقف بين أهله للزرع
برضاهم جائزة (كذا في الخاتمة في الفصل المذكور)
قال وإن أراد الواقف أن يقسم أرض الوقف
ويعطي كل واحد من الذين الوقف عليهم حصته
يزرعونها ويكون له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك
إلا أن يرضى أهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك
كان لأهل الوقف إبطاله وكذا للواحد منهم ولو
فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن أتى بعد
ذلك إبطاله . انتهى

مطلب
قسمة أرض الوقف بين
أهله

﴿فائدة﴾ الوقف على النفس منفسد للوقف (كذا
في المحل المذكور فلو وقف أرضه على نفسه ثم على فلان
فسد الوقف ولو وقف أرضه على نفسه وعلى فلان صح
نصف فلان (كذا أفاده في المحل المذكور) والفرق

مطلب
الوقف على النفس

بين المسألتين ظاهر بادنى تأمل حيث في الصورة
الاولى يكون الوقف كله على النفس اولاً ثم من بعده
فعلى فلان وفي الصورة الثانية يكون جمع بين نفسه
وفلان فيثبت لكل واحد حكم

﴿فائدة﴾ البنات تدخل في الوقف على البنين
(كذا في الخانية من الفصل المذكور) قال ولو قال
ارضي صدقة موقوفة على بني وله ابنان او اكثر كانت
الغلة لهم وان لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الغلة
كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون
وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم
البنين يتناول البنين والبنات وعن ابي حنيفة رحمه
الله تعالى في رواية تكون الغلة للبنين خاصة دون
البنات والصحيح هو الاول كما لو قال ارضي موقوفة على
اخوتي وله اخوة واخوات اشتركوا جميعاً . انتهى

﴿فائدة﴾ اسم البنين لا يتناول البنات عند الانفراد
(كذا في اهل المذكور) فلو قال ارضي صدقة على
بني وله بنات ليس معهم ابن كانت الغلة للفقراء ومثله
لو وقف على بناته وله بنون ليس له بنات كانت الغلة

مطلب

البنات تدخل في
الوقف على البنين

مهمة في الاخوة
والاخوات

مطلب

اسم البنين لا يتناول
البنات عند الانفراد

للفقراء انتهى

﴿فائدة﴾ الغني من له نصاب فاضل عن مسكنه وخادمه وثيابه ومناخ بيته من أي مال كان (كذا في الخانية من المحل الذي هو فصل الوقف على القربات) فعلم أن من له مسكن وخادم وثياب ومناخ بيت وليس له نصاب سواها فاضل عنها فقير (كذا افاده) ثم سوى بين الفقير في باب الوقف وباب الزكاة

مطلب
الغني من له نصاب

﴿فائدة﴾ كلمة من يصلح للواحد والجماعة (كذا في الخانية في فصل الوقف على القربات) يئنه رجل قال ارضي صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل فلان أو من آل فلان أو على من كان له من الأولاد وليس في نسل فلان أو في آل فلان إلا فقير واحد أو ليس له فان ذلك الواحد يستحق جميع الغلة بخلاف ما لو قال على فقراء بني فلان أو على أولادي وليس هناك إلا واحد فإنه يستحق نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء وهو ظاهر

مطلب
كلمة من يصلح للواحد والجماعة

﴿فائدة﴾ القوت في باب الوقف وما جاسه طعام

مطلب
القوت في باب الوقف

سنة او شهر بلا اسراف ولا تقتير (كذا في فصل
الوقف على القرابات من الخانية) وإنما قالوا كفاية
سنة او شهر لاختلاف ذلك باختلاف الموقوف فان
كان ضيعة كان القوت سنة وان كان حانوتاً كان
كفاية شهر (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
يدخل في الكفاية من
تلزمه نفقته

* فائدة * يدخل في الكفاية من تلزمه نفقته (كذا
في الفصل المذكور من الخانية) بيانه رجل قال في
شرط وقفه ان يعطى فلان كفايته من غلة الوقف
او قوته فكان له امرأة وخادم وولد تحسب كفايتهم
ايضاً لان كفايتهم من كفايته

مطلب
الافضل في صرف
الوقف على الفقراء ان
يكون لاولاد الواقف

* فائدة * كل وقف كان على الفقراء فالافضل
في صرفه مع الفقران يكون لولد الواقف ثم الى قرابته
ولو الوالد او الزوجة ثم الى مولى الواقف ثم الى جيرانه
ثم الى اهل المصر من كان اقرب منزلاً الى الواقف
(كذا في الخانية من الفصل المذكور)

مطلب
الجيران اهل الحلة

* فائدة * الجيران اهل الحلة ويسموي في ذلك
الساكن والمالك (كذا في الخانية من الفصل
المذكور) بيانه رجل وقف وقفاً وشرطه نفقراء جيرانه

فانه يكون لكل فقير في محله سواء كان ساكناً او مالكا فان كان الساكن غير المالك كانت الغلة للساكن ثم قال ويدخل في ذلك الصبيان والنساء ولا يدخل فيه العييد وامهات الاولاد . انتهى

﴿فائدة﴾ اذا وقف على ساكني مدرسة كذا كان لطلبة العلم خاصة (كذا آخر فصل الوقف على القربات من الخانية) ثم قال ان خرج الى مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً لا يأخذ الوظيفة لانه صار مسافراً وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة ايام فان اقام خمسة عشر يوماً فصاعداً لا يأخذ الوظيفة وان كان اقل من ذلك فان كان خرج خروجاً له منه بد كالحروج للتنزه لا يأخذ الوظيفة وان كان خروجاً لا بد له منه كالحروج لطلب القوت كان ذلك عفواً ليس لغيره ان يأخذ بيته ولا وظيفته والسكنى تفارق الوظيفة فانه لو بقي سنة خارج المحل الموقوف فادام لم يبيع مسكناً آخر لا يؤخذ مسكنه (كذا افاده آخر الفصل المذكور)

﴿فائدة﴾ ارض الوقف واليتيم اذا اجرها اليتيم

مطلب
وقف على ساكني
مدرسة كذا فطلبة
العلم

مطلب
اذا اجر المتولي او
الوصي الارض بدون
اجر المثل

او الوصي بدون اجر المثل لزم المستأجر انما ذلك
(كذا افاده في الخانية في فصل اجارة الاوقاف) ثم
نقل قولاً آخر بانه لا يلزم المستأجر سوء المسي
وقال والفتوى على ما ذكرنا أولاً انه يجب اجر المثل
على كل حال

﴿فائدة﴾ اجر المثل انما يعتبر وقت العقد (كذا
في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل استأجر ارض
وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر مثلها فلما
دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس في
الاراضي فزاد اجر الارض ليس للمتولي ان ينقض
الاجارة بسبب نقصان اجر المثل لان اجر المثل يعتبر
وقت العقد ووقت العقد كان المسي اجر المثل فلا
يعتبر التغير بعد ذلك (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ القيم اذا استأجر بغين يكون مستأجراً
لنفسه (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه قيم
مسجد استأجر لعمارة المسجد نجاراً بدرهمين وكانت
اجرته درهماً وتقدر ذلك من مال الوقف كان
مستأجراً لنفسه لا للوقف وضمن الدرهمين الا ان

مطلب

يعتبر اجر المثل وقت
العقد اذا استأجر
القيم بغين

تكون الزيادة مما يتغابن فيها الناس

﴿قاعدة﴾ الوقف على مجهول لا يجوز (كذا في الفصل المذكور من الخانية) قال رجل جعل ارضه او منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن في مسجد بعينه لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرينة وقعت لغير المعين وذلك المؤذن قد يكون غنياً وقد يكون فقيراً والحيلة ان يكتب في صك الوقف على كل مؤذن فقير في هذا المسجد واذا خرب المسجد تصرف الغلة الى فقراء المسلمين ولو قال على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز كما لو قال اوصيت بثلاث مالي لواحد من عرض الناس لا يجوز انتهى

﴿فائدة﴾ ترك القيم اجرة الدار الموقوفة على الفقراء لفقير سكنها جائز (كذا في الخانية في فصل اجارة الوقف) بيانه دار موقوفة على الفقراء فاستأجرها فقير من القيم وسكنها فترك القيم اجرتها لهذا الفقير جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على من له حق في بيت المال (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ حائط الوقف اذا مال على حانوت

مطلب

الوقف على مجهول لا يجوز

مطلب

ترك القيم الدار الموقوفة مع الفقراء لفقير سكنها

مطلب

حائط الوقف اذا مال

ملك وابي التيم العارة يرفع الامر الى القاضي ليأمره
بعارته فان لم يكن في اليد غلة بأمرة بالاستدانة (كذا
في الخاتمة من الفصل المذكور)

مطلب

من له ملك في ارض
وقف اذا ابي عن
استيجارها

﴿فائدة﴾ كل صاحب ملك في ارض وقف ابي عن
استيجارها باجر المثل ينظر ان كان ما على الوقف من
بناء أو غيره لو رفع يستاجر الوقف بأكثر مما يدفعه
صاحب البناء كلف صاحب البناء رفع بنائه وتوجير
الارض من غيره وان كان لا يؤجر بأكثر من ذلك
ترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر الذي يدفعه
(كذا في الفصل المذكور من الخاتمة)

مطلب

شهد الشهود ان فلانا
وقف شيئين

﴿فائدة﴾ اذا شهد الشهود ان فلانا وقف شيئين أو
أكثر وكان احد ما شهدوا به في يد المدعى عليه الحاضر
والآخر في يد الغائب فانه يقضى بوقفية المجلين (كذا
في الخاتمة في فصل دعوى الوقف والشهادة عليه)
ونصه ضيعة في يد حاضر وضيعة اخرى في يد غائب
فادعى رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين
وقف عليه وقفهما عليه جده على اولاده واولاد اولاده
قال الفقيه ابو جعفر ان شهد الشهود ان هاتين

الضيعتين كانتا ملكاً للواقف وقفها جميعاً وفقاً واحداً
يقضى بوقف الضيعتين جميعاً وإن شهدوا على وقفين
متفرقين لا يقضى إلا بوقفية الضيعة التي في يد المحاضر .

انتهى

مطلب

الشهادة على الوقف
بالتسامع

﴿فائدة﴾ الشهادة على الوقف بالتسامع حيث كان
مشهوراً متجوزاً (كذا في الخاتمة من الفصل المذكور)
قال وإذا شهد الشهود على الوقف بالتسامع قال
عامة المشايخ إن كان الوقف مشهوراً متقادماً كوقف
عمرو بن العاص وما أشبه ذلك جازت الشهادة
بالتسامع . انتهى

مطلب

الشهادة على الضرائط
بالتسامع

﴿فائدة﴾ الشهادة بالتسامع على شرائط الوقف
وجهاً لا تعجز (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)
﴿قاعدة﴾ الشهادة على الوقف أو الدعوى به من
غير ذكر الواقف تصح (كذا في الفصل المذكور من
الخاتمة) قال وإن ادعى وقفاً أو شهدوا على وقف ولم
يذكروا الواقف ذكر المضاف أن دعوى الوقف

مطلب

الشهادة على الوقف
والدعوى به من غير
ذكر الواقف

والشهادة على الوقف متجوز من غير بيان الواقف . انتهى
﴿فائدة﴾ المتولي إذا تصرف ولم يكتب في ذلك

مطلب

نصرف المتولي ولم يبين
من أي جهة هو متول

التصرف من اي جهة هو متول كان فاسداً (كذا في فصل ما يتعلق بصك الوقف من الخاتمة) قال متولي الوقف اذا اجر الوقف وكتب في الصك اجر وهو متول لهذا الوقف ولم يذكر انه متول من اي جهة قالوا يكون فاسداً وكذا الوصي اذا لم يذكر انه وصي من جهة الاب او القاضي او الام او الجدة اذا احكامهم مختلفة فان كتب وهو متول من جهة الحاكم او وصي من جهة الحاكم ولم يسم الحاكم الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة التولية صارت معلومة ويعرف ذلك القاضي بالنيظر في التاريخ وكذا اذا لم يكتب اسم الواقف في كتاب الاجارة ولم يعرفه قالوا يجوز . انتهى

مسائل الاضحية

مطلب
المعتبر في الاضحية مكان
المذبوح

فائدة: *المعتبر في الاضحية مكان المذبوح لا مكان المالك (كذا في اضحية الخاتمة) بيانه رجل ذهب الى السواد ووكل آخر ان يضحي عنه في المصر فذبح الوكيل قبل صلاة العيد لا يجوز وان كان من اهل السواد فذهب الى المصر ووكل في السواد من

يذبح عنه فدبح الوكيل قبل صلاة العبد صرح لان المتعبر
مكان المذبح لا المالك

﴿فائدة﴾ لا تجب الاضحية على الصغير كان له مال
او لم يكن على ما عليه الفتوى (كذا في اضحية الخانية)
بيانه صغير لا مال له فليس بواجب على ابيه ان يضحي
عنه وان كان يستحب وان كان للصغير مال فعنه
روايتان والفتوى على عدم الوجوب ولو فعل الاسباب
الوصي فدبح عنه لا يضمن والمجنون والمعتوه بمنزلة الصبي
(كذا افادة هناك)

﴿قاعدة﴾ اذا ثبت هلال ذي الحجة عند المحاكم
فصلوا وذبحوا ثم تبين الخطأ صححت الصلاة والذبح كذا
في اضحية الخانية آخر الباب

﴿فائدة﴾ لا يجوز من الابل والبقر والمعز في
الاضحية الا التي (كذا في الحل المذكور من الخانية)
ثم قال النبي من الابل ما اتى عليه خمس سنين وطعن
في السادسة والثني من البقر ما اتى عليه سنتان وطعن
في الثالثة ومثله الجاموس والثني من الغنم والمعز
ما تمت له سنة وطعن في الثانية ويجوز الجذع العظيم من

مطلب

لا تجب الاضحية على
الصغير ولو كان له مال

مطلب

ثبت الهلال عند المحاكم
فصلوا وذبحوا ثم تبين
الخطأ

مطلب

لا يجوز الا التي في الاضحية
من الابل والبقر والمعز

الضأن وهو عند الفقهاء ما أتى عليه أكثر الحول وإذا
طعن في الشهر السابع يجوز إذا كان عظماً سمياً بحيث
لوراه إنسان بحسبه ثنياً

﴿فائدة﴾ الاتي من الابل والبقر افضل من الذكر
(كذا فيما يجوز من الضحايا من الخائنة) وكذلك
الخصي من الضأن افضل والشاة افضل من سبع بقرة
إذا استويا في القيمة واللحم

﴿فائدة﴾ إذا استوت الاجناس في القيمة واللحم
فافضلها اطيبها لحماً (كذا في الفصل المذكور من
الخائنة)

﴿فائدة﴾ الاضحية عن الميت من مال المضحى
جائزة (كذا في الحل المذكور) وله أن يتناول منها وما
ان كانت من مال الميت بامر يُلزمه التصديق بلحمها
(كذا افاده في الحل المذكور)

﴿فائدة﴾ يجوز في الاضحية بيع المأكول بالمأكول وبيع
غير المأكول بغير المأكول ولا يجوز العكس في صورتين
(كذا في فصل الانتفاع من الخائنة) بيانه لو باع من
الاضحية بعد ما ضحى بها لحماً منها بلحم من غيرها او

مطلب
الاتي من الابل والبقر
افضل من الذكر

مطلب
إذا استوت الاجناس
فافضلها اطيبها لحماً

مطلب
الاضحية عن الميت

مطلب
يجوز في الاضحية بيع
المأكول بالمأكول

يخلدها جراباً له جاز بخلاف العكس فإنه لا يجوز
 ﴿فائدة﴾ إذا ضمت يد المضي مع يد القصاب في
 الذبح يجب على كل واحد منها التسمية فإن سي
 أحدهما لا تحل (كذا في المحل المذكور من الخانية)
 وكذا لو علم صاحب الشاة أن التسمية شرط لكنه ظن
 أنها تكفي من القصاب فإنها لا تحل (كذا إفاده في
 المحل المذكور)

مطلب

إذا ضمت يد المضي
 مع يد القصاب في الذبح

﴿مسائل الصيد﴾

﴿فائدة﴾ ما كان يخالط من الطير بين الطاهر
 والنجس لا باس به عند الامام (كذا في الخانية اول
 كتاب الصيد) ونصه عن ابي يوسف قال سألت
 ابا حنيفة عن العتق فقال لا باس به فقلت انه
 ياكل النجاسات فقال انه يخالط النجاسات بشيء آخر
 فكان الاصل عنده ان ما يخالط كاللدجاج لا باس به
 وقال ابو يوسف يكن العتق كما تكن الدجاجة
 المختلطة . انتهى

مطلب

الطير الذي يخالط بين
 الطاهر والنجس

مطلب

لا يؤكل مما في البحر
 سوى السمك

﴿فائدة﴾ لا يؤكل مما في البحر سوى السمك

بأنواعه (كذا في الخانية من المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ السمك ان مات بسبب حادث حل
أكله وإن مات خنق أنه لا بسبب ظاهر لا يحل أكله
عندنا (كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

السمك ان مات بسبب
حادث

﴿قاعدة﴾ كل ما خرق وانهر الدم حل ما يصاد به
(كذا في الخانية) والمراد أنه اذا مات قبل ان يدركه
ولم يقعد عن طلبه وما يصطاد بالرصاص والرش
وهو ما يصب منه ويسى بالخردق في زماننا حكمه
كذلك لأنه خارق مريق الدم بقوة قاذفة آياه وليس
ذلك دون السهم وإن قال بعضهم بعدم حله لأنه لم
يقف على حقيقة قوته فظن منهم البعض أنه يقتل
بأحراقه فقال لا يجوز وظن بعضهم أنه يقتل ويخرج
بثقله فقال لا يجوز ولم يتصور ما الثقل الذي في حبة
الخردق حتى تقتل أو تخرج وعشرون منها لا تبلغ درهماً
مع أنهم قالوا لا يحل صيد البندق والمعرّض والمجر
والعصا وإن جرح لأنه لا يخرق بل يدق دقاً أي لا قوة
له على النفاذ إذا رمي به مع أنهم قالوا لو طوّل وحّد
مارمي به حل قال في الخانية ولا يحل صيد البندق

مطلب

كل ما خرق وانهر الدم

والبحر والمعارض والعصا وما اشبه ذلك وإن جرح
لأنه لا يخرق إلا أن يكون شيء من ذلك قد حدد
وطول كالسهم وأمكن أن يدمي فإذا كان كذلك
وخرق مجده حل أكله . انتهى * فالمدار على انهيار الدم
والخرق لا الدق وهذا هو الفارق . وقد أفتى علامة
الديار الرومية المرحوم علي أفندي بذلك وجعل
الرصاص كالسهم في فتاويه ونصه (زيد صياد أكل
حلال أولان صيده بسملة أيله توفنك اتوب صيدي
جرح ايدوب دوشوردكن صكره زيد وارنجه صيد اول
جرحدن هلاك اولغله ذبح ايلسه قنديغتك جرحندن
هلاك اولديغي معلوم اوليجق اكل حلال اولورمي
الجواب اولور) وقد أشبعنا الكلام على ذلك مع زيادة
القول في فتاويننا فارجع اليها إن أردت

* قاعدة * ما أبين من الصيد كميته (كذا في صيد
الخائنة) بيانه رجل ضرب ظيماً بسيفه فأبان منه عضواً
أكل سوى العضو الذي أبانه فإن كان ذلك
العضو تعلق ولم يبين فإن كان بحيث يمكن اتصاله لو
عاش أكل وإلا فلا وإن قطع الصيد نصفين أكل

مطلب
ما أبين من الصيد
كميته

طولا كان او عرضا متساويا وان كان اكثره من جهة
رأسه اكل ما كان من جهة الرأس وحرم الباقي وان
كان اكثره من جهة العجز اكل كله حيث صار كالذبح
(كذا اخذاه في المحل المذكور)

مطلب
اذا اجتمع المحل مع
المحرم غلب المحرم

قاعدة * اذا اجتمع المحل مع المحرم غلب المحرم
(كذا في صيد الخائنة) بيانه مسلم عجز عن مد قوسه
فاعانه المجوسي ثم رمى به صيدا لا يؤكل وكذلك لو
اخذ المسلم سكيناً فاخذ المجوسي بيده واعانه على الذبح
حرم ومثله اعانة كلب غير معلم لمعلم فاخذه الكلب المعلم
بخلاف اعانة المجوسي الكلب المعلم فاخذه لان الاعانة
تكون بين الكلبين لا بين الكلب والادمي (الكل من
المحل المذكور)

مطلب
منزوك التسمية نسيانا

قاعدة * منزوك التسمية نسيانا بجل (كذا في
الخائنة من الصيد سواء كان مرسلأ سهما او طائرا
او كلبا)

مطلب
اكل الكلب وما اشبهه
من الصيد

قاعدة * اذا اكل الكلب وما اشبهه من الصيد
حرم بخلاف البازي وما شابهه (كذا في صيد
الخائنة) قال لان البازي لا يقبل التعليم على وجه

يدع فيه الاكل

﴿فائدة﴾ الذكاة فري الاوداج الاربعة وهي الحلقوم والمرى والعرقان اللذان بينهما الحلقوم والمرى (كذا في اول ذكاة الخانية) ثم قال فان قطع ثلاثة منها حل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قطع الحلقوم او لم يقطع وشرط ابي يوسف قطعه مع المرى واحد الودجين

﴿فائدة﴾ كل مذبوح علمت حياته عند الذبح اكل تحرك او لم يتحرك خرج الدم او لم يخرج وان لم تعلم الحياة ولكن تحركت وخرج منها الدم بعد الذبح فانها تحل (كذا في ذكاة الخانية)

﴿فائدة﴾ حركة المذبوح بعد الذبح وان لم تعلم حياته تحلله (كذا في المحل المذكور من الخانية) ومثله خروج الدم من الذبيحة قال وان لم تتحرك وخرج منها دم مسفوح توكل وان لم تتحرك ولو لم يخرج منها دم لا توكل وان تحركت ولم يخرج منها دم اكلت لان الحركة وخروج الدم علامة الحياة وان ضمت فهاها اكلت بخلاف فتحه وان غمضت عينها اكلت بخلاف فتحها وان

مطلب

الذكاة فري الاوداج الاربعة

مطلب

ما علم حياته عند الذبح اكل

مطلب

حركة المذبوح بعد الذبح

قبضت رجلها اكلت بخلاف بسطها ولن قام شعرها
 اكلت بخلاف ما اذا نام وهذا كله اذا لم تعلم حياتها
 وقت الذبح وان علمت حياتها وقت الذبح اكلت على
 كل حال انتهى والمراد سواء خرج دم او لا تحركت
 او لا اذ كل من الحركة وخروج الدم علامة يستدل بها
 على الحياة عند عدم العلم بها

مطلب
 اذا بقر الذئب بطن شاة

﴿فائدة﴾ اذا بقر الذئب بطن شاة وبقي فيها حياة
 وذبحت نوكل (كذا في الحاشية من المحل المذكور)
 ونصه شاة بقر الذئب بطنها وبقي فيها من الحياة ما يبقی
 في الذبوح بعد الذبح على قول أبي يوسف ومحمد لا
 تعتبر تلك الحياة حتى لو ذكاهها لا تحل واختلاف
 المشايخ على قول أبي حنيفة رحمهم الله تعالى فذكر
 الطحاوي وابو الليث رحمهما الله تعالى انها معتبرة حتى
 لو ذكاهها تحل وذكر شمس الائمة السرخسي اذا علم انها
 كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت الحياة فيها
 يتوهم بقاؤها او لا يتوهم وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 ان كان يتوهم انها تعيش يوماً او اكثر من يوم تحل
 بالذكاة وروي عنه انها ان كانت يتوهم بقاء الحياة فيها

أكثر من نصف يوم تحل والأفلا لان مادون ذلك
اضطراب المذبح ودوي عن محمد رحمه تعالى اذا بقر
الذئب بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه
لا يتوهم ان تعيش بما بقي فيها من الحياة والفتوى على ما
ذكرنا لابي حنيفة رحمه الله تعالى أولاً . انتهى

مطلب

المرأة والصبي العاقل
واهل الكتاب في الذبح
كالمسلم

✽ فائدة ✽ المرأة والصبي العاقل واهل الكتاب في
الذبح كالمسلم (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ونصه
المرأة المسلمة والكتانية في الذبح كالرجل وكذا الصبي
الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية
فتصح تسميته كما يصح اسلامه وان كان لا يعقل لا تحل
وبوكل ذبيحة الاخرس مسلماً كان او كثنياً وكذا
ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وان كان الكثناني
حرياً الا ان يسمع منه انه يسي عليها المسيح ولا تحل
ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة
الجوسي حرام وان تهودا وتصر توكل لانه يقر على ما انتقل
اليه والغلام اذا كان احد ابويه نصرانياً والاخر مجوسياً
وهو يعقل الذبح توكل ذبيحته وصيده عندنا وقال
الشافعي رحمه الله تعالى لا تؤكل . انتهى

مطلب

ذكر اسم الله باي صيغة
كان كاف

﴿فائدة﴾ ذكر اسم الله تعالى مع التصد على الذبيحة
باي صيغة كان كاف في الحل (كذا في الحل المذكور
من الخانية) فلو قال الحمد لله او سبحان الله او الله
اكبر مع القصد للذبح كفي اما اذا لم يكن له قصد الذبح
بل لامر آخر لا تحل

﴿مسائل الوديعة﴾

مطلب

الرد الصريح في الوديعة
ناف للضمان

﴿فائدة﴾ الرد الصريح في الوديعة ناف للضمان
(كذا في الخانية اول كتاب الوديعة) بيانه رجل وضع
ثوبه بين يدي آخر وقال هو وديعة عندك فقال
ذلك الآخر لا اقبل ثم ذهبوا وضاع الثوب لا يكون
ضامنا بخلاف ما اذا وضع ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا
فلم يرد ذلك الآخر صريحا بل سكت وضاع الثوب
فانه يضمن لان هذا ايداع عرفا

مطلب

قول الرجل اين اضع
حاجتي وقول الآخر
في محل كذا

﴿فائدة﴾ قول الرجل اين اضع حاجتي وقول
الآخر في محل كذا ايداع وقبول (كذا في الحل المذكور
من الخانية) بيانه رجل جاء بدابته الى الخان فقال اين
اربطها فاجابه صاحب الخان في محل كذا فاضاعت الدابة

لعدم الحفظ كان صاحب الخان ضامناً لان قول
صاحب الدابة اين اربطها ايداع وقول صاحب الخان
في محل كذا قبول ومثله الحمائي لو قال له الرجل
اين اضع حوائجي فقال هنا فهو الاول سواء وكذلك
اذا وضع حوائجه برأى من الحمائي يكون الحمائي ضامناً
ان لم يكن له ثيابي حاضر (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ قول المودع ذهبت الوديعة ولا ادري
كيف ذهبت ناف للضمان (كذا في الخاتمة في فصل
فيما يضمن المودع) وانقول قوله يمينه والمودع والدلال
في ذلك سواء بخلاف ما لو قال نسيت اين وضعتها
فانه يكون ضامناً وفرق بعضهم بين قوله ذهبت ولا
ادري كيف ذهبت وبين قوله لا ادري كيف ذهبت
فضمن في الثانية دون الاولى قال شمس الائمة السرخسي
رحمة الله تعالى الاصح انه لا يضمن على كل حال (كذا
افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ للمودع ان يدفع الوديعة الى من في عياله ان
كان غير منهم (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم قال
وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكناً معه

مطلب

قول المودع ذهب
الوديعة ولا ادري كيف
ذهب ناف للضمان

مطلب

للمودع ان يدفع
الوديعة الى من في
عياله ان لم يكن منها

كان في نفعته أو لم يكن (كذا افتاده هناك وفسر السكنى
آخر فصل ما يعد تضييعاً فقال ان يدخل كل واحد
منهما على صاحبه بغير اذن بخلاف ما لو كان لكل
مخلق على حدة ومفتاح

مطلب

رد الوديعة الى من في
عيال المودع لا يبرأ

﴿فائدة﴾ رد الوديعة الى من في عيال المودع لا
يبرأ (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم نقل بعده
قولاً بالبراءة ولم يرجح غير انه قدم الاول فكان عليه
المعول كما هو عادته

مطلب

الاب والوصي والفاضي
يكون الابداع

﴿فائدة﴾ الاب والوصي والفاضي يكون الابداع
(كذا في المحل المذكور من الخاتمة) وذكر اشياء اذا
ملكها الانسان فليس له ان يملك غيره لا قبل القبض
ولا بعده وتأتي مرتبة منها

مطلب

المرتهن لا يملك ان يرهن
بغير اذن الراهن

﴿فائدة﴾ المرتهن لا يملك ان يرهن بغير اذن
الراهن (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) فان فعل
وهلك الرهن كان ضامناً والراهن بالخيار ضمن ايها
شاء فان ضمن الاول لا يرجع على احد وان ضمن الثاني
رجع على الاول

مطلب

المودع لا يملك
الابداع عند الاجني

﴿فائدة﴾ المودع لا يملك الابداع عند الاجني

(كذا في المحل المذكور) وهي من المسائل التي حدثناك عنها

﴿ قاعدة ﴾ الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره
(كذا في المحل المذكور من الخانية) وهذا مقيد فيما اذا
لم ياذن له الموكل اما اذا اذن له فيصع

﴿ فائدة ﴾ المستاجر ملبوساً او مركوباً لا يملك
ايجار غيره (كذا ذكره في المحل المذكور من الخانية)
﴿ فائدة ﴾ المستعير ملبوساً او مركوباً ليس له ان
يعير (كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ المضارب لا يدفع الى غيره مضاربة الا
باذن (كذا في المحل المذكور من الخانية) وله ان
يشارك عناناً كما له ان يبضع

﴿ فائدة ﴾ المستبضع لا يملك الابضاع قال في المحل
المذكور من الخانية فان ابضع وهلك فرب المال
ان يضمن ايهما شاء وان سلم وحصل ربح كان كله
لرب المال

﴿ فائدة ﴾ المستبضع لا يملك الابداع (كذا في
المحل المذكور من الخانية)

مطلب
الوكيل بالبيع لا يملك
ان يوكل غيره

مطلب
المستاجر ملبوساً او
مركوباً لا يملك الاجار
من غيره

مطلب
المستعير ملبوساً او
مركوباً لا يملك ان يعير

مطلب
المضارب لا يدفع لغيره
مضاربة الا باذن

مطلب
المستبضع لا يملك
الابضاع

مطلب
المستبضع لا يملك
الابداع

مطلب

المودع اذا عاد الى
الوفاق

﴿فائدة﴾ المودع متى عاد الى الوفاق خرج عن
الضمان (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل
لودع عند آخر ودیعة فدفعها المودع الى اجني ثم
اخذها بعد ذلك وهلك برئ من الضمان لما قلنا

مطلب

المرتبه اذا عاد الى
الوفاق

﴿فائدة﴾ المرتبه متى عاد الى الوفاق خرج عن
الضمان (كذا افاده في الخانية في فصل فيما يضمن
المودع) بيانه رجل رهن عند آخر ثوباً فرهته المرتبه
عند بكر ثم اقتكه منه ورجع به فهلك بعد ذلك عنده
برئ عن الضمان

مطلب

خالف في الاجارة
والاعارة ثم عاد الى
الوفاق لا يبرأ

﴿قاعدة﴾ الاجارة والاعارة اذا خالف فيها ثم
عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان (كذا في الفصل
المذكور من الخانية) بيانه رجل استأجر واستعار ثم
فعل ما لا يملكه بان استأجر دابة فاعارها او أجرها
او استعارها فاعارها ثم عاد الى الوفاق بان رجعت
اليه وهلكت فانه يضمن

عبد المودع اذا اتلف
الوديعة

﴿فائدة﴾ عبد المودع اذا اتلف الوديعة كان
لصاحبها بيعه في دينه (كذا في المحل المذكور من
الخانية) ثم ذكر لو ان مولى العبد باعه قبل ان يستوفي

رب الوديعة حقه وفصل في المسألة ونصه رجل
اجلس عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع فسرقت ثم
وجد المولى بعضها في يد عبده وقد اتلف البعض فباع
المولى العبد فان كان لصاحب الوديعة بينة على ان
العبد سرق الوديعة واتلفها فهو بالخيار ان شاء اجاز
البيع واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه هو في
ديته لانه ظهر ان المولى باع عبداً مديوناً وان لم يكن
له بينة فله ان يحلف مولاه على العلم فان حلف لا يثبت
الدين وان نكل فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك
كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينه سواء وان انكر
المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن
ياخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر في حق المولى
دون المشتري . انتهى

﴿قاعدة﴾ كل من له ان يعير كان له ان يودع
ومن لم يكن له ان يعير ليس له ان يودع (كذا في
المحل المذكور) ثم قال وذكر شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى ان المستعير لا يملك الايداع مطلقاً ولو
فعل كان ضامناً

مطلب
من له ان يعير له ان
يودع

﴿فائدة﴾ للمرأة ان تتناول النفقة من وديعة الزوج عند رجل ان كانت ما يصلح للنفقة والرجل مقر بالوديعة والنكاح بشرط امر القاضي (كذا افاده في المحل المذكور من الخائية) ثم فسر ما يصلح للنفقة فقال اذا كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات كطعام او كسوة ثم قال بعدها والدين اذا كان للغائب على رجل والغريم يقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة . انتهى * وإنما قيدنا اعتراف الرجل بالوديعة والنكاح لانه لو كان منكراً كان القول قوله ولا يمين عليه اذ لا خصومة واليمين يعتمد صحة الدعوى كما مر فلا تنس وقلنا بشرط امر القاضي لانه لو دفع بلا امر القاضي كان ضامناً قريباً كان او اجنبياً

﴿فائدة﴾ دفن الوديعة في محل محفوظ بالباب ليس بتضييع لها (كذا افاده في المحل المذكور) فاذا دفن المودع الوديعة في داره او بستانه المحفوظين ثم نسي محلها لا يكون ضامناً

مطلب

للراة اخذ النفقة من وديعة زوجها ان كانت ما يصلح لها

مطلب

دفن الوديعة في محل محفوظ بالباب ليس بتضييع لها

﴿فائدة﴾ إذا أكره المودع على دفع الوديعة بثلف
عضو برئ عن الضمان والأفلا (كذا في الخانية في
فصل ما يعد تضييعاً)

﴿فائدة﴾ مودع اثنين ليس له أن يدفع لاحدهما
بغية الآخر (كذا إفاده في الفصل المذكور) ونصه
ثلاثة أودعوا رجلاً ما لا وقالوا لا تدفع المال إلى واحد
منا حتى نخضر جميعاً فدفع إلى أحدهم سهمه قال أبو
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في القياس يكون ضامناً
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاستحسان لا
يضمن . انتهى * وقال في الفصل قبله رجلان أودعا
ثوباً عند آخر وقال لا تدفع إلا الساجيعاً فدفع إلى
أحدهما كان ضامناً قولاً واحداً والفرق بين المسائلتين
ظاهر

﴿فائدة﴾ كل ما كان أمانة لا يصير مضموناً بتغير
الوصف (كذا إفاده في الفصل المذكور من الخانية)
بيانه رجل أودع عند إنسان ألف درهم ثم إن صاحب
الوديعة أقرض الوديعة المذكورة من المودع قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى لا تخرج ألف من الوديعة حتى

مطلب
إذا أكره المودع دفع
الوديعة

مطلب
مودع الاثنين ليس له
أن يدفع إلى أحدهما

مطلب
ما كان أمانة لا يصير
مضموناً بتغير الوصف

تصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل
يده اليها لا يضمن ثم قال وكذلك في كل ما كان
اصله امانة ومثله لو قال المودع لصاحب الوديعة
ايذن لي ان ابيع واشتري لانه مؤتمن (كذا افاده)

﴿مسائل العارية﴾

﴿فائدة﴾ للمستعير ان يعير ما لا يتفاوت فيه الناس
(كذا اول كتاب العارية من الخاتمة)

﴿فائدة﴾ رد العارية مع من كان في عيال المستعير
براءة عن الضمان (كذا في الخاتمة من المحل المذكور)
وقد مر تفسير من يكون في العيال فارجع اليه في
الوديعة

﴿فائدة﴾ رد العارية الى من كان في عيال المعير
براءة عن الضمان (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)
ومثله رد المغصوب الى من كان في عيال المغصوب
منه على اختيار خواهر زاده (كذا افاده في المحل
المذكور) بشرط قدرته على الحفظ

﴿فائدة﴾ للمعير ان يسترد العارية متى شاء (كذا

مطلب

للمعير ان يعير ما لا
يتفاوت فيه الناس

مطلب

رد العارية مع من كان
في عيال المستعير براءة
عن الضمان

مطلب

رد العارية الى من في
عيال المعير

مطلب

للمعير ان يسترد العارية
متى شاء

في الحل المذكور من الخانية) قال سواء كانت الاعارة
مطلقة او موقنة لانها غير لازمة

مطلب

اعارة الارض للبناء
والغرس جائزة

* فائدة * اعارة الارض للبناء والغرس جائزة
(كذا في الحل المذكور) ونصه رجل استعار من آخر
ارضا لبنني فيها او يغرس نخلا فاعارها صاحب الارض
لذلك ثم بدا للمالك ان ياخذ الارض كان له سواء
كانت الاعارة مطلقة او موقنة لانها غير لازمة ثم اذا
كانت الاعارة مطلقة فرجع المعتبر لا يضمن للمستعير
شيئا ويكون للمستعير غرسه وبنائه ولو كانت الاعارة
موقنة بان قال اعرتك هذه الارض عشر سنين لغرس
فيها او تبني ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان
ضامنا للمستعير قيمة البناء والغراس قائما يوم الاسترداد
عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع بناءه وغراسه ولا
يضمنه القيمة كان له ذلك اذا كان رفعها لا يضر
بالارض فان كان يضر كان لصاحب الارض ان يملك
الغراس والبناء بالقيمة . انتهى . ومراده بالضرر كما
فسره في الوقف عند ذكر هذه المسألة بان تتعطل
الارض بسبب الحفر فارجع اليه هناك

مطلب

موت المعبر أو المستعير
مبطل للأعارة

مطلب

مؤنة رد العارية على
المستعير

﴿فائدة﴾ موت المعبر أو المستعير مبطل للأعارة (كذا في
الحل المذكور) قال وإذا مات المستعير أو المعبر تبطل
الأعارة كما تبطل الإجارة بموت أحد المتعاقدين

﴿فائدة﴾ مؤنة رد العارية على المستعير (كذا في
الحل المذكور من الخانية) قال رجل استعار دابة
من آخر عارية مؤقتة فلم يردها على صاحبها بعد مضي
الوقت حتى هلكت بضمن قيمتها لأن رد العارية على
المستعير ومؤنة ردها عليه وفي الوديعة تكون على
صاحبها وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الإجارة
تكون على الآجر (كذا إفاده)

مطلب

رجوع المستعير إلى
الوفاق لا يفي الضمان

﴿فائدة﴾ رجوع المستعير إلى الوفاق لا يفي الضمان
(كذا في الخانية من الحل المذكور) بيانه رجل استعار
من رجل دابة عارية مؤقتة وسعى مكانا معلوما فجاوز
ثم ردها إلى المكان المعين المأذون به فهلك بعد ذلك
في يده كان ضامنا لما في الوديعة إذا اليسها حتى ضمن
ثم خلع وعاد إلى الوفاق فهلك بعد ذلك في يده عن
الضمان وقد مر في الوديعة

مطلب

شرط الضمان على المستعير
باطل

﴿فائدة﴾ شرط الضمان على المستعير باطل (كذا

في المحل المذكور من الخيانة) قال رجل اعار شيئاً
وشرط ان يكون المستعير ضامناً ان هلك في يده لا يصح
هذا الضمان ولا يكون ضامناً عندنا

﴿فائدة﴾ للمستعير مطلقاً ان يعبر تفاوت او لم
يتفاوت (كذا افاده في المحل المذكور) قال رجل
استعار حماراً في الرستاق الى البلد فلما اتى البلد لم يتفق
له الرجوع فسلم الحمار لرجل لينذهب به الى الرستاق
ويسلمه الى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا ان
كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان
ضامناً بالدفع الى غيره وان استعار مطلقاً لا يكون
ضامناً لان في الاعارة المطلقة المستعير ان يعبر غيره سواء
كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس في الانتفاع به
كالركوب واللبس او لا يتفاوت كسكنى الدار والحمل
وان كانت ليركب المستعير بنفسه فدفع الى غيره كان
ضامناً لان في هذا الوجه ليس له ان يعبر غيره فليس له
ان يدفع الى غيره وهذا قول من يقول ان المستعير لا
يملك الابداع ولو قال المعير لا تدفع الى غيرك فدفع الى
غيره كان ضامناً على كل حال انتهى فظهر من هذا ان

مطلب
المستعير ان يعبر
مطلقاً

الفائدة اول الباب مقيدة في العارية المقيدة فلتكن
على ذكر منك

﴿فائدة﴾ المستعير في المطلقة بملك الابداع (كذا
افاده آخر الفصل المذكور من الخاتمة) قال رجل
استعار من رجل دابة فحضرت الصلاة فدفعها الى غيره
ليمسكها فضاعت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى ان كان المستعير شرط في
العارية ركوب نفسه كان ضامناً لانه لا يملك الاعارة فلا
يملك الابداع وان لم يكن كذلك لا يضمن لانه يملك
الاعارة في هذا الوجه فيملك الابداع وذكر محمد رحمه
الله تعالى في السير ان المستعير اذا اودع عند من ليس
في عياله كان ضامناً والله تعالى اعلم

﴿فائدة﴾ الصبي المأذون اذا اعار ماله صحت
اعارته (كذا ذكره في الخاتمة في فصل المستعير اذا لم
يدفع بعد الطلب)

﴿فائدة﴾ اذا هلك الرهن حال الاستعمال
بالاذن لا يهلك بالدين (كذا افاده في الخاتمة في
الفصل المذكور) ونصه رجل رهن عند رجل خاتماً

مطلب

المستعير في المطلقة
بملك الابداع

مطلب

الصبي المأذون اذا
اعار ماله صحت

مطلب

اذا هلك الرهن
بالاستعمال بالاذن

وقال للمرتهن تختم به فتختم به وهلك الخاتم لا يهلك
بالدين ويكون الدين على حاله لأنه صار عارية ولو أنه
تختم به ثم أخرجه وهلك بعد ذلك يهلك بالدين لأنه
عاد رهناً . انتهى * يؤخذ من هذا أن الرهن ينقلب
عارية كما هو ظاهر

﴿فائدة﴾ نفقة المستعار تكون على المستعير (كذا
في الخاتمة من المحل المذكور) قال ولو استعار رجل
من رجل عبداً فطعام العبد يكون على المستعير لأن
نفقة المستعار تكون على المستعير وطعام الوديعة على
المالك . انتهى

﴿قاعدة﴾ العلم بالرضا ينفي الحرمة (كذا في
الخاتمة آخر الفصل المذكور) قال رجل دخل كرم
صديق له وتناول شيئاً بغير أمره قال نصير رحمه الله
تعالى أن كان يعلم أن صاحب الكرم أوعلم بذلك لا
يبيالي ولا يمنعني أرجو أن يكون لا بأس به . انتهى

﴿مسائل اللقطة﴾

﴿فائدة﴾ رفع اللقطة لصاحبها أفضل من تركها

مطلب
نفقة المستعار

مطلب
العلم بالرضا ينفي الحرمة

مطلب
رفع اللقطة لصاحبها
أفضل من تركها

(كذا في الخانية اول كتاب اللقطة) ونصه رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة علمائنا وقال بعضهم يحل رفعها وتركها افضل وقالت المتقشفة لا يحل رفعها والصحيح قول علمائنا رحمهم الله تعالى خصوصاً في زماننا سواء كانت اللقطة دراهم او اودنانير او عرضاً او شاة او حماراً او بغلاً او فرساً او ابلاً (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ الملتقط اذا انفق على اللقطة من مال نفسه ان كان ذلك بامر القاضي يرجع على صاحبها والا فلا (كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿فائدة﴾ الملتقط اذا شهد حين الرفع انه يدفعها لصاحبها كانت امانة وان لم يشهد كان غاصباً (كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى هي امانة على كل حال

﴿فائدة﴾ لا يجبر الملتقط على الدفع الى المحلى (كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل وجد لقطة فاتي آخر وذكركه جميع حلاها فقال الملتقط لا اسلمها الا ببرهان شرعي اي البينة لا يجبر على الدفع

مطلب

انفق الملتقط على اللقطة من ماله

مطلب

اشهد الملتقط حين الرفع انه يدفعها لصاحبها

مطلب

لا يجبر الملتقط على الدفع الى المحلى

لأنه لو دفعها له بغير قضاء ثم جاء آخر وادعاهما وكانت
هلكت بضمنها المالك

﴿فائدة﴾ رفع البعري يكون للأخذ ان لم يكن المحل
مهيئاً لذلك (كذا ذكره في الخانية من المحل المذكور)
وبهذا ظهر ان الأخذ ان كان من محل أعد لهذا بان
حجر او بني له حوائط فليس له الأخذ وان كان من
الفلاة فيكون ذلك للأخذ

مطلب
رفع البعري يكون للأخذ

﴿فائدة﴾ تناول الثمار الساقطة تحت الأشجار خارج
المصر اذا كانت مما لا يبقى يسعه اخذها ما لم يعلم النهي
(كذا في الخانية من المحل المذكور) ثم قال وان كانت
على الأشجار فلا فضل ان لا يأخذ إلا ان يعلم انهم لا
يشحون فله الأكل دون ان يحمل (كذا في المحل
المذكور)

تناول الثمار الساقطة
تحت الأشجار خارج
المصر

﴿فائدة﴾ المزارع اذا التقط السنابل بعد ما حصد
الزرع وجمعه كانت له خاصة (كذا في الخانية من
المحل المذكور) لأنه لو لم يلتقطها ذاك التقطها الفقراء
﴿فائدة﴾ الملتقط اذا اعاد اللقطة الى محلها برئ
عن الضمان (كذا في المحل المذكور) ثم قال ولم يفصل

مطلب
المزارع اذا التقط
السنابل
مطلب
الملتقط اذا اعاد اللقطة
الى محلها

في التكتات بين ما اذا تحول عن ذلك المكان واعادها
وبين ما اذا احادها قبل ان يتحول قال الفقيه ابو
جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا اعادها قبل ان
يتحول اما اذا التحد بعدما تحول يكون ضامناً واليه
اشار الحكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا اذا
اخذ اللقطة ليعرفها فان اخذها لياكلها لا يبرأ عن
الضمان ما لم يذبحها لصاحبها لانه كان غاصباً . انتهى
* فائدة * الغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك
من كل وجه (كذا في الحاشية من المحل المذكور) ثم
قال وقيل على قول زعفر رحمه الله تعالى يبرأ عن
الضمان فيما لو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها
في مكانها على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى يكون
ضامناً وعلى قول زعفر لا يكون ضامناً . انتهى

مطلب

الغاصب لا يبرأ الا
بالرد على المالك

* فائدة * الفسخ لصاحب الاثني (كذا في الحاشية
من المحل المذكور) قال ولو كان له حمام فحماه حمام
آخر وفسخ فالفسخ يكون لصاحب الاثني لانه تبع ملكه
ويمكن امتلاك الحمام ان كان يضر بالناس . انتهى
* فائدة * لا خصومة بين الملتقطين (كذا في

مطلب

الفسخ لصاحب الاثني

مطلب

لا خصومة بين
الملتقطين

الخاتمة من الحبل المذكور) سبانه رجل وجعل لقطه
فضاحت منه ثم وجدها في يد آخر لا خصومة بينه
وبين المنتقط الثاني ثم قال بخلاف الوديعه فإنه يكون
لهم ان يأخذها من الثاني لان في الملقطة الثاني كالاولى
وليس الثاني كالاولى في ثبوت اليد في الوديعه (كذا
فاده).

فائدة: الانفاق بامر القاضي كالايفاق بامر
المالك (كذا في الحبل المذكور من الخاتمة) سبانه
رجل القبط شافوا بعضاً فامر القاضي لن ينفق من
ماله في العلف فانفق ثم ماتت واتي بعد ذلك صاحبها
كان له ان يرجع بما انفق لان الانفاق بامر القاضي
كالانفاق بامر المالك

فائدة: اذا اختلف المنتقط والمالك فقال
المالك غصبها وقال الآخر لقطه وكانت هلكت كن
القول قول المالك فيضمن المنتقط وان انفق على
اللقطة واختلفا في اخذها ليردها فكذلك عند اي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون ضامناً الا ان يقيم
البينة على الاشهاد للرد فان لم يكن بينة قلل ابن

مطلب
الانفاق بامر القاضي
كالانفاق بامر المالك

مطلب
اختلف المنتقط
والمالك

يوسف رضى الله تعالى القول قول الملقط بيمينه انه ما
اخذها الا ليعرفها ولا يكون ضامنا (كذا افاده)

﴿ مسائل اللقيط ﴾

﴿ فائدة ﴾ نفقة اللقيط وجبايته في بيت المال
(كذا في الخانية اول كتاب اللقيط) ولو ترك ارثا
بموته فهو لبيت المال ايضا

مطلب
نفقة اللقيط وجبايته في
بيت المال

﴿ فائدة ﴾ اللقيط حر مسلم (كذا في المحل المذكور
من الخانية) حتى لو مات قبل ان يعقل يصلى عليه
﴿ قاعدة ﴾ لا يملك الملقط على اللقيط تصرفا وليس
له سوى الحفظ (كذا في الخانية من المحل المذكور)
فلا يملك بيعا ولا شراء ولا نكاحا وليس له ان يخنه
فان فعل وهلك كان ضامنا (كذا افاده)

مطلب
اللقيط حر مسلم
مطلب
الملقط لا يملك على
اللقيط تصرفا

﴿ مسائل الحظر والاباحة ﴾

﴿ فائدة ﴾ اشترى بالدرهم المغصوبة طعاما ولم
يضع العقد اليها حل الاكل منها (كذا في اول حظر
الخانية) ثم قال اذا اضاف العقد اليها كرم له ان ياكل

مطلب
اشترى بالدرهم
المغصوبة طعاما ولم
يضع العقد اليها

الربط لم يغير هذا إذا تعد الثمن منها وإن نقدته من ماله لا يمكن

﴿ قاعدة ﴾ الأصل في الأشياء الإباحة (كذا في المحل المذكور من الخائنة) قال رجل دخل على سلطان فقدم إليه شيئاً من المأكول قالوا إن أكل منها لا بأس اشتراه بالثمن أو لم يشتريه إلا أن هذا الرجل إن كان يعلم أن السلطان غصبة بعينه فإنه لا يحل له أن يأكل من ذلك ثم قال بعد ذلك ولأنه لم يعلم بالحرمة والأصل في الأشياء الإباحة (كذا إفادة)

﴿ فائدة ﴾ كل مسلم دعي إلى دار كتابي حل له أن يذهب ويأكل (كذا في المحل المذكور من الخائنة) قال لأن هذا نوع من البر وأنه ليس بمجرم بل هو مندوب ﴿ فائدة ﴾ الأفضل لمن لا يحل له أخذ الصدقة أن لا يقبل جائزة المظان (كذا في الخائنة من المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ للمعلم أخذ أجر مثله في زماننا (كذا في المحل المذكور) مراده بذلك معلم الأولاد القرآن قال وحكي عن أبي الليث الحافظ رحمه الله تعالى قال

مطلب
الأصل في الأشياء
الإنشائية

مطلب
مسلم دعي إلى دار
كتابي

مطلب
الأفضل لمن لا يحل
له أخذ الصدقة أن
لا يقبل جائزة

السلطان
مطلب
أخذ الأجرة على
تعليم القرآن

كنت افتي بثلاثة اشياء فرجعت عنها كنت افتي ان لا يجعل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وان لا يجعل للعالم ان يدخل على السلطان وان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا له شيئاً فرجعت عنها . انتهى * قلت . وعله ذلك لما يلزم على الاولى من هجر القرآن . والثانية ما راى ما عليه السلاطين من الظلم لعل ان يردعه العالم . والثالثة ما راى ما عليه اهل القرى من الجهل فلعل ان يكون سبباً لانقاذهم ان لم يكن عن الكل فعن البعض كما ذكر ذلك في غير محل

مطلب

ليس لغني في بيت المال نصيب الا ان يكون عاملاً الخ

﴿فائدة﴾ ليس لغني في بيت المال نصيب الا ان يكون عاملاً او قاضياً وليس للفقيه فيه نصيب الا فقياً فرغ نفسه لتعليم الناس او القرآن (كذا في الخاتمة من المحل المذكور)

مطلب

يجوز اكل ثمر شجرة بارزة للطريق اذا سقط

﴿فائدة﴾ الشجرة اذا كانت بارزة اغصانها الى الطريق وسقط من ثمرها فيه جاز اكله (كذا في المحل المذكور) ونصه وسع في هذا من علماء السلف من لا يشك في ردهم فلا تخالفهم

﴿فائدة﴾ يكره الأكل فوق الشبع (كذا في الخمانية من المحل المذكور)

مطلب
يكره الأكل فوق الشبع

مطلب

يكره التداءي بكل حرام

﴿فائدة﴾ يكره التداءي بكل حرام (كذا في المحل المذكور) قال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم (كذا ذكره)

مطلب

في وضع العين على
المجروح

﴿فائدة﴾ وضع العين على المجروح ان علم فيه شفاء جاز (كذا في المحل المذكور) وذكر كتابة شي من القرآن بالدم على جهة من رعب والكتابة على جلد الميت فقال فيها ان كان في ذلك شفاء جاز ثم قال وعن ابي نصر بن سلام رحمه الله تعالى معنى الحديث التي لا يعلم فيها الشفاء اما اذا علم الشفاء فلا بأس الا ترى ان العطشان يحل له شرب الخمر حال الاضطراب

مطلب

من لم يجب دعوة العرس
بأثم

﴿فائدة﴾ من لم يجب دعوة من اولم لعرس اثم (كذا في المحل المذكور) ثم قال رجل بنى بامرأة ينبغي ان يتخذ ولية ويدعو جيرانه والاقرباء والاصدقاء ويصنع لهم طعاما ويذبح لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اولم ولو بشاة

مطلب

لا بأس بضرب الدف
في العرس

﴿فائدة﴾ لا بأس بضرب الدف في العرس

(كذا في المحل المذكور) وعلى ذلك بالتشهير والاعلان

مطلب
التخاذ الضيافة في ايام
المصيبة مكروه

﴿فائدة﴾ اتخاذ الضيافة في ايام المصيبة مكروه
(كذا في المحل المذكور) قال لانها ايام تأسف فلا
يليق بها ما يكون للسروء وان اتخذوا طعاما للفقراء كان
حسنا اذا كانوا بالغين فاني كان في الورثة صغير لا يتخذ
ذلك من التركة

مطلب
من اظهر النسق في داره

﴿فائدة﴾ كل من اظهر الفسق في داره ينهي للامام
ان يتقدم اليه ابلاء للعذر فان كف عن ذلك لا
يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه
وان شاء اذبه سياطا وان شاء ارجعه عن داره (كذا
في المحل المذكور)

مطلب
ما تنظره المرأة من
الاجني

﴿فائدة﴾ للمرأة ان تنظر من الاجني سوى ما بين
السرة الى ما تحت الركبة (كذا في المحل المذكور من
باب ما يكره من النظر واللمس)

مطلب
ما ينظره الرجل من
الاجنية

﴿فائدة﴾ الرجل ينظر من الاجنية الى وجهها
وكفيها حرا كان او عبدا محبوا كان او لا (كذا في
المحل المذكور) وبعض المشايخ رخصوا في المحبوب

الذي جف ماؤه والأصح أنه لا يرخص (كذا
أفاده)

﴿ فائدة ﴾ الشاهد والمحكم له أن ينظر إلى وجه المرأة
وإن خشي الشهوة (كذا في المحل المذكور)
﴿ فائدة ﴾ تقبيل الرجل شيئاً من رجل مكروه
(كذا في المحل المذكور) ثم قال وهذا عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف على وجه المسرة
دون الشهوة يجوز وكذلك عندهما فلعل الأول محمول
على الشهوة

﴿ قاعدة ﴾ الضرورات تبيح المحظورات فللحجام أن
ينظر فرج البالغ عند الختان ومثله القابلة عند الولادة
ثم قال ولوصي الأب والجد أن يحنن الصغير ويحججه
ويداويه ويبسط قرخته وجراحته ويقبض له الهبة ويشترى
ويبيع ويؤجر داره ويزوج أمته ولا يزوج عبده (كذا
ذكره في المحل المزبور)

﴿ فائدة ﴾ خصاء البهائم جائز بخلاف الآدمي (كذا
في فصل الختان من الخائنة)

﴿ فائدة ﴾ يضمن صاحب الكلب العتور ما جنى

مطلب

للشاهد والمحكم النظر
لوجه المرأة

مطلب

تقبيل الرجل شيئاً من
رجل مكروه

مطلب

الضرورات تبيح
المحظورات

مطلب

خصاء البهائم

مطلب

يضمن صاحب الكلب
العتور

ان تقدموا اليه في ذلك ولا فلا (كذا في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ افتراش الحرير جائز (كذا في المحل المذكور) قال وكذا الوسائد والمرافق والبسط والستور وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكن جميع ذلك

﴿فائدة﴾ يستحب الفرار من كل ما يخشى ضرره كالفرار من البيت الى الفضاء عند الزلزلة والاسراع في جنب الحائط المائل وما اشبه ذلك قال في المحل المذكور خلافا لما قاله بعض الناس من عدم الفرار من الزلزلة بل يستحب ذلك لما روي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مر على هدف مائل فاسرع المشي قيل له انقش من قضاء الله قال عليه الصلاة والسلام فراري من قضاء الله تعالى بقضائه . انتهى * قلت . وخرج عن الفايذة الجهاد كما في شرح السير فان الثبات هناك محتوم

﴿قاعدة﴾ قول الواحد العدل مقبول في الديانات (كذا في الخانية في فضل فيما يقبل فيه قول الواحد)

مطلب

افتراش الحرير جائز

مطلب

يستحب الفرار مما يخشى

ضرره

مطلب

يقبل قول الواحد

العدل في الديانات

ولا تشترط الحرية ولا الذكورة (كذا في الهندية من الفصل المذكور) ثم قال كالأخبار بالحل والحرمه والنجاسة والطهارة

﴿ فائدة ﴾ المستور بمنزلة الفاسق في الاخبار بالديانات (كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان المستور فيه اي في خبر الديانات كالعدل والمأخوذ به ظاهر الرواية لان العدالة شرط وما كان شرطاً لا يكتفى بوجوده من حيث الظاهر . انتهى

﴿ قاعدة ﴾ اذا تعارض خبر الواحد والمثنى واستوى اخذ بقول المثنى (كذا في المحل المذكور من الخانية) كمن دخل على جماعة ياكلون فقال له ثقة هذه ذبيحة مجوسي وهذا شراب داخله خمر واخبره ثقتان بالطهارة والحل فانه يأخذ بقول المثنى لانه مرجح (كذا افاده) ﴿ قاعدة ﴾ حق الله تعالى ثبت بخبر الواحد العدل (كذا في المحل المذكور من الخانية) وذلك كالتفسير لما تقدم وهو القبول في الديانات قال مسلم اشترى لحماً وقبضه فاخبره مسلم انه ذبيحة مجوسي فانه لا يجوز

مطلب

المستور بمنزلة الفاسق في الاخبار بالديانات

مطلب

تعارض خبر الواحد والمثنى

مطلب

يثبت حق الله بخبر الواحد العدل

لأنه ان يأكل ولا يطعم غيره لان المخبر اخبره بمجرمة العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت بخبر الواحد واما بطلان الملك فلا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت المحرمة بطلان الملك فتثبت المحرمة مع بقاء الملك (كذا افاده في المحل المذكور) ﴿قاعدة﴾ قول الواحد العدل حجة في حقوق العباد للتنزه (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل في يده طعام فاذن لغيره بالتناول منه فاخبره عدل ان ذلك الطعام غصب في يده والذي في يده ينكره ويزعم انه له ان تنزه ولم يأكل كان افضل وان لم يتنزه كان في سعة من ذلك لما قلنا

مطلب

قول الواحد العدل
حجة في حقوق العباد
للتنزه

﴿قاعدة﴾ خبر الواحد ولو عبداً او صبيّاً يقبل في المعاملات (كذا في المحل المذكور) كما لو اتى عبد او صبي لرجل بشيء وقال هولك هدية ارسله فلان قال فان اكبر رأيه انه صادق وسعه ذلك لان بعث الهدايا على يد الصبيان والمالِك معتاد

مطلب

خبر الواحد ولو عبداً
او صبيّاً يقبل في
المعاملات

﴿قاعدة﴾ العمل باكبر الرأي جاز (كذا في الخانية من المحل المذكور) وفروع هذه القاعدة اكثر

مطلب

العمل باكبر الرأي
جاز

من ان تحصر على الخصوص في العبادات فان قيل هل
يجوز العمل باكبر الراي في حق الغير كما في حق النفس
قلت يجوز ايضاً في حق الغير للضرورة وصورته ما ذكر
في الخانية وفي شرح الدرر اما ما في الخانية فقال في
الحل المذكور رجل دخل على غيره ليلاً وهو شاهر سيفه
او ما درمحه يسدده نحوه وهو لا يدري انه لص او هارب
من اللصوص فانه يحكم رأيه فان كان في اكبر رأيه انه
لص دخل عليه ليأخذ ماله ويقتله ان منعه وصاحب
المنزل يخاف ان منعه او صاح به يقتله بالمبادرة
بالضرب كان لصاحب المنزل ان يقتله . انتهى

﴿فائدة﴾ ينبغي لمن سمع قارئاً يلحن في القرآن ان
يرده الى الصواب (كذا في فصل التسبيح من الخانية)
ثم قال الا ان يخاف ان تقع بينها عداوة فحينئذ يسعه
ان لا يتعرض له

﴿فائدة﴾ الدعاء للساهي افضل من تركه (كذا في
الحل المذكور) بيانه رجل يدعو الله تعالى وقلبه ساه
ولا يمكنه الحضور فالدعاء افضل من تركه

﴿فائدة﴾ قارئ القرآن لا يقوم الا لعالم او ولد او

مطلب

صعب من يلحن بالقرآن

ينبغي ان يرده

مطلب

الدعاء للساهي افضل

من تركه

مطلب

لا يقوم قارئ القرآن

الا لعالم او ولد او استاذ

استاذ (كذا في المحل المذكور) قال قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو واحد فدخل واحد من الاجلة أو ذو شرف فقام القارئ لاجله قالوا ان دخل عليه عالم أو أبوه أو استاذه الذي علمه العلم جاز له ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز انتهى

مطلب

يجب على من سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي عليه صلى الله تعالى عليه وسلم

﴿فائدة﴾ يجب على من سمع اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يصلي عليه (كذا في المحل المذكور) ثم اذا سمع مراراً في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم يجب مرة وقال بعضهم كل مرة ثم اذا سمع قارئ القرآن اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا يمضي في قراءته واذا صلى بعد فراغه كان حسناً واذا سمع الاذان فالافضل له ان يمسك عن القراءة (كذا في المحل المذكور)

مطلب

لا ينبغي السلام على قارئ القرآن

مطلب

لا يجب رد السلام على السائل

﴿فائدة﴾ لا ينبغي السلام على قارئ القرآن (كذا في المحل المذكور) ثم اذا سلم فعلى اختيار الفقيه ابي الليث يجب الرد (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ السائل اذا سلم لا يجب رد السلام عليه

(كذا في المحل المذكور) قال وكذا السلام على القاضي
عند المخاصمة لا يجب ان يرد وكذا السلام على من في
حاجته وكذا وقت الخطبة

مطلب

ابتداء المسلم الكافر
بالسلام مكروه

* فائدة * ابتداء المسلم الكافر بالسلام مكروه (كذا
في المحل المذكور) ثم قال اما اذا بدأ الكافر بالسلام
فلا بأس بان يرد عليه لحديث مرفوع الى رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم
ثم قال ويكره للمسلم مصافحة الذي

مطلب

يسلم الفارس على الراجل

* فائدة * اذا التقى فارس وراجل يسلم الفارس (كذا
في المحل المذكور) قال وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا
يسلم الرجل اولاً وان سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان
كانت عجزوز آرد السلام عليها بصوت تسمعه وان
كانت شابة رد عليها في نفسه والرجل اذا سلم على
اجنبية فالجواب فيه على العكس (كذا افاده)

مطلب

يجب تسميت العاطس
ان حمد الله تعالى

* فائدة * تسميت العاطس ان حمد واجب (كذا
في الهندية) ونصه تسميت العاطس واجب ان حمد
العاطس فيشتمه الى ثلاث مرات وبعد ذلك هو مخير
(كذا في السراجية) انتهى . وفي الخاتمة عبر ينبغي

والعبارة واحدة

﴿فائدة﴾ الاولى ان لا يقبل يد غير العالم والسلطان
(خاتمة من المحل المذكور) وقال ما نصه ولا باس
بتقيل يد العالم والسلطان وتكلموا في تقيل يد غيرها
قليل بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا باس
والاولى ان لا يقبل

مطلب

الاولى ان لا يقبل يد غير
العالم والسلطان

﴿فائدة﴾ لا باس بالاستخبار والاخبار على الصحيح
(كذا في الخاتمة) وقال بعضهم لا يكره الاستخبار
ويكره الاخبار والمراد سؤال الرجل غيره عن الاخبار
المحدث في البلد

مطلب

لا باس بالاستخبار
والاخبار

﴿فائدة﴾ لا باس بتعليم اهل الذمة القرآن والفقه
(كذا في المحل المذكور) وعلمه فقال لانه عسى ان
يهتدي الى الاسلام فيسلم الا انه لا يمس المصحف .

مطلب

في تعليم اهل الذمة
القرآن والفقه

انتهى

﴿فائدة﴾ من اراد ان يزل صاحبه بكفر كفر
(كذا في الخاتمة من المحل المذكور) قال واما تعليم
الكلام والمناظرة فيه قالوا وراء قدر الحاجة مكروه
حكى ان حماد بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى كان يتكلم

مطلب

من اراد يزل صاحبه
بكفر كفر

حكاية الامام مع ابنه
حماد

في علم الكلام فنهاه أبوه عن ذلك فقال له حماد قد رأيتك وانت تتكلم فما بالك تنهاني فقال له يا ابني كنا نتكلم وكل واحد منا كان الطير على رأسه مخافة ان يزل صاحبه واتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه ومن اراد ان يزل صاحبه بكفر فقد كفر قبل ان يكفر صاحبه

مطلب

يجوز السبق في اربعة

﴿فائدة﴾ يجوز السبق في اربعة الابل والخيل والسم والقدم (كذا في الحل المذكور من الخاتمة) ويجوز المبدل من جانب واحد وان كان من الجانبين فهو حرام الا اذا دخل محلاً بان قال كل واحد منها ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحقاق فانه لا يصير مستحقاً انتهى . اقول ان دفعه المفاول عن طيب نفس حل للآخر اخذه وان ابى ان يعطيه فليس له مخاصمة هذا معني قوله دون الاستحقاق

مطلب

يجب الامر بالمعروف

علم الامتثال

﴿قاعدة﴾ الامر بالمعروف واجب اذا علم الامتثال (كذا في الحل المذكور) ونصه رجل علم ان فلانا

يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب الى ابيه بذلك
قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه بمنعه الاب عن
ذلك ويقدر عليه بحل له ان يكتب وان كان يعلم ان
اباه لو اراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب كيلا تقع
العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان
والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم
يسمعون . انتهى

مطلب
في ذكر مساوي الرجل
بوجه الاهتمام
مطلب
البهيمه اذا وطئت
تذبح

﴿فائدة﴾ ذكر مساوي الرجل على وجه الاهتمام
ليس بغيبه (كذا في المحل المذكور) قال انما
الغيبه ان يذكر ذلك على وجه الغضب يريد به السب
﴿فائدة﴾ البهيمه اذا وطئت تذبح (كذا في المحل
المذكور) قال رجل وطئ بهيمه قال ابو حنيفه
رحمه الله تعالى ان كانت البهيمه للواطئ يقال له
اذبحها واحرقها وان لم تكن للواطئ كان لصاحبها ان
يدفعها للواطئ بالقيمة ثم يذبحها للواطئ ويحرقها ان لم
تكن مأكولة فان كانت مما يوكل تذبح ولا تحرق . انتهى
قلت مرادهم بذلك ان ينقطع الحديث بذلك
﴿فائدة﴾ لا باس بالصلاة في مسجد الغصب

مطلب
حكم الصلاة في مسجد
الغصب

(كذا في المحل المذكور من الخانية) ونصه رجل بنى في
ارض الغصب مسجداً او حماماً او خانوتاً قال ابي
يوسف رحمه الله تعالى لا باس بالصلاة في هذا المسجد
ولا يستأجر منه الحمام والخانوت . انتهى

﴿مسائل الجنائيات﴾

﴿فائدة﴾ حكومة العدل ان ينظر الى المحني عليه لو
كان مملوكاً كم تنقص قيمته بسبب الجناية (كذا في
الخانية اول كتاب الجنائيات) ثم قال ان كانت تنقص
عشر قيمته ففي الحر يجب عشر دينته وعلى هذا الاعتبار
في النصف والثلث ونحو ذلك ونقل بعد ذلك قولين
آخرين في تفسير حكومة العدل اعتبار النفقة واجرة
الطبيب والثاني اعتبار ادنى جراحة ونسبتها اليها ثم
قال والفتوى على الاول

﴿فائدة﴾ لا قصاص فيما بعد الموضحة من عمد
الشجاج (كذا في الخانية من الجنائيات) وما قبلها فيه
اختلاف الرواية . والشجاج احدى عشرة شجة . (١)
الحارصة وتسمى الحادشة وهي التي تخدش ولا يخرج منها

مطلب
في حكومة العدل

مطلب
لا قصاص فيما بعد
الموضحة من عمد الشجاج

شيء (٢) والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدمع
 (٣) والدامية وهي التي يخرج منها الدم (٤) والباضعة
 وهي التي تبضع اللحم (٥) والمنلاحة وهي التي تدق ولا
 تقطع (٦) والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى بين
 اللحم والعظم جادة رقيقة (٧) والموضحة وهي التي
 توضح العظم (٨) والهاشمة وهي التي تهشم العظم (٩)
 والمنقلة وهي التي تخرج وتنقل العظم (١٠) والآمة
 وهي التي تبلغ أم الراس وهي الجلدة التي تكون فوق
 الدماغ (١١) والجافية وهي التي تصل إلى الجوف (كذا
 في المحل المذكور)

مطلب

دية النفس نجب على
 العاقلة

﴿فايدة﴾ دية النفس نجب على العاقلة (كذا
 في المحل المذكور) قال وكذلك دية السمع والبصر
 والشم والكلام والذوق والانزال والحذب وشعر
 الراس واللحية والاذنين والحاجبين وإهداب العينين
 وأصابع اليدين والرجلين وحلتي المرأة والأفشاء إذا
 لم يستمسك البول والغائط وفي الحشفة والمارن
 والانتشين واللحجين والألتين واللسان وإعوجاج الوجه
 وقطع فرج المرأة إذا منع الوطئ أو ضرب على الظهر

فانقطع ماؤه فني جميع ذلك دية كاملة اذا كانت خطأ (كذا افاده)

﴿ فائدة ﴾ لا قصاص في الشعراي شيء كان (كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ كل من نزع سن انسان عمداً او كسر بحجب فيه القصاص (كذا في المحل المذكور) ونصه ولو نزع سن انسان من الاصل عمداً او كسر من الاصل بحجب فيه القصاص وكذا اذا قلعه قال بعض العلماء يؤخذ سن الجاني بالمبرد الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه وان كسر بعض السن ولم يعد الباقي يحجب القصاص بقطع قدر ما كسر بالمبرد . انتهى

﴿ فائدة ﴾ لا قصاص في عين الاحول (كذا في الخانية من المحل المذكور) قال لا قصاص في عين الاحول ولا في موضحة الاصلع الا ان يكون الشاج كذلك فالت لعدم التساوي في المنفعة اما اذا كان الشاج اصلع فقد تحققت التساوي

﴿ فائدة ﴾ في لسان الاخرس حكومة عدل (كذا في المحل المذكور من الخانية) وقد مر تفسير حكومة

مطلب
لا قصاص في الشعر
مطلب
يجب القصاص بنزع
السن او كسر

مطلب
لا قصاص في عين
الاحول

مطلب
في لسان الاخرس
حكومة عدل

العدل اول مسائل الجنايات

﴿فائدة﴾ لا قصاص في العين إلا إذا ذهب البصر وبقيت المقلة (كذا في المحل المذكور من الخانية) لانه إذا غارت العين أو برزت فلا تمكن المائلة اما في ذهاب الضوء فتمكن وصورة ذلك أن توقد النار على المرأة فاذا حيت تقابل بالعين التي يراد بها القصاص بعد وضع القطن الرطب على وجهه سوى العين المذكورة حتى يذهب ضوءها والقطن لمحافظة العين الثانية (كذا افاده)

مطلب

لا قصاص في العين إلا
إذا ذهب البصر وبقيت
المقلة

مطلب

يقتل المملوك بالحجر
والحجر بالمملوك

﴿فائدة﴾ يقتل المملوك بالحجر والحجر بالمملوك والذكر بالانثى والانثى بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي والبالغ بالصغير والولد بالاصول وإن علوا من قبل الاباء والامهات والصحيح بالمريض والسليم بالنافق والعاقل بالجنون والواحد بالجماعة والجماعة بالواحد (كذا في المحل المذكور من الخانية) ويستثنى من الحجر بالمملوك المالك سواء كان يملك كله أو بعضه ويستثنى من الصحيح بالمريض ما لو كان حالة النزع وعلم أن المتقول لا يعيش فانه لا يقتل (كذا افاده في المحل)

(المذكور)

فائدة لا قصاص على قاتل زان محصن بامرأة
القاتل او سواه اذا صاح به ولم يمتنع عن الزنا (كذا في
الحل المذكور من الخانية)

فائدة لا قصاص على قاتل قاطع الطريق (كذا
افاده في الحل المذكور من الخانية)

فائدة لا قصاص على قاتل سارق او ناقيب
حائط معروف بالسرقة اذا صاح به ولم يهرب (كذا
في الحل المذكور) وكذلك لا قصاص على شريك
قاتل لا يجب القصاص عليه كما قتل مع مجنون وبالع
مع صغير ومثله شريك الحبة والسبع وكذلك لا قصاص
على قاتل محكوم بقتله وحبس ليقص منه (كذا في
الحل المذكور)

فائدة لا قصاص على قاتل من امره بقتله اي
قال له اقتلني فقتله (كذا في الحل المذكور من الخانية)
بخلاف ما اذا قال له بعثك دمي بالف فقتله فانه
يجب عليه القصاص كما مر اول الكتاب في قاعدة
اذا بطل المتضمن بطل المتضمن فارجع الى ذلك ان

مطلب

لا قصاص على قاتل زان

مطلب

لا قصاص على قاتل

قاطع الطريق

مطلب

لا قصاص على قاتل

سارق

مطلب

لا قصاص على قاتل

من امره بقتله

أردت

﴿فائدة﴾ للاب استيفاء النصاص لولده الصغير في النفس وما دونها وله أن يصالح عنها (كذا في فصل من يستوفي النصاص من الخانية)

مطلب

للأب استيفاء النصاص لولده الصغير

مطلب

ليس للوصي استيفاء النصاص في النفس

﴿فائدة﴾ ليس للوصي أن يستوفي النصاص في النفس وله استيفاؤه فيما دونها وله أن يصالح فيما دون النفس أيضاً واختلفت الروايات في الصلح عن النفس ذكر في الجامع الصغير أن له ذلك وذكر في الصلح أنه ليس له ذلك وإما القاضي فذكر في بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يستوفي النصاص للصغير لا في النفس ولا فيما دونها ولا أن يصالح وذكر في الصلح إذا قتل رجلاً لا ولي له عمداً للامام أن يقتله وله أن يصالح وليس له أن يعفو وليس لبعض الورثة استيفاء النصاص إذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحدهم أن يوكل باستيفاء النصاص ولو كانت الورثة صغاراً وكباراً كان للكبار ولاية استيفاء النصاص قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندها ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار (كذا

في المحل المذكور من الخانية

﴿فائدة﴾ كل من قتل رقيقاً له وجب عليه
التعزير دون النصاص (كذا في المحل المذكور من
الخانية)

مطلب

من قتل رقيقه بعزر
ولا نصاص عليه

﴿فائدة﴾ دية النفس او جزء منها تجب في ثلاث
سنين (كذا في الخانية من المحل المذكور) والمراد
بجزء منها ان يعفو واحد الاولياء وينقلب حصه الباقي
دية فهذا جزوء من دية النفس فيكون ايضاً في ثلاث
سنين

مطلب

دية النفس او جزء منها
تجب في ثلاث سنين

﴿فائدة﴾ في ازالة العذرة مهر المثل (كذا في
المحل المذكور من الخانية) قال ولو دفع بكرة اجنبية
فسقطت وزهبت عنرتها كان المهر في ماله لانه
يشبه العمد وعليه التعزير ايضاً كانت المرأة كبيرة
او صغيرة

مطلب

في ازالة العذرة مهر
المثل

﴿فائدة﴾ جنابة الصبي في ماله ان كان له مال
والأفطرة الى مبصرة (كذا في الخانية من فصل اطلاق
الجنين) قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى انما اوجب
الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للعم عاقلة وفاعل

مطلب

جنابة الصبي في ماله
ان كان والأفطرة
الى مبصرة

اوجب ابو بكر القائل بذلك حيث صور المسألة في
صبيان يلعبون وهرمون فاصاب سهم احدهم عين
امراة فذهبت والصبي عمره تسع سنين او نحو ذلك
قال الفقيه ابو بكر ارش عين المرأة يكون في مال
الصبي ولا شيء على الاب وإن لم يكن له مال فنظرة الى
ميسرة . انتهى * فظهر من ذلك انه ان كان للصبي
عاقلة فارش العين يكون على عاقلة الصبي

مطلب

بيت المال لا يعقل
من له وارث معروف

﴿فائدة﴾ بيت المال لا يعقل من له وارث معروف
مستحقا لليراث او لا (كذا في الخاتمة من فصل المعاقلة)
وقوله مستحقا لليراث او لا بان كان الوارث كافرا او
عبدا قال وإن لم يكن القاتل من اهل ديوان فعقل
قتيله على عصبته من النسب فان لم يكن له عصبه
فعقل قتيله على ما في الجامع والزيادات يكون على
بيت المال وبه اخذ الصدر الشهيد رحمه الله تعالى
وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا
يعقل من له وارث معروف ثم قال وهو الصحيح وما
ذكر في الجامع والزيادات محمول على ما اذا لم يكن
للقاتل وارث معروف بان كان لقطا او ما يشبهه

اللفيط . انتهى * فظهر من نصحه ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف وخلاف ذلك ضعيف وذكر قبل ذلك ما نصه وذكر عصام روى عن محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان من لا عاقلة له اذا قتل رجلاً خطأ فدية القتل تكون في مال المجاني . انتهى

* فائدة * جنابة الصبي والمجنون والمعتوه عمدًا او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة وما كان اقل في مال المجاني حالاً ولا بجرموت يقتل المورث (كذا في معاقل الخانية) ثم قال ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر ودية الذي عندنا كدية المسلم ودية المرأة على النصف من دية الرجل والدية مقررة بعشرة الاف درهم او الف دينار او مائة من الابل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم قال والصحيح ان القاتل يشارك العاقلة ان كان امرأة او صبياً او مجنوناً وقال ولا يشترط حضور العاقلة عند الحكم ومن قال انه يشترط فذلك قول مخالف للمذهب فلا يقبل . انتهى

مطاب
جنابة الصبي والمجنون
والمعتوه

مطلب

شهد احدهما بالفعل
والآخر بالاقرار

﴿فائدة﴾ شهادة احد الشاهدين بالفعل والثاني
بالاقرار توجب رد الشهادة (كذا في الخانية اول
باب الشهادة على الجناية) وذكر ما حاصله انه ترد
الشهادة في سبعة مواضع . احدها هذه . والثاني لو
اختلفا في موضع القتل . والثالث في زمانه . والرابع
لو اختلفا في الآلة . والخامس لو اختلفا في العمد
والخطأ . والسادس لو صرح احدهما بالآلة وقال
الثاني قتله ولا احفظ بماذا قتله . والسابع فيه قياس
واستحسان وهو لو قالوا جميعاً قتله ولا ندري بماذا قتله
ففي القياس لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل
ونقض عليه بالدية في مال القاتل لانهما اتفقا على القتل
- ﴿فائدة﴾ قتل وجد في محلة فادعى عليه القتل
على واحد بعينه ثم اتى بشاهدين من اهل المحلة التي وجد
فيها القتل لا تقبل شهادتهما بخلاف ما اذا وجد في
دار لمو في ملك احد فانها تقبل ومثله المخرج يوجد
في المحلة ثم يموت (كذا في علي اخندي في دفع المغموم)

مطلب

وجد قتل في محلة
فادعى عليه على واحد
بعينه

﴿مسائل القسامة﴾

مطلب

نحب القسامة والدية
في ميت بواثر الضرب

﴿فائدة﴾ انما تحب القسامة والدية في ميت وجد
بواثر الضرب والمخرج او كان يخرج الدم منه من موضع
لا يخرج منه عادة الا بضرب (كذا في قسامة الخانية)
فاذا كان كذلك ولم يعلم قاتله حلف خمسون رجلاً
من اهل تلك الحلة يختارهم الولي فاذا حلفوا كانت
الدية على عاقبتهم وان وجد في مكان مملوك ككنت
القسامة على الملاك والدية على عواقلم وهل المعتبر
يد الملك او يد السكني فعند ابي خنيفة رحمه الله تعالى
يد الملك وعند ابي يوسف يد السكني حيث انفردت
عن الملك ويد السكني المستأجر والمرتهن والمستهير
والمستودع فاذا كانت الدار في يد احد عم والحائث او
غيرهما ولم يكن المالك هناك فالمعتبر يد السكني في القسامة
والدية والموتن والشرائح على ان المفتي بـ قول ابي
حنيفة رحمه الله تعالى غير ان المفتي به في زماننا قول
ابي يوسف لان الحكم ممنوعون من زمن ابي السعود

مفتي السلطة العثمانية عن الحكم على مذهب الامام في
هذه حتى لو حكم به حاكم لا ينفذ حكمه كما نص على
ذلك في فتاوي علي افندي مفتي الجوز ومشاء في فتاوي
علي افندي بشمجي وأشار اليه في شرح الملاني للداماد
وفي الاثر وي فلرجع اليها ان اردت * تنبيه *
الخلاف بين الامام وابي يوسف انما هو فيما يسكن واما
الاراضي التي لها مزارعون او مستأجرون لو اصحاب
غراس او اصحاب بناء فلا خلاف في انها على الملاك
ان ملكا وعلى اهل الاوقاف ان وقفها كما في مجموعة
علي افندي بشمجي عن فتاوي ابي السعود

* فائدة * النصاص يجب للوارث ابتداء (كذا في
الباب المذكور من الخانية) بيلته رجل ادعى دم ابيه
على رجل وبعض الورثة غائب واقلم البينة فان القاضي
بحسب القتال لانه صار متها ولا يعمل باستيفاء
النصاص فان حضر الغائب بعد ذلك لا يكون للغائب
الذي حضر ان يستوفي النصاص ما لم يعد هو البينة
في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان النصاص عنده
يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة

مطلب

النصاص يجب للوارث
ابتداء

خصماً عن غيره في اثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة
ثبوت الخصاص الذي انما عليه البينة ثبوته لغيره بخلاف
ما اذا كان العمل خطأً لان الدية تجب للمقتول أولاً
تتضى منها ديونته وتنفذ وصاياه وكل واحد من الورثة
يكون خصماً فيما يدعى على الميت فلا يحتاج في الغائب
الى اعادة البينة

﴿فائدة﴾ لا ينبغي للقاضي ان يسأل الشهود مات
من ذلك الضرب ام لا لا في العمد ولا في الخطأ ولو
قال لا ذلك لا تبطل شهادتهما (كذا في الخاتمة من
الباب المذكور)

﴿فائدة﴾ شهادة الشهود بالعمد انه ضربه بالسيف
ولم يزل صاحب فراش حتى مات تقبل ويقضى
بالخصاص وان لم يشهدوا انه مات من ذلك كما مر
آنفاً (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)

﴿مسائل جنائية البهائم﴾

﴿فائدة﴾ يضمن في اشلاء الكلب (كذا في باب
جنائية البهائم من الخاتمة) وقد مر في مسائل النصب

مطلب

لا ينبغي للقاضي ان
يسأل الشهود مات من
ذلك الضرب

مطلب

شهادة الشهود بالعمد

مطلب

يضمن في اشلاء الكلب

انه لا يضمن وفي المسألة قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمهما الله تعالى فعند الامام لا يضمن مطلقاً وعند ابي
 يوسف يضمن مطلقاً وفصل الفقيه ابو الليث فقال
 ان اتلف فوراً شيئاً يضمن ولا فلا وذكره في الاقوال
 الثلاثة **وطال** والمختار للفتوى قول ابي يوسف رحمه الله
 تعالى ونصه رجل ارسل كلباً الى شاة ان وقف ثم ذهب
 وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فور الارسال
 وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم
 يكن سائفاً يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القدوري
 رحمه الله تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه
 يكون ضامناً والمشايخ رحمهم الله تعالى اخذوا بقوله
 وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في شوحه للجامع
 الصغير رجل ارسل كلباً فاصاب في فوره انساناً فقتله
 او مزق ثيابه ضمن المرسل لانه ما دام في فوره فكانه
 خلفه وذكر الناطفي رحمه الله تعالى رجل اعدى كلبه
 على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامناً في قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول ابي يوسف
 والمختار للفتوى قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فظهر

من هذا ان العمل على ما هنا ليس على ما مر في باب
النصب فتنبه

﴿فائدة﴾ راكب الدابة وسائقها اذا اجتمعا فالضمان
عليهما (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)

﴿فائدة﴾ الناحس بمنزلة السائق والراكب (كذا
في المحل المذكور) قال ولو ان رجلاً ضرب ولجته راكب
او نخسها بدون امر الراكب فضربت يدها او رجلها
او كدمت او صدمت انساناً على فوره كن الضمان على
الناحس دون الراكب وان ضربها بامر الراكب او
نخسها فانفتحت انساناً على الفور كانت الدية على عاتقه
الناحس والراكب جميعاً لان الناحس بمنزلة السائق
ثم قال دابة لها سائق وقايد فنخسها انسان بدون
اذن احدهما فنفتحت انساناً كان ضمانه على الناحس
خلاصة لان السائق والقايد لا يضمنان النخع (كذا
في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ كل من نخس دابة فقتله كان هدرًا
(كذا في المحل المذكور من الخاتمة) وقال ولو نخس
رجل دابة وجل بغير امره فوثبت والقتل الراكب

مطلب

اذا اجتمع راكب الدابة
وسائقها فالضمان عليهما

مطلب

الناحس بمنزلة السائق
والراكب

مطلب

من نخس دابة فقتله
كان هدرًا

ضمين للمناخس والتمهي لساورة بالاعمال في العا
 في فائدة * اخراج الدابة من ملك المخرج لا يكون
 مضمونا عليه (كذا في الباب المذكور من الخاتمة لبيان
 وجوب وجد فدرعه دابة فخرجها من ملكه ثم تلفها
 بعد ذلك لا تكون مضمونة عليه واذا سلمها وراء ذلك
 القدر يكون ضامنا بنفس السوق (كذا في الجلب
 المذكور) ثم نقل قول آخر انه ان خرجها ثم قبلها سبع
 فانه يكون ضامنا وقلنا بعده ولا يصح ما قاله الاصل على
 السطحي لا يكون ضامنا ولتتبعه في قوله قالوا
 في فائدة * يضمن الخطاب ما اتلف بحطبه (كذا في
 الخاتمة آخر الباب المذكور) لكنه يتبدل فيها اذا لم يسمع
 الاصل او لم يسمع بالندوة موضع تضيي اليها ما اذا لم يسمع او كان
 هناك عمل تلحق بمكان فلم يتجرب معها يسمع انذاره بخانه لا
 يضمن (كذا في الجلب المذكور) ولما لم يسمع
 في فائدة * المدفوع كالاآلة في الضمان (كذا في فصل
 ما يحدث في الطريق من الخاتمة) وبانه لا حمله احدث
 في الطريق شيئا فضر فيه انسان فوقع على الاثر فخطب
 الثاني او كلاهما كذا الضمان على المخرج احدث ذلك

مطلب

اخراج الدابة من ملك
 المخرج لا يكون مضمونا

مطلب

يضمن الخطاب ما
 اتلف بحطبه

مطلب

المدفوع كالاآلة في
 الضمان

في الطريق وكذا لو دفع انسان رجلاً على آخر فخطب
ذلك الآخر كمال الضمان على المدفع لأن المدفع انما
هو كالأداة ففي صورة المدفع الامر ظاهر وفي الأول كان
الذي أحدث الشيء في الطريق فيقتضيه انسان ووقع
على آخر مدفع من المذي أحدث ذلك الشيء (كذا
الفائدة في المحل المذكور)

والفائدة في يضاف الفعل إلى المسبب ان لم يخل
واسطة (كل ما في الثانية من الفصل المذكور) وفروع
هذه الفائدة وتفرج عليها كثير من المسائل ولنعبر
بعض فروع منها ليظهر لك ذلك فمثلاً رجل يحمل ناراً
موقوع منها شيء على ثوب انسان كان خصامته ومثما على
ربطه دابة فجاءت النار واشتعلت شيئاً كان خصامته ومثما
مسألة الحداد بطريق الحديد فيخرج نار فتخرج ثوب
انسان . ومنها الفاء حية في الطريق فخطب بها انسان
وكل ذلك متيد بما اذا لم يكن حياً وخضعة انما ذلك مال
عن وضعه كما لو جعلت الرمح النار ولم يكن يمشي فيها
رجل او اكلت الدابة ومثله لو مشت الحية فخطب انسان
بها بعد ذلك لانه قد تحللت الواسطة في ذلك فلا

مطلب

يضاف الفعل إلى
المسبب ان لم يخل
واسطة .

يضاف الفعل الى المنسب وامثالها كثيرة كالجمرة توضع
في الطريق والحجر والمنسب خان حيث في المحل الذي
وضعت فيه ولم يخلل والمنسبة في ازالها عن محلها كان
المنسب ضامناً وان ازالها احد او زالت بنفسها فلا
يضاف الفعل الى المنسب والله تعالى اعلم

فائدة * كل ما يحمل على ظهره ففي حقها عنه
ربع القيمة وكذا البعر مطلقاً وفي شبه التصائب وغيره
وكذا الدجاجة سواء كانت التصائب او لا ما يقص من
قيمتها (كنا في حاشية الخطاوي)

فائدة * المعار لا يضمن قبل تلف من يملكه الا في
ضرورة ملأه المحلة المستأجر او الامر ان يأمره بولا حق
له فيه فان اعله بذلك وبني ثم عطلت بعد ذلك يترك
البناء شخص او دابة فانه يكون ضامناً ولا فالصالحان
على الامر او المستأجر (كنا في الحاشية من الفصل
الذكر)

فائدة * رجل وضع قنطرة على نهر خاص لا تقام
مخصوصين فمضى عليها انسان فانخسفت به فمات ان تعمد
المرور عليها لا يضمن واضع القنطرة وان لم يعلم المار
انسان فانخسفت

مطلب

ما يحمل على ظهره في
حقاً عنه ربع القيمة

مطلب

المعار لا يضمن فيما
تلف من يملكه الا في
صورة

مطلب

رجل وضع قنطرة على
نهر خاص فمضى عليه
انسان فانخسفت

بذلك ضمن (كذا في الحقل المذكور) ثم قال فان كان
 النهر علما العامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامنا
 وعن محمد بن يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون ضمن ضامنا
 (كذا افاده هناك) ثم نقل مسألة حفر البئر وانه
 يكون ضامنا فيها واعاد مسألة الحسرو فصل فقال ان
 كان بحيث لا يتضرر به غيره فلا يضمن عند ابي يوسف
 لانه فعل ذلك محسبا لينتفع الناس باحدثه لكن في
 ظاهر الرواية يكون ضامنا الا اذا فعل ذلك بأمر
 الامام انتهى . فهذا الذي قرأ عليه كلامه وقال فيما
 لو قد النار في داره او تنوره انه لا يضمن وكذا لو حفر
 بئرا او غارا في ملكه فنزلت من ذلك ارضه حاره لا
 يضمن ولا يؤمر بتحويله ولكن عليه فيما بينه وبين الله تعالى
 ان يكف عن ذلك ان كان يتضرر به غيره وذكر مسألة
 سقي ارضه وقال هذه المسألة على وجه فلارجع الى ما
 ذكره ان اردت وذكر بعدها مسألة حفر البئر يقع فيها
 انسان فيتعلى بالحجر والآخر بالآخر فيموت الكل

مسائل الحائط المائل *

* فائدة * لا يضمن صاحب الحائط المائل إلا إذا تقدم إليه أحد بطلب اصلاحه ولم يصلحه مع القدرة على الاصلاح من وقت الطلب (كذا في فصل جنائية الحائط من الخانية) وصورة الطلب ان يقول له واحد من الناس ان كان ميله الى الطريق او صاحب الملك ان كان ميله على ملك انسان ان حائطك هذا مائل الى الطريق او الى داري او مخوف متصدع فاهدمه فان لم يفعل بعد ذلك مع القدرة على اصلاحه وعطب به انسان او مال فانه يكون ضامنا ولا بد من التصريح بطلب الاصلاح او الهدم (كذا افاده في الخانية)

* فائدة * لا ضمان على مرتبه ولا مستأجر ولا مستعير ولا على أحد الورثة إذا أشهد على واحد من المذكورين كالصي بل يكون الأشهاد على صاحب الملك وجميع الورثة ووصي الصي (كذا في المحل المذكور)

مطلب

لا يضمن صاحب الحائط المائل إلا إذا طلب منه اصلاحه

مطلب

لا ضمان على مرتبه ولا مستأجر ولا مستعير ولا على أحد الورثة

مسائل الحدود

فائدة * اكراه المرأة على الزنا من الزاني ينفي الحد عنها (كذا أول كتاب الحدود من الخاتمة) وهذا لا خلاف فيه عندنا

مطلب
اكراه المرأة على الزنا
ينفي الحد

فائدة * الزنا بصغيرة لا تختل الجماع وإفصاؤها لا يوجب الحد (كذا في المحل المذكور) ثم قال وينظر في الإفضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر بالوطئ وثلاث الدية بالإفضاء وإن كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد لزومه كلاهما . انتهى

مطلب
الزنا بصغيرة لا يوجب
الحد

فائدة * الوطئ في الدبر مطلقاً لا يوجب الحد (كذا في المحل المذكور) وقولنا مطلقاً سواء كان الموطوء ذكراً أو أنثى وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه يوجب التعزير الشديد وعندهما يجب الحد عليهما (كذا في المحل المذكور)

مطلب
الوطئ في الدبر لا
يوجب الحد مطلقاً

* فائدة * لا يقبل في الشهادة على الزنا اقل من
 اربعة رجال ولا بد ان يكونوا مجتمعين عند الشهادة
 وان لا يتقدم العهد والصحيح انه شهر فنه وما فوقه
 متقدم فلا تقبل شهادة الشهود ولا بد ان يعرفوا
 المرأة المزني بها وغيابها لا يمنع القبول وشروط الاحصان
 ستة اسلام الزوجين وبلوغها وحريةها وعقلها والدخول
 بالمتكوبة بالنكاح الصحيح في القبل انزل او لم ينزل
 واحصان كل واحد من الزوجين شرط ليصير الاخر
 به محصناً وثبت الاحصان بنصاب الشهادة خلافاً لغير
 ولا بد من حضور الشهود عند الرجم عند الامام ولو
 امتنع الشهود عن الرجم او مات بعضهم او غاب او
 خرس او عي او جن او ارتد او قذف محصناً فحد
 القذف لا يوجهم المشهود عليه (كذا في المحل المذكور)
 * قاعدة * خطأ القاضي في بيت المال (كذا في
 المحل المذكور) بيانه شهدوا على رجل بالزنا فرجه
 القاضي ثم تبين ان الشهود عبيد فدية الذي رجم في
 بيت المال لانه خطأ القاضي وهذا عند الصاحبين
 وعند الامم لا ضمان على احد (كذا في القادة) قلت .

مطلب
 لا يقبل في الشهادة على
 الزنا اقل من اربعة
 رجال

مطلب
 خطأ القاضي في بيت
 المال

ذكر في كتاب السير تفصيلاً في خطأ القاضي فقال
إذا اخطأ في قضائه كان خطأؤه على المقتضي له وإن
تعذر الجور كان ذلك عليه . انتهى * وذكر المسألة
مفصلة الشيخ الطحاوي في حاشيته على الدراويش
فصل الحبس فأرجع إليها فأنها نفيسة جداً
* فائدة * لا يبلغ في التعزير أربعين سوطاً (كذا في
المحل المذكور) قال في قول أبي حنيفة ولم يذكر غير
فكان عليه الماعول كما هو عادته وليس للمولى إقامة
الحدود وله التعزير

مطلب
لا يبلغ في التعزير
أربعين سوطاً

* مسائل القذف *

* فائدة * حد القذف لا يستطع بعفو ولا إبراء بعد
ثبوته ولا يصح الصلح عنه على مال فإن صلح على مال
فإنه يرد المال وله أن يطلب الحد بعد ذلك (كذا
أول فصل القذف من الخانية) ولا يستطع هذا الحد
بالتقادم والدعوى به كسائر الدعاوى الشرعية
* فائدة * شروط المذوف أن يكون المذوف حراً
مسلياً عاقلاً بالغاً غير محدود في الزنا وشروط القاذف

مطلب
حد القذف لا يستطع
بعفو ولا إبراء ولا يصح
الصلح عنه

مطلب
شروط القذف

كونه عاقلاً بالغاً وشرط الذنف ان يكون صريحاً
غير كناية (كذا افاده في المحل المذكور) . قلت .
ويزاد على شروط المذنب ما في الدر المختار فارجع
اليه ان اردت

مطلب
المفهوم لا يوجب الحد

* قاعدة * المفهوم لا يوجب الحد (كذا في المحل
المذكور) بيانه رجلان تسابا فقال احدهما للآخر ما
انا بزنا ولا امي بزانية لاحد عليه لان هذا قدف
بالمفهوم فلا يوجب الحد وكذلك لو قال رجل لاخر
لوطي وكذلك لو قال له لطبت وهذا في قول ابي حنيفة
وعند الصحابين يحد

مطلب
ليس على الامام حد زنا
ولا شرب ولا قدف

* فائدة * ليس على الامام الاعظم حد زنا ولا شرب
ولا قدف (كذا في المحل المذكور) والامام الاعظم الذي
ليس فوقه امام بخلاف ما اذا اتلف مال انسان او قتل
انساناً عمداً فانه يؤخذ به (كذا في المحل المذكور)

* مسائل التعزير *

مطلب
لا تعزير في الكذب

* فائدة * لا تعزير في الكذب النطعي (كذا في فصل

فما يوجب التعزير من الخانية) ونصه ولو قال لغيره
يا كلب أو يا خنزير ذكرنا أنه لا يعزر وعن الفقيه أبي
جعفر رحمه الله تعالى أنه يعزر لأنه بعد شتيمة والصحيح
أنه لا يعزر لأنه كاذب قطعاً فلا يلحق المقدوف شين
بكلامه وفي قوله يا حمار يا خنزير يا بقر ذكرنا أنه يعزر
وهو رواية الأمامي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي
رواية محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعزر لما قلنا في الكلب
وهو الصحيح . انتهى

﴿قاعدة﴾ تصرفات السكران من النج لا تنفذ كذا
آخر فصل التعزير من الخانية) قال ومثله السكران
ما اتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والدرّة
والأجاص ونحوه ونصه وإما تصرفات السكران من هذه
الاشربة الصحيح أنه لا ينفذ كما لا ينفذ من الذي زال
عقله بالنج وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية
من زال عقله بالنج أن علم حين أكله أنه نج يقع طلاقه
وعناقه وإن لم يعلم لا يقع والصحيح أنه لا يقع على كل
حال . انتهى

﴿قاعدة﴾ الجهل بالحكم في دار الإسلام لا يكون

مطلب
تصرفات السكران من
النج

مطلب
الجهل في دار الإسلام
لا يكون عذراً

عذراً (كذا في الهندية من كتاب المحاضر والسجلات
في سجل في اثبات الوقفية شهد الشهود على اصل الوقف
وعلى شرائطه بالشهرة فردت الشهادة في الكل قال
لان الشهادة اذا ردت في البعض ردت في الكل او
لانهم لما شهدوا بالشهرة على الشروط فقد فسقوا لانهم
اتوا بما لا يحل لهم فاجب ذلك فسقهم والفسق يمنع
قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذراً لان هذا
من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون
عذراً . انتهى . ويتفرع على هذه القاعدة مسائل
كثيرة

﴿ مسائل الاكراه ﴾

﴿ قاعدة ﴾ الاكراه بوعيد الحبس والقيد يظهر في
الاقوال كالبيع والإجارة والاقرار ونحو ذلك ولا تصح
منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو اكراه
بوعيد حبس او قيد على ان يطرح ماله في الماء او في
النار او يدع ماله الى فلان ففعل المكره ذلك لا يكون

مطلب
الاكراه بوعيد الحبس
والقيد يظهر في
الاقوال

مكرهاً أما الأكراه بوعيد القتل أو اتلاف العضو فإنه
يظهر في الأقوال والأفعال جميعاً (كذا في الحاشية الأولى
كتاب الأكراه) ثم قال إذا أكره الرجل بوعيد قيد
أو حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الأكراه وعلى القاتل
القصاص في قولهم وإن أكره بقتل أو اتلاف عضو ففعل
قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح الأكراه ويجب
القصاص على المكره دون المأمور وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يصح الأكراه ولا يجب القصاص على أحد
وكان على الأمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين
وقال زفر رحمه الله تعالى الأكراه باطل ويجب القصاص
على القاتل وهو المأمور ثم قال السلطان إذا قال لرجل
اقطع يد فلان والآن لاقتلك وسعة إن يقطع وإذا قطع
كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى . انتهى . فيؤخذ من هذا أنه لا فرق
بين السلطان وغيره في وجوب القصاص على الأمر
القادر على فعل ما أوعد به ولا تنس الفرق بين ما إذا
أوعد بحبس أو قتل أو تلف عضو كما مر آنفاً

﴿فائدة﴾ إذا أجاز البائع البيع بعد زوال الأكراه

مطلب

أجاز البيع بعد زوال
الأكراه

والمبيع قلتم صحت اجازته (كذا في المحل المذكور من
 الخلية) وقد ذكر بعض فروع لا تصح مع الاكراه فذكر
 المبيع والهبة والبراءة عن الدين واخراج المكفيل
 سواء كلف كفيل بنفس او ماله واكراه الشئع على
 السكوت عن الشئعة والاكراه ليقرب احد او قصاص هو
 ليقرب نصب او اطلاق ودية وكذلك المناضي لو اكره
 رجلاً ليقرب مرفقة او قتل عمداً او قطع يد رجل عمداً
 فقطعت يد المكره او قتل بناء على اكراه المناضي فان
 كان المفروض بالصلاح فانه ينهض من المناضي
 وان كان منها بأشبه ذلك فالقياس لمن يتنطق من
 المناضي اضلك ولا يقتضي استحسانه كاله من المحل المذكور
 ثم قال واذا اكره الرجل المرأة بطرفها فذلك لصلاح
 عن الصداق او تبرئه كان ذلك اكرهاً لا يصح حملها
 ولا ابرؤها في قول أبي يوسف ومحمد وسهوا لله تعالى
 لان عندهما يشق الاكراه من غير السلطان فيه اي
 مكانه وقد اختلف على تحقيق ما ذهب به وغيره في حديثه
 روى الله تعالى يحق الاكراه من غير السلطان في المأثورة
 والقرى لئلا كان او نهاراً او في المأثورة يحق في الليل

ولا يفتحق في النهار . انتهى . وقال اول الكتاب وفي قول صاحبيه يفتحق من كل متغلب يندد على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى . انتهى . ثم قال وإن أكره الزوج امرأته وهددها بالطلاق أو بالتزوج عليها أو بالتسريح لا يكون أكرهاً . انتهى . ثم قال وإن أكره الرجل على أن يقر بالمال قتل بعضهم إذا أكرهه وهدده بها يخاف منه الضرر البين يكون أكرهاً ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى لذلك حداً قالوا وهو منفوض لراي الحاكم اما الضرب بسوط واحد أو بحبس يوم أو قيد يوم لا يكون أكرهاً في الأقراء بالف . انتهى

مطلب

لم يذكر محمد حداً يعرف بدرجة الأكره وهو منفوض لراي الحاكم

مطلب

أكره الصبي والمعتوه

﴿فائدة﴾ أكره الصبي والمعتوه في الحكم كأكراه العاقل البالغ (كنا أو آخر كتاب الأكره من الخائبة)

مطلب

الأكره على النذر أو الصدقة

﴿فائدة﴾ الأكره على النذر أو الصدقة أو الحج أو شيء من القرب إذا فعل ذلك لزمه المنذور ولا يرجع على المكره بشيء (كذافي المحل المذكور) ولو أكره على أن يظاهر فضل كان مظاهراً أو مثله الأيلاء إذا فعل صح وكذا الطلاق (كلمة من المحل المذكور)

مطلب
الأكراه في تملك بمقتل
الفسخ

﴿فائدة﴾ الأكراه في كل تملك بمقتل الفسخ
بوعيد القيد والحبس يكون أكراهاً (كذا في فصل ما
يجل للمكروه ان يفعل من الخائفة) قال بخلاف الأكراه
بذلك على الكفر أو سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
فانه لا يكون مكرهاً وإنما يكون مكرهاً اذا هدد بقتل
أو تلف عضو فانه يرضى له بالأجزاء على لسانه ولو
أكراه بحبس أو قيد حتى يقر على نفسه بال أو قصاص
أو يحد أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلاً
ولو أكراه على هذا بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط
فجميع ذلك يكون جائزاً وهذا الأكراه لا يمنع جواز شيء
من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي يكون
أكراهاً في مثل هذا الضرب الذي يجرد منه الألم الشديد
لا اصل الألم وإنما القيد والحبس الذي يكون الأكراه به
أكراهاً فهو ما يجيء منه الاغتنام البين فالحبس المؤبد
والقيد المؤبد يكون أكراهاً وكذا لو لم يكن مؤبداً
ولكن يلحقه كثير ضرر واغتنام شديد فهو بمنزلة المؤبد
(كذا افاده في المحل المذكور) ثم قال وإذا أكراه
السلطان رجلاً بوعيد قيد أو حبس على ان يقتل

﴿مهمة﴾
فيا يتحقق به الأكراه

فلان لا يكون مكروهاً فان قتله كان على المأمور التصاص
وان اكروهه بوفيه قتل او تلف عضو يكون اكراهاً
فان فعل المأمور ذلك الرجل يقتل الامر قصاصاً
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يقتل
المأمور انتهى . (كذا ذكره آخر الفصل المذكور)
﴿فائدة﴾ اذا صبر على القتل ولم يتلف ماله لا يثم
وكن شهيداً (كذا في فصل بيع الاكراه على احد
الطرفين من الخيانة) ثم قال وكذا اذا امتنع عن ابطال
ملك النكاح على للمرأة بالاولى

مطلب

صبر على القتل ولم يتلف
ماله لا يثم وكان شهيداً

﴿مسائل التلجئة﴾

﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتبايعان في التلجئة والبيع
حقبة قال قول لمن يدعي حقبة البيع والبيعة يهتمة مدعي
التلجئة (كذا في فصل التلجئة من الخيانة) ثم قال واذا
تصادف على التلجئة كان البيع باطلاً لانه بيع الهازل
وقال ولو اتفقا في البيع على ان الثمن الفس درهم
وباع في الظاهر بالف درهم فالثمن ثمن السر ولم يذكر
محمد رحمه الله تعالى خلافاً وروى المعلى عن أبي حنيفة

مطلب

اختلفا في التلجئة والبيع
حقبة

رحمه الله تعالى ان الثمن ثمن العلانية

﴿مسائل الوصايا﴾

مطلب

الافضل لذي الاولاد
الصغار عدم الوصية

﴿فائدة﴾ الافضل لذي الاولاد الصغار عدم الوصية (كذا اول كتاب وصايا الخانية) ومن له اولاد كبار وماله قليل ينبغي ان لا يوصي ومن له ورثة اغنياء وماله كثير يوصي فيبدأ بالواجبات فان لم يكن فبالقربة فان كانوا اغنياء فالخير ان (كذا في الحل المذكور)

مطلب

اوصى بدفنه في موضع
كذا وبعمارة قبره ونحوه
باطل

﴿فائدة﴾ الوصية بحمل الموصي ودفنه في موضع بعينه وكذلك الوصية بعمارة قبره للزينة او تطيينه او ان تضرب عليه قبة كل ذلك باطل قبل ايضاً والوصية باطعام ثلاثة ايام (كذا في فصل فيما يكون وصيته وما لا يكون من الخانية)

مطلب

لا تجوز وصية الصبي
والجنون والعبد والمدبر
وام الولد لو ارث

﴿فائدة﴾ لا تجوز وصية الصبي ولا المجنون ولا العبد ولا المدبر ولا ام الولد ولا المكاتب ولا الوصية لو ارث الا اذا اجازها بقية الورثة ولا تعتبر اجازة الورثة في

حياة الموصي ومثله الوصية للقائل

﴿فائدة﴾ كتب الكلام ليست من العلم (كذا في مسائل مختلفة من الوصية) قال رجل اوصى بان يباع من كتبه ما كان خارجا عن العلم وبوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى ابي القاسم الصفار ان كتب الكلام هل تكون من العلم فتوقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تباع لانها خارجة عن العلم . انتهى

مطلب
كتب الكلام ليست
من العلم

﴿فائدة﴾ الخليفة اذا جعل رجلاً ولي عهد قيل يصير الثاني خليفة وقيل لا يصير ولا يجب على الناس ان يعملوا بما امر الخليفة لان الخليفة لو اراد ان يقيم غير مقام نفسه في حياته ويتعزل هو لا يكون له ذلك فكذلك بعد موته (كذا افاده في الخاتمة في مسائل مختلفة من الوصايا)

مطلب
الخليفة اذا جعل رجلاً
ولي عهد

﴿فائدة﴾ كل من اوصى بوصية ثم جن اوصار معموها بعدها ومات كذلك بعد مكته زماناً فوصيته باطلة (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)

مطلب
اوصى ثم جن اوصاه
ومكته زماناً ومات
فالوصية باطلة

﴿فائدة﴾ تصرفات المفلوج وكذا المتعد والاشل

مطلب
تصرفات المفلوج ونحوه

والمسلول اذا تطاول ذلك تكون جائزة من جميع المال
(كذا في وصايا الجامع الصغير) قال في الخانية من
الحل المذكور المريض الذي به السل تصرفاته من
الهبة ونحوها تصرفات المريض ما لم يتطاول وفسر
اصحابنا رحمهم الله تعالى تطاول السل بالسنة فاذا تصرف
بعد سنة فهو كالصحيح تجوز تصرفاته . انتهى * ففسر
التطاول بسنة في محلات فالحاصل ان صاحب المرض
المتزم ان تصرف قبل ان تمضي السنة ومات فتصرفه
كالمرضى وان تصرف بعد مضي سنة من مرضه
فتصرفاته كالصحيح فتأمل

مطلب

الوصية لاهل العلم ببلغ
بدخل فيها الفقهاء
والحدثون

مطلب

الوصية لمن لا يحصى
باطلة

* فائدة * الوصية لاهل العلم ببلغ يدخل فيها
الفقهاء والحدثون (كذا في الحل المذكور من الخانية)
* فائدة * الوصية لمن لا يحصى باطلة كما لو اوصى
لحي آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (كذا في الحل
المذكور من الخانية) بخلاف الوصية لمجاوري مكة فانها
جائزة فان كانوا يحصون كانت على عدد رؤسهم وان
كانوا لا يحصون كانت للمحتاجين لان احصاء
المجاورين امر ممكن بخلاف الصورة الاولى وحده المحصر

مفوض لرأي القاضي على ما عليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿فائدة﴾ أوصى بشيء معين أن كان للفقراء جاز أعطاهم القيمة وإن كان لشخص معلوم لا يجوز (كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

أوصى بشيء معين هل تدفع قيمته أولا

مطلب

الموصى له إذا رد الوصية تعود ميراثا

﴿فائدة﴾ الوصية إذا ردها الموصى له عادت ميراثا للورثة لأن الوصية إذا ردت بطلت (كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل أوصى إلى أهل سكة كذا بدراهم ومات فأتى الوصي بالدراهم إلى أهل السكة المذكورة فقالوا لا نريد وليس لنا حاجة يرد المال إلى الورثة فلو طلب المساكين بعد ذلك الدراهم المذكورة لا يكون لهم ذلك لأنهم لما ردوها بطلت الوصية (كذا إفاده في المحل المذكور)

مطلب

تصدق الوصي على من لا يجوز شهادته

﴿فائدة﴾ إذا تصدق الوصي على من لا يجوز شهادته له يجوز كما لو تصدق على أبيه أو ابنه أي أب الوصي أو ابنه (كذا إفاده في الخانية في المحل المذكور) ثم قال ولو دفع إلى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض يجوز وإن لم يعقل القبض لا يجوز . انتهى

مطلب

الوصية لذوي القربا
من الكفار جائزة

مطلب

ماث وعليه ديون
فللورثة حق الاختصاص

مطلب

الورثة يكون مخصصا
لغرضه المسمى
استغرقت التركة

مطلب

لا يدخل في الوصية الا
احق او لص

مطلب

جعل آخر وصيا
وقال له اعمل برأي
فلان

فائدة * الوصية لذوي القربا من الكفار جائزة
(كذا افاده في المحل المذكور من الخانية)

فائدة * رجل مات وترك ضيعة وعليه دين
فاراد الورثة ان يقضوا دينه لتبقى الضيعة لهم فان
اتفقوا على ذلك وعجلوا بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا
من اموالهم كان لهم ذلك وان اختلفوا فللوصي ان ينفذ
الوصايا ويقضي الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج
اليه من مال الميت ولا يلتفت الى قول الورثة (كذا
في الخانية او اخر فصل في مسائل مختلفة)

فائدة * الوارث يكون خصما لعرق الميت وان
كانت التركة مستغرقة بالدين على الصحيح (كذا
افاده في الخانية في المحل المذكور)

فائدة * لا يدخل في الوصية الا احق او لص
(كذا في الخانية اول باب الوصي) وقال لا ينبغي
للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر

فائدة * رجل جعل آخر وصيا وقال له اعمل
برأي فلان جاز له ان ينفرد برأيه بخلاف ما اذا قال
له لا تعمل الا برأي فلان فانه لا يجوز له حينئذ ان

يسئل براه (كذا في فصل ما يكون قبولا للوصية
من الخاتبة) قال والفتوى على هذا القول
فائدة رجل اوصى الى رجل وجعل غيره
مشرفا عليه ذكر الناطفي رحمه الله تعالى انها وصيان
فلا يتفرد احدهما لا يتفرد فيه احد الوصيين وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
يكون الوصي اولى بامساك المال ولا يكون المشرف
وصيا واثر كونه مشرفا لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه
(كذا في الفصل المذكور من الخاتبة)

مطلب

اوصى الى رجل وجعل
آخر مشرفا عليه

مطلب

لوصي اليمين عليه وصي
القاضي اذا اعمد لبيع كل
شيء ثمنه المال

فائدة لوصي الاب ومثله وصي القاضي اذا اعم
له ان يبيع كل شيء من التركة بثمن المثل (كذا في الخاتبة
في فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم) قال
وبيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال شمس الامة
الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول
السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع
العقار الا بشرائط احدها ان يرغب انسان في شرائها
بضعف قيمتها. ثانيها ان يحتاج الصغير الى ثمنها للنفقة.
ثالثها ان يكون على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنها.

رايها ان يكون في التوكف وصية مرسلة بجماع في
 تخفيفها المثلث من العقار خاصها ان يكون مع المقلد جها
 للغير بان كان محتاجا او قوتها تدعو على غلا عنها سادسها
 ان يكون المقلد معترفه ان يفتقر ويهدى الى انظر احد
 فاذا وجد واحد من هذه العنة سطر الموصي ان يبيع
 العقار (كوا الفلده في المحل المذكور من الخالية) وهذا اذا
 كانت الورثة سطلوا فان كانوا كوا ازالوا المهر عنهم فله
 حكم بطلان ضمن المحل المفكر فارجع اليه ان يريد
 قوله فائدة قول الامير بطل فارجع الى براءة
 نفسه لا في الزام الضلع على المقتدر كما في شرح الجامع
 الكبير للمائني فيما يصدق فيه الوصي (ولنه وصي ادهي
 نفقة ملل الصغير عليه في المالا يكره الظاهر يصدق لانه
 يلحق برأية خدمته بخلاف ما يولد عن انه ينفق من ماله
 طواد ان يرجع في مال اليتيم فانه لا يصدق الا بالينة
 لانه يراد بصعواه الالتزام على الغير
 فائدة في الاوصياء المصانة في اموال الناجي
 (كذا في الفصل المذكور من الخالية) وتفتقر المصانة
 ان يدفع شيئا من مال الايتام لظالم ليدفع غيره بالقليل

مطلب

قيل قول الامير في
 براءة نفسه لا في الزام
 الضمان على الغير

مطلب

الاوصياء المصانة في
 اموال الناجي

عن المكبر قال وعن النبي أبي طالب عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه كان يميز الموصي به المصانة في
 أموال الميت وأختار ابن سلمة موافقة حول أبي يوسف
 وهو نفي وإليه أشار في كتاب الله تعالى لما السفينة
 فكانت لمساكين يحملون في البحر فأردت أن أعينها
 أجاز المصيب في مال اليعيم مخافة أخذ المصنوب . انتهى
 في خلاصة ما انفقة الوصي على باب المصنوب من مال
 اليعيم في الخصومات على وجه الاجارة لا يضمن (كذا في
 المحل المذكور من الخاتمة) قال الشيخ الامام أبو بكر
 ابن المنفل رحمه الله تعالى لا يضمن مقدار اجر الثلث
 والربع اليسير وما ما يعطيه على وجه الرشوة يكون
 ضمانا قالوا بقل المال يدفع المظلم عن نفسه وماله لا
 يكون رشوة في حقه وبقل المال لا يصرف حتى لا يجرى
 آخر يكون رشوة . انتهى . ثم قال ينبغي مات ولو وصي
 لى امرأته وترك صغيرا فأنزل سلطان جابر في حقه
 فقبل لها ان لم تعطيه شيئا استولى على القلار والعتار
 فاعطته شيئا من العتار قالوا يجوز مصانعتها . انتهى
 في خلاصة ما اذا كان الوصي محتاجا فله ان يأكل

مطلب

ما انفقة الوصي من
 مال اليعيم في باب
 القاضي

مطلب

للوصي المخرج ان يأكل
 من مال اليعيم بالمعروف

من مال اليتيم وبركبت دوابه ولكن ياكل بالمعروف
وهو قول الفقيه ابي الليث (كذا في الحل المذكور من
الخانية)

مطلب

انفذ الوصي الوصية
من مال نفسه واراد
الرجوع

﴿فائدة﴾ الوصي اذا انفذ الوصية من مال نفسه
واراد الرجوع في التركة فان كان وارثاً فله الرجوع
والأفلا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع والأفلا
وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال قال
وعليه الفتوى (كذا في الحل المذكور من الخانية) قال
ومثله بعض الورثة . انتهى

مطلب

لا تجوز حصة الوصي
التركة بين الورثة
الصغار

﴿فائدة﴾ فسمي الوصي التركة بين الورثة الصغار
لا تجوز (كذا في الحل المذكور من الخانية) ثم قال وان
كان البعض كبيراً وهم غيب وصغير حاضر فحصة
الوصي لا تجوز ولو كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب
فقسام الوصي مع الحاضر وامسك نصيب الغائبين جاز
(كذا في الحل المذكور)

مطلب

لا ينفرد احد الوصيين
بالنصف الا في اشيائه

﴿فائدة﴾ احد الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا
باذن صاحبه الا في اشيائه فان احدهما ينفرد بها منها
فجهيز الميث وتكفينه وقضاه دينه ان كانت التركة

من جنس الدين ومنها تنفيذ وصية الميت في العين
اذا كانت الوصية بالعين ومنها اعتاق التهمة ومنها
رد الودائع والمغصوب ولا ينفرد احدها بقبض وديعة
لميت ولا بقبض الدين لان ذلك من باب الامة
وينفرد احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت
على الناس (كذا في الخاتمة من المحل المذكور)

فائدة اذا اوصى بوصيتين متنافيتين كانت
الثانية مبطللة للاولى وهو معنى الرجوع وان كانت غيبه
متنافيتين نفذتا جميعاً (كذا في مجموعة الفتاوى عن
البدائع) ويخرج على ذلك ما لو اوصى بثلاث ما لو قال
لفلان كذا ولفلان كذا ووزع زاعماً من الثلث ولم يكن
له وارث فالت وفاتها ونفذها وصية من الثلث ومذبق لميت
المال ثم ظهر دائن فائمه ياخذ دينه من الثلثين لصحة
الوصية بما زاد على الثلث هنا تطبيقاً على الفائدة
المذكورة

فائدة الوصيان اللذان لا ينفرد احدهما عن
الآخرها اذا اوصى الميراث جملة كقوله انما وصيان مثلاً
اما اللذان كانا على التعاقب فينفرد احدهما عن الآخر

مطلب
اوصى بوصيتين
متنافيتين

مطلب
الوصيان اللذان لا
ينفرد احدهما عن
الآخر

وقال بعضهم لا ينفرد أحدهما بالتصرف عند أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى على كل حال وبه أخذ
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى (كذا في الخانية
من المحل المذكور)

مطلب

باع الوصي شيئاً من
مال اليتيم ثم طلب
منه بأكثر

﴿فايدة﴾ الوصي إذا باع شيئاً من مال اليتيم ثم
طلب منه بأكثر مما باع فإن القاضي يرجع إلى أهل
البصر فإن أخبره اثنان من أهل البصر والأمانة أنه باع
بقيته وإن قيمته ذلك فإن القاضي لا يلتفت إلى من
يزيد وإن كان في الزيادة يشترى بأكثر وفي السوق بأقل
لا يُنقض بيع الوصي لأجل ذلك بل يرجع إلى أهل
البصر والأمانة فإن اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ
بقولها وهذا عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما قول الواحد
يكفي وعلى هذا قيم الوقف إذا آجر مستغل الوقف ثم جاء
آخر وزاد في الأجر (كذا في الفصل المذكور من الخانية)

قيم الوقف آجر مستغل
الوقف فزاد فيه آخر

مطلب

القاضي إذا أتهم الوصي
أخبره وجعل آخر

﴿فايدة﴾ القاضي إذا أتهم الوصي أخبره ونصب
غيره وهو الظاهر وعليه الفتوى (كذا آخر الفصل
المذكور قبيل كتاب الشفعة) ونصه القاضي إذا أتهم
الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن القاضي يجعل

معه غيره ولا يخرج به وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
بخرجه وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام
الميت ولو كان الاب حياً وخيف منه على مال ولده
الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصي اولى.

انتهى

﴿ فائدة ﴾ الوصي اذا ادعى ديناً على التركة فالقاضي
يجعل وصياً بقدر ما يدعي ولا يخرج من الوصاية (كذا
في المحل المذكور) قال وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى
وفي دعوى العين يخرج منه من يده (كذا ذكره قبل هذه
المسألة من المحل المذكور في الخاتمة)

مطلب

ادعى الوصي ديناً على
التركة فالقاضي يجعل
وصياً ولا يخرج به خلاف
دعوى العين

﴿ فائدة ﴾ وصي اليتيم اخذ ماله لنفسه وصار يطعم
الصغير في عياله حتى بالغ قدر الدين الذي اخذه لنفسه
قال هذه كبيرة لا يحل له ذلك لانه استهلك مال
اليتيم فلا يستطع عنة الدين بهذا الاطعام (كذا في الخاتمة
من المحل المذكور)

مطلب

اخذ الوصي مال اليتيم
وصار يطعمه في عياله

﴿ مسائل الشفعة ﴾

﴿ فائدة ﴾ لا شفعة في البيع الفاسد وان اتصل به

مطلب

لا شفعة في البيع الفاسد

القبض ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد (كذا في
الخانية أول كتاب الشفعة)

﴿فائدة﴾ المسلم والكافر والكبير والصغير والذكر
والأنثى والعبد المأذون والمكاتب ومعتق البعض في
الشفعة لهم وعليهم سواء (كذا في المحل المذكور من
الخانية)

مطلب
الاستواء في الشفعة

مطلب
الشفعة لما ثلاث طلبات

﴿فائدة﴾ طلب الشفعة ثلاثة . طلب الموائبة .
وطلب الاشهاد . وطلب التملك . اما طلب الموائبة
فوقته فور علم الشفيع بالبيع فتي علم وسكت هنيئة
بطلت شفعته والعلم يحصل بخبر الواحد عندهما وعند
ابي حنيفة يشترط العدد او العدالة وعندهما ليس
بشرط بل الواحد كيف كان سوى الكافر ولو كان
صبياً يكفي للعلم فاذا اخر بعد خبر بطلت شفعته
وصيغة هذا الطلب تكون بالماضي والمستقبل على الصحيح
ولو بقوله الشفعة الشفعة . وطلب الاشهاد عند الدار
او البائع او المشتري صحيح ثم اذا طلب من المشتري
فصورة طلبه ان يقول للمشتري اطلب منك الشفعة
في الدار التي اشتريتها من فلان ولا بد ان يبين طريق

شفعته انه شفيع بالشركة او التجار او الحقوق وبين
حدود الدار جميعها لتصدر الدار معلومة فان لم يسلم له
المشتري يطلب طلب المليك برفع ذلك الى القاضي
لم ان الشفيع بعد الطلبين ان لم يرفع الامر الى القاضي
مع التمكن منه ومضى على ذلك شهر هلك شفيعته على
ما عليه الفتوى (كذا في الخاتمة من المحل المذكور)
ونصفه بعد نقل الروايات في هذه المدة قال واختلفت
الروايات عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ايضاً والفتوى
على انه مقدر بشهر . انتهى * (الكل من المحل المذكور
من الخاتمة)

قاعدة * الاحق بالشفعة الخليفة في نفس الشفعة
ثم الشريك في الحقوق كالطريق الخاص ثم الطريق
الذي لا يتعد ثم الجار (كذا في الخاتمة في فصل ترتيب
الشفعاء)

مطلب
لاحق بالشفعة

قاعدة * اختلاف الشفيع والمشتري في الثمن قال قول
قول المشتري مع بينه وان اقاما البينة يقضى بينة
الشفيع على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري

مطلب
اختلاف الشفيع
والمشتري في الثمن

(كذا في الخطاية من اواخر الفصل المذكور)

فائدة في الخط بطلان العقد (كذا في الخطاية من اجل المذكور) بيانه رجل اشترى ارضاً بمائة وقبضها فحضر الشفيع وطلب الشفعة فسلمها اليه المشتري بمائة ثم ان المشتري نقد الثمن الى البائع الاول فوهب له من المائة بعد قبضها خمسة فعلم الشفيع بالهبة ليس له ان يسترد شيئاً من الثمن ولو كانت الهبة قبل قبض الثمن والمسألة بما لها كان للشفيع ان يسترد من المشتري الخمسة التي وهبها له البائع لان هبة شيء من الثمن قبل قبضه حط والخط يلحق باصل العقد فله شفيع ان يسترد من المشتري قدر ما حط عنه البائع اما بعد قبض الثمن فهبة البعض ليست بحط بل تخليك مبتدأ كالفه وهب له مائلاً آخر (كذا افاده في الحل المذكور)

فائدة في حط الوكيل لا يلحق باصل العقد (كذا في الخطاية من اجل المذكور) بيانه رجل وكل آخر بيع داره من رجل بالتلف فباعها الوكيل من الرجل وحط عنه بعد العقد من الالف خمسمائة صح

مطلب
الخط يلحق باصل
العقد

مطلب
حط الوكيل لا يلحق
بأصل العقد

الحط عن المشتري وبرىء عن الخمسمائة ويضمن الوكيل
للاصيل الخمسمائة ثم اذا حضر الشفع فانه ياخذ الدار
بالالف ولا يعتبر حط الوكيل لان حط الوكيل لا
يلحق باصل العقد (كذا افاده في المحل المذكور)
قلت وهو هذا اصل حيلة لمن اراد استلزام الشفعة فلما
زاد ثمن الدار وكل وكيله فالباع يخط الوكيل فلما
قدم الشفع لزومة اصل الثمن وهو زائد فلا يرغب في
الاخذ

حيلة لاستقاط الشفعة

بمؤافاة * اذا صالح الشفع عن الشفعة بدراهم
بطلت شفعته ولا يلزم المالك سواء صالح المشتري او
الاجنبي (كذا افاده في فصل تسليم الشفعة من الحكامة)
قال وهو بمنزلة ما لو صالح الكفيل بالنفس الطالب
على مال لا يجب المالك وبراء عن الكفالة في الرواية
التي قدمها وكذلك ابراء الشفع المشتري عن كل
خصومة يبطل الشفعة وان لم يعلم بها وكذا لو وهب
البائع الدار للمشتري والمشتري وهب له الثمن كان
ذلك ابطالاً للشفعة ولو اشترى البناء لو الغراس لولا
بشرخص ثم يشتري العوضة بثمن غالي قلن الشفعة لا

مطلب

اذا صالح الشفع عن
الشفعة بدراهم بطلت
شفعته

في ابطال الشفعة

تثبت في البناء والغراس لانه نقلي ولا يرغب الشفيع باخذ
 العرصه بثمان غال فكان ذلك تزهيدا وفي هذه الفصول
 اذا اراد الشفيع ان يحلف البائع او المشتري بالله تعالى
 ما فعل هذا فرارا من الشفعة فليس له ذلك لانه ان
 اراد تحليف البائع فلا يكون نكوله حجة على المشتري
 وان اراد تحليف المشتري فلا يدي عليه شيئا ولو اقر
 به لا يلزمه شيء (الكل من المحل المحكوك من الخاتمة)
 ثم قال آخر الفصل وقالى الشيخ الامام شمس الأمانة
 المرخسي رحمه الله تعالى لا بأس بالاحتفال بالشفعة
 حق الشفعة على كل حال اي قبل وجوبها بالشفعة
 وبعده . انتهى

﴿مسائل السير﴾

﴿فائدة﴾ اذا وقع النفي من قبل الروم فعلى كل
 من يقدر على القتال ان يرجع الى الغزو اذا ملك
 الزاد والراحلة ولا يجوز الخلف الا كعربيين كذا في
 كتاب السير من الخاتمة ثم قال امرأة سبيت بالشرق

مطلب

وقع النفي العام من قبل
 الروم فعلى من يقدر
 على القتال ان يخرج
 الى الغزو

كان على اهل المغرب ان يستنقذوها ما لم يدخلوها
دار الحرب واذا وقع القتال بين اهل البغي واهل
العدل يجب على اهل العدل ان يقاتلوا الهواة ليرجعوا
الى امر الله تعالى وان وقعت الفتنة بين فريقيين باغيين
يقتلان لاهل الدنيا والملك كالمسلم على الرجل ان يلزم
بيعه ولا يخرج الى احدهما وكما يقاتل في القتال بين
فريقين الحمية والعصبية لا ينبغي لاحد ان يعاون احدا
منهما (الكل من المحل المذكور)

في فائدة * يحرم القتل الا في هذه الحرب اذا قام
المسلم واخذ امواله (كذا في سيرة الخانية عبر بلا
باس به)

* فائدة * الفرار من الزحف لا يجوز الا اذا غلب
على ظنهم انهم مغلوبون ومثله فرار واحد من ثلاثة ومائة
من ثلاثمائة فانه يرخص في ذلك (كذا افاده في المحل)

المذكور من الخانية
في فائدة * الجاهل اذا تكلم بكفر ولم يهر انه كفر
بغيره الجاهل (كذا في الخانية فيما يكون كتم من
المسلم) وقيل لا يعتبر وهذا بخلاف المذاهب والسنن

مطلب
يحرم القتل الا في دار
الحرب

مطلب
الفرار من الزحف لا
يجوز

مطلب
الجاهل اذا تكلم بكفر
لا يعتبر

فانه يكون كفراً عند الكل (كذا افاده) وأما الخاطيء
اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان لم يرد ان يتكلم
ما ليس بكفر فجرى على لسانه الكفر خطأ لم يكن كافراً
عند الكل (كذا افاده)

مطلب

المرتد لا يرث من مسلم
ولا من كافر بواقته
في الملة ولا من مرتد آخر

فائدة في المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر
بواقته في الملة ولا من مرتد آخر (كذا في الخاتمة اول
باب الردة واحكام أهلها) ثم قال ويورث المسلم من المرتد
ما اكتسبه في حياته لا لئلا يلام ولما اكتسبه في حياته المدة
فهو بمنزلة الحيي يوضع في بيته لئلا يلام عند الحيي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال صاحبه يكون ذلك ميراثاً لورثته
المسلمين (كذا في المحل المذكور)

مطلب

الردة لا تكون طلاقاً
بخلاف إباحة الزوج

فائدة في الردة لا تكون طلاقاً بخلاف إباحة الزوج
عن الاسلام فانه طلاق له كذا في المحل المذكور من
الخاتمة) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي
يوسف كلاهما ليس بطلاق وعند محمد كلاهما طلاق
(كذا في المحل المذكور)

مطلب

لا يرداد يبطل
الطاعات والعباد بالله
تعالى

فائدة في الردة لا يرداد يبطل طاعاته كلها لكن لا يجب
عليه فضاؤها اذا عاد للاسلام سوى الحج (كذا في

الحل المذكور من الخانية) ولا يترك المرتد على رده
باعطاء جزية ولا بائتين موقت ولا مؤبد وإذا لحق
المرتد بدار الحرب وقضى القاضي لمحاقه تقسم امواله
وان كان عليه للناس ديون موجلة حلت وإذا رجع
مسلمًا لا يملك أن يبطل شيئًا من الميراث ان كان قائمًا
ويرد مكاتب ورثته اذا كانوا كتابوا عبده ولم يؤد الجعل
الى حين رجوعه (كذا في الحل المذكور)

قاعدة في كل بلدة من بلاد الاسلام اجرى اهل
الحرب احكامهم فيها صلحت دار الحرب عند هذا كذا
في الحل المذكور

قاعدة في الساطان يصير ساطانًا بامر من بالجماعة
مع الاشراف والاعيان والثلاثي نفوذ حكمه في رعيته
خوفًا من قهره وغلبته فلن يابعه الناس ولم ينفذ حكمه
يجهزه عن قهرهم لا يصير ساطانًا اذا صلب ساطانًا بالمباينة
فجار ان يكلن القهر وغلبة لا يتعمل لانه لو التعل يصير
ساطانًا بالظهور والغلبة فلا ينفذ وان لم يكن القهر
وغلبة ينفذ (كذا افاده في فصل فيما يبطل الامداد
من الخانية)

مطلب
اجرى اهل الحرب
احكامهم في بلدة الاسلام

مطلب
الاطلان يصير ساطانًا
بالجماعة

﴿مسائل الرهن﴾

مطلب
الرهن بأي دين شرعي
كان جائز

مطلب
الرهن بالاعيان

﴿فائدة﴾ الرهن بأي دين شرعي كان جائز (كذا)
اول فصل ما يجوز رهنه من الخانية

﴿فائدة﴾ الرهن بالاعيان على وجوه ثلاثة عين
غير مضمونة اصلاً كالامانة وعين مضمونة بغيرها كما
اذا باع عيناً واعطى بالمبيع رهناً وعين مضمونة بنفسها
اما العين التي هي غير مضمونة اصلاً وهي الامانات
كالودائع والعقاري ومال المضاربة والبضاعة فلا
يجوز الرهن بها ومثل ذلك العين المضمونة بغيرها لا
يجوز الرهن بها واما العين المضمونة بنفسها كالمغصوب
والمهر وبذل الخلع اذا كان عيناً فالرهن في ذلك صحيح
(كذا اول الفصل المذكور من الخانية)

مطلب
الرهن لا يبطل بموت
الراهن ولا بموت المرتهن

مطلب
اذا هلك الرهن يهلك
بالدين

﴿فائدة﴾ لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت
المرتهن (كذا في المحل المذكور من الخانية)
﴿فائدة﴾ اذا هلك الرهن يهلك بالدين سواء
هلك قبل قبض المرتهن الدين او بعده كما لو كان

له عليه الف درهم وبها رهن عند صاحب المال ففضى
الراهن الدين وقبضه المرتهن وبقي الرهن عند المرتهن
حتى هلك الرهن عند المرتهن يهلك بالدين فيجب
عليه رد ما قبض من الراهن من الدراهم (كذا في
الفصل المذكور من الخاتمة)

﴿قاعدة﴾ الرهن بكل دين حرام باطل (كذا في
المحل المذكور من الخاتمة) كما لو استأجر نائحة او مغنيا
فاعطى بالاجرة رهنا ومثل ذلك الرهن بدين القمار
او بدين الميتة والدم وكذلك الرهن بدين الخمر من المسلم
لمسلم او ذمي او بدين الخنزير او بدين عبد بان انه حر
(كذا في الخاتمة من المحل المذكور) قلت * ومثل
ذلك الرهن بالربا يكون باطلاً

﴿قاعدة﴾ اذا رهن عند انسان شيئاً وقال للمرتهن
ان لم اعطك مالك الى كذا وكذا فهو بيع لك بمالك
علي لا يجوز ذلك (كذا افاده في المحل المذكور)
﴿فايدة﴾ في كل موضع جاز الصلح جاز الرهن ببذله
وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن (كذا في المحل
المذكور من الخاتمة)

مطلب
الرهن بالدين الحرام
باطل

﴿مهمة﴾
الرهن بالربا باطل

مطلب
ان لم اعطك مالك
الى كذا فالرهن بيع
لك لا يجوز
مطلب
يجوز الرهن ببذل الصلح
المحاصر

﴿فائدة﴾ الفتوى في جواز الصلح وعدم جوازه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (كذا في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ إذا آيس الدائن فاخذ من المدينون شيئاً مكان حقه كان له ذلك أما إذا كان ما اخذه من جنس حقه فلا كلام فيه وإما إذا كان من غير جنس حقه فالفتوى اليوم على جواز ذلك وإما عند عدم اليأس كما يفعل بعض الناس من اخذ عمالة المدينون على قضاء الدين فإن رضي المدينون بذلك كانت رهناً وحكمها حكم الرهن وإن لم يرض فحكمها حكم الغصب (كذا في من التنوير والدر ورد المختار قبيل باب الرهن يوضع على يد عدل)

﴿فائدة﴾ لا يجوز رهن المشاع مطلقاً لا من الشريك ولا من غير الشريك فيما يقسم وفيما لا يقسم (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) قال ولو ارتهن رجلان من رجل رهناً بدين لهما عليه وهما شريكان فيه أو لا شركة بينهما وقبلها فهو جائز ثم الصحيح ان رهن المشاع فاسد لا باطل فيضمن بالقبض وإذا هلك يهلك

مطلب

الفتوى على قول أبي حنيفة في جواز الصلح وعدمه

مطلب

آيس الدائن فاخذ شيئاً مكان حقه

مطلب

رهن المشاع لا يجوز مطلقاً

بالاقل من قيمته ومن الدين بخلاف الباطل فانه اذا
هلك عند المرتهن هلك بغير شيء (كذا في متن التنوير
والدر المختار اول باب ما يجوز ارتهانه وآخر باب
مسائل متفرقة)

﴿ فائدة ﴾ الشبوع الطاري يبطل الرهن في ظاهر
الرواية (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) فلو استحق
بعض الرهن شائعاً بطل الرهن فيما بقي (كذا في المحل
المذكور) ثم قال وصورته اذا وكل الراهن القوم ببيع
الرهن مجتمعا او متفرقا فبيع بعض الرهن بطل
في الباقي (كذا افاده)

مطلب
الشبوع الطاري في
الرهن يبطله

﴿ فائدة ﴾ اذا اعار المرتهن الراهن الرهن ومات
الراهن والرهن عنده وعليه ديون فان المرتهن يكون
احق بالرهن من سائر الغرماء لان المرتهن كان له
استرداده في حياة الراهن فكذلك بعد وفاته (كذا
افاده في الخاتمة في فصل في الانتفاع بالرهن)

مطلب
المرتهن اعار الرهن
للراهن

﴿ فائدة ﴾ من استعار شيئا من رجل ليرهنه عند
آخر فهلك الرهن عند المرتهن فان كان المستعير لم
يخالف المعير كان للمعير ان يرجع على المستعير بقدر

مطلب
من استعار شيئا من
رجل ليرهنه عند آخر
فهلك الرهن عند المرتهن

الدين الذي سقط في مقابلة الرهن وإن كان المستعير خالف المعير بان قال اعزبه لارهنه في بلد كذا مثلاً فرهنه في سواها او على كذا فرهنه على اقل او عند زيد فرهنه عند عمرو كان المستعير ضامناً قيمة الرهن (كذا افاده في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

إذا جاء المرتهن بطلب
دينه فانه يؤمر باحضار
الرهن

﴿فائدة﴾ إذا جاء المرتهن يطلب دينه فانه يؤمر باحضار الرهن فاذا احضر الرهن لا يؤمر بالتسليم للراهن بل يقال للراهن سلم الدين أولاً وبعد تسليم الدين للمرتهن يؤمر المرتهن بتسليم الرهن كما في البيع يؤمر المشتري بتسليم الثمن أولاً (كذا في الخانية اول فصل احضار الرهن)

مطلب

كل حكم عرف في الرهن
الصحيح فهو الحكم في
الرهن الفاسد

﴿فائدة﴾ كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد (كذا في متن التنوير) قال في رد المختار اي في حال الحياة والمات فلو نقض الراهن العقد بحكم الفساد واراد استرداد الرهن كان للمرتهن حبه حتى يؤدي اليه الراهن الدين واذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن اولى من سائر الغرماء وهذا كله اذا كان الرهن الفاسد سابقاً على الدين فلو كان الدين

مابقا لم يكن له حبيسه ويكون بعد الموت اسوة الغرماء
بمخلاف الرهن الصحيح تقدم على الدين او تأخر وتامة في
العادية والخبرة والبنازية . انتهى

مسائل الشركة

فائدة التوقيت في شركة العنان والمضاربة ليس
بشرط (كذا اول فصل شركة العنان من الخاتمة) ثم
قال فان وقتا لذلك وقتا بان قال ما اشترت اليوم
فهو بيننا صح التوقيت فما اشتراه اليوم يكون بينهما وما
اشتراه بعد اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا لو وقت
المضاربة صح التوقيت لان المضاربة والشركة توكل
والوكالة ما يتوقت

فائدة شركة العنان والمضاربة تعتمد الوكالة ولا
تتضمن الكفالة بخلاف المفاوضة (كذا في الخاتمة من
المحل المذكور)

فائدة التوكيل بالاستقراض باطل (كذا في
المفصل المذكور من الخاتمة) قال لانه توكيل بالتكدي

مطلب

التوقيت في شركة
العنان والمضاربة ليس
بشرط

مطلب

شركة العنان والمضاربة
تعتمد الوكالة

مطلب

التوكيل بالاستقراض
باطل

الآن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض
منك الف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا
على الوكيل

مطلب
قال لغيره ما اشتريت
اليوم فهو بيني وبينك

﴿فائدة﴾ رجل قال لغيره ما اشتريت اليوم من
انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال الآخر نعم فهو
جائز وكذا لو قال كل واحد منهما لصاحبه ذلك جاز
ايضاً لان هذه شركة في الشراء وليس لاحدهما ان
يبيع حصة صاحبه ما اشترى الا باذن صاحبه (كذا
افاده في الفصل المذكور)

مطلب
ما كان اتلاقاً او
تليكاً من احد شريكي
العنان

﴿قاعدة﴾ ما كان اتلاقاً او تليكاً بغير عوض من
احد شريكي العنان لا يجوز على شريكه الا ان ينص عليه
(كذا في الفصل المذكور من الخانية)

مطلب
لا يجوز لاحد الشريكين
التصرف في المشترك
بغير اذن

﴿فائدة﴾ لا يجوز لاحد شريكي الملك ان يتصرف
في المشترك بغير اذن الشريك تصرفاً يتضرر به الشريك
(كذا في الفصل المذكور من الخانية) وبين اول كتاب
الشركة شركة الملك فقال الشركة نوعان شركة املاك
وشركة عقود اما شركة الاملاك فهي على نوعين احدهما
ان يصبر مال كل واحد منها مشتركاً بينهما بغير

اختيارها بان اختلط مال احدها بمال الآخر من غير
اختيارها خلطاً لا يمكن التمييز بينهما اصلاً ولا يمكن
الأبجرج كخلط المخططة بالشعير . الثاني ان يصبر
المالان مشتركا بينهما باختيارهما بان ملكا مالا بالشراء
او الهبة او الصدقة او الاستيلاء . انتهى بالحرف

﴿فايدة﴾ رجلان بينهما بعير حمل احدها عليه
شيئاً من القرية الى المصر فسقط البعير في الطريق فنحره
قالوا ان كانت ترجى حياته بضمن حصه شريكه وان
كان لا ترجى لا يضمن لانه مأمور بالحفظ والنحر في
هذه الحالة حفظ وان نحره اجنبي كان ضامناً على كل
حال في الصحيح من الجواب والراعي او البقار اذا ذبح
الشاة او البقرة ان كان لا يرجى حياته لا يضمن
استحساناً لانه مأمور بالحفظ وان كان يرجى حياته
ضمن وان ذبح الاجنبي كان ضامناً (كذا افاده في
الفصل المذكور)

﴿فايدة﴾ كل من قضى دين غيره بغير امره كان
متطوعاً (كذا في الفصل المذكور) قال وان ادى احد
الشريكين خراج الارض كان متطوعاً في حق الشريك

مطلب

حمل احدها على البعير
فسقط في الطريق فنحره

مطلب

من قضى دين غيره بغير
اذنه فهو متبرع

لانه قضى دين غيره بغير امره لا عن اضطرار فانه
متمكن من ان يرفع الامر الى القاضي ليأمره القاضي
بذلك . انتهى

مطلب
شركة المفوضة

﴿فائدة﴾ شركة المفوضة ان تكون في جميع
التجارات لا يختص احدها بتجارة دون صاحبه وان ما
لزم احدهما من حقوق ما يتجران فيه لزم الآخر وما يجب
لكل واحد منهما يجب للآخر ويكون كل واحد منهما
فيما يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له وفيما يجب عليه بمنزلة
الكنيل عنه ويتساويان في راس المال وفي الربح فان
تفاوتا في شيء من ذلك تكون عنانا (كذا في الخانية من
فصل شركة المفوضة)

﴿مسائل المأذون﴾

مطلب
اذا أذن الاب لابنه
في التجارة

﴿فائدة﴾ الاب اذا أذن لابنه في التجارة ان كان
الوصي يعقل البيع والشراء ويعرف ان البيع يزيل
الملك ويعرف الغبن الفاحش واليسير صح اذنه وان
لم يعرفه لا يصح (كذا في كتاب المأذون) سكوت
الاب والوصي عند رؤيتهما الصغير يبيع ويشترى اذن

منها في التجارة (كذا في الحل المذكور من الخانية)
ثم قال والقاضي يملك اذن الصغير وعبده وسكونه لا
يكون اذنا

فائدة * بيع العبد المحجور وشراؤه واقراره موقوف
على اذن مولاه ومثله الصبي الذي يعقل البيع والشراء
اذا فعل شيئاً من ذلك يتوقف على اجازة وليه ان
اجازه نفذ وان رد ارتد (كذا في كتاب المأذون من
الخانية)

مطلب
بيع العبد المحجور
وشراؤه واقراره

فائدة * العبد المحجور اذا اشترى شيئاً وتوقف على
اجازة المولى فادام العين في يده كان البائع اولي به وان
هلك في يده او استهلكه ان كان البائع حرّاً كبيراً
او صغيراً مأذوناً او عبداً مأذوناً او مكانياً لا يضمن
المشتري للحال حتى يعتق فاذا عتق كان عليه قيمة
المبيع بالغة ما بلغت وان كان المشتري صبيّاً محجوراً
لا يضمن اصلاً لا في الحال ولا بعد البلوغ وان كان
البائع عبداً محجوراً او صبيّاً محجوراً والمشتري كذلك
ضمن المشتري للحال لان تسليط البائع لم يصح فيكون
متلفاً من غير تسليط بخلاف ما لو كان البائع حرّاً كبيراً

مطلب
العبد المحجور اذا
اشترى شيئاً

او عهداً ما ذونا او صيماً ما ذونا لان تسليطهم صحيح فكان
متلفاً بالتسليط فلا يضمن (كذا في كتاب المأذون
من الخاية) ثم قال فالحاصل ان العبد المأذون
بمجرى شتي عشرة خصلة فان اردتها فارجع الى المحل
المذكور

مطلب
في تخلف الصي
المأذون

﴿فائدة﴾ رجل ادعى على صي مأذون شيئاً فانكر
الصي اخذوا في تخليفه ذكر في كتاب الاقرار انه
يخلف وعليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الخاية)

﴿مسائل الحجر﴾

مطلب
بحجر على المكلف الحر في ست

﴿قاعدة﴾ الحجر جائز على الحر المكلف في ست
ثلاث على قول الامام ويزاد عليها ثلاث على قول
صاحبيه . اما الثلاث عند الامام فهي الطيب الجاهل
الذي يستفي الناس ما يضر وعنده انه دواء . والثانية
المتي الما جن الذي يعلم الناس الخيل ويقتي عن جهل .
والثالثة المكاري الفلّس والثلاث التي تزداد عند
صاحبيه . اولها اذا ركب الرجل ديون وطلب غرماً و
من القاضي الحجر عليه كيلا يتلف ما في يده فان

القاضي يحجر عليه . ثانياً السفه فان القاضي يحجر على
السفه المبذر بطلب اوليائه . ثالثاً المغفل الذي لا
يتمتع في التصرفات ولا يصير عنها (كذا في الخانية
اول كتاب الحجر بصراف) قال في متن التوير ويقولها
يفتي . قلت . ويزاد على ذلك مسألة ذكرها في البراوية
في كتاب الكراهية وهي الحجر على المحكر اذا امر الحاكم
ببيع الطعام فامتنع باعه الحاكم قال هذا عند الكلب
والاشنام يرى الحجر اذا عم الضرر . انتهى * ثم قال في
الخانية اول كتاب الحجر ولا يحجر على الفاسق الذي
يرتكب المعاصي اذا كان لا يبذل المال ولا يسرف في
مالة . انتهى * فالمنهون ان الفاسق اذا كان يبذل المال
ويسرف فيه فالقاضي يحجر عليه بطلب اوليائه

في الحجر على المحكر

مطلب

في الحجر بسبب السفه
او الدين لا يكون الا
بالقضاء

* فائدة * الحجر بسبب السفه او الدين لا يكون الا
بقضاء القاضي (كذا اول فصل الحجر بسبب السفه من
الخانية) قال فابو يوسف جعل الحجر بسبب السفه
كالبحر بسبب الدين وذلك لا يكون الا بقضاء القاضي
وعحمد رحمته الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالحجر
بسبب الضي والجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون

مجبوراً إلا أن يؤذن له، انتهى * وموضوع المسألة
فيما إذا بلغ اليتيم سنياً غير رشيد فقبل أن يجبر
القاضي عليه لا يكون مجبوراً عند أبي يوسف وعند
محمد رحمهما الله تعالى يكون مجبوراً بغير حجر فافهم (الكل
من الحل المذكور)

مطلب
الصبي والمجنون يكونان
مجبورين بغير حجر

* فائدة * الصبي والمجنون يكونان مجبورين بغير
حجر (كذا في الحل المذكور من الخاتمة) بخلاف
ما مر من الحجر بسبب السنه أو الدين ثم قال قال محمد
رحمه الله تعالى المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة . أحدها
أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور
باطل . والثاني أن اعتناق المحجور وتدييره وطلاقه
ونكاحه جائز ومن الصبي باطل . والثالث المحجور إذا
أوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي
لا تجوز . والرابع أن جارية المحجور إذا جاءت بولد
فادعاه ثبت نسبه ومن الصبي لا يثبت ثم تصرفات المحجور
بسبب السنه على نوعين ما لا يصح من الهازل كالبيع
والشراء وغير ذلك لا يصح من المحجور وما يصح من
الهازل كالنكاح والطلاق والعتاق يصح من المحجور

ويسعى العبد في قيمته في ظاهر الرواية . انتهى * (من)
الحل المذكور)

﴿فائدة﴾ إذا دفع الوصي المال الى من بلغ سفيهاً
ضمن سواء كان محجوراً عليه من القاضي او لا ولو ان
صبيّاً مصلحاً غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ماله
واذن له بالتجارة فضاع المال في يده لا يضمن الوصي
(كذا في الحل المذكور)

مطلب

إذا دفع الوصي المال
لمن بلغ سفيهاً

مطلب

حجر القاضي على مستحق
الحجر ثم رفع الى قاض
آخر

﴿فائدة﴾ لو ان قاضياً حجر على مفسد يستحق الحجر
ثم رفع ذلك الى قاضٍ آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر
جاز اطلاق الثاني ذلك المحجور وما صنع المحجور في ماله
من بيع وشراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزاً
لان حجر الاول مجتهد فيه فيستوقف على امضاء قاضٍ
آخر كما لو قضى القاضي وهو محدود في قذف لا يبرأ
قضاؤه ما لم يتصل به امضاء قاضٍ آخر وعلى قبل
ذلك توقف حجر القاضي الاول بقوله لان قضاء الاول
كان في فصل مختلف فيه وهذا اختلاف في نفس
القضاء او لان حجر الاول لم يكن قضاء لعدم المتضي

له وعليه فينفذ ما قضاها الثاني . انتهى * قلت . انما لم
يعتبر حجر الاول قضاء لعدم استكمال اطراف القضية
السنة التي ذكرها ابن الغرس في بيته وهي قوله

اطراف كل قضية حكيم ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

حيث وجد الحاكم والمحكم والمحكوم به والطريق ولم يوجد
المحكوم له ولا المحكوم عليه اذا فرضنا ان الحجر وقع في
غيبة المحجور عليه فان كان المحجور عليه موجوداً فقد فقد
المحكوم له فتأمل لكن اذا استوفت القضية اطرافها
السنة المذكورة فليس لقاضي آخر ان يطلقه بعد حكم
الاول بالحجر مستوفياً شروط الحكم واليه اشار قاضي
خان آخر الخانية بقوله فان رفع شيء من تبرعات
المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي
الثاني فنقضه وابطله ثم رفع الى قاضي آخر فان الثاني
ينفذ حجر الاول وقضاه فلوان الثاني لم ينفذ حجر
الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاضي ثالث فان

الثالث ينفذ حجر الاول ويرد قضاء الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره فامضاه كان ذلك قضاء منه لوجود المقضي له والمقضي عليه فينفذ هذا القضاء ولا ينفذ ابطال الثاني حجر الاول (كذا افاده آخر الحاشية)

﴿مسائل الفرائض﴾

﴿فائدة﴾ اول ما يبدأ به من تركه الميث تجهيزه وتكفينه ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من الثلث ثم يقسم الباقي بين ورثته فيبدأ باصحاب الفرائض ثم بالعصبة النسبية وهم كل من يأخذ ما بقية الفرائض وعند الانفراد بحرز جميع المال ثم بالعصبة النسبية وهو مولى العتاقة ثم عصبة ثم الرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوي الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره

مطلب
اول ما يبدأ به من تركه الميث

مطلب
موانع الارث

ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال (كذا في السراجية)
﴿فائدة﴾ موانع الارث اربعة . الرق . والقنل الذي
يتعلق به وجوب الفصا ص والكفارة واختلاف الدينين
واختلاف الدارين حقيقة او حكماً (كذا في السراجية)
﴿فائدة﴾ الفروض في كتاب الله تعالى ستة النصف
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس واصحابها
اثنا عشر اربعة من الرجال الاب والجد ابوالاب
وان علا والاخ لأم والزوج وثمان من النساء الزوجة
والبنت وبنت الابن وان سفلت والاخت لاب وام
والاخت لاب والاخت لام والجدة الصحيحة التي لا
يدخل في نسبتها جد فاسد (كذا في السراجية)

مطلب
الفروض المقدرة في
كتاب الله تعالى

مطلب
للأب ثلاث احوال

﴿فائدة﴾ للأب ثلاث احوال الفرض السدس مع
الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب مع
الابنة او ابنة الابن وان سفلت والتعصيب عند عدم
الولد وولد الابن وان سفل

مطلب
الجد الصحيح كالأب

﴿قاعدة﴾ الجد الصحيح كالأب إلا في مسائل .
الاولى ان أم الأب لا ترث معه . الثانية ان الميت اذا

ترك ابوين مع أحد الزوجين فلام ثلث مابقي بعد
نصيب أحد الزوجين . الثالثة ان بني الاعيان
والعلاآت كلهم يسقطون مع الاب ولا يسقطون مع
المجد الأعلى عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى . الرابعة ان ابا
المعتق مع ابنه يأخذ سدس الولاء وليس للمجد ذلك
﴿قاعدة﴾ المجد يسقط بالاب لان الاب اصل
في القرابة الى الميت

مطلب
المجد يسقط بالاب

﴿فائدة﴾ احوال اولاد الام ثلاث (السدس)
للواحد (والثالث) للاثنتين فصاعداً ذكورهم واناثهم
سواء وسقوطهم بالولد وولد الابن وان سفل وبالاب
والمجد (الكل من المحل المذكور)

مطلب
احوال اولاد الام

﴿فائدة﴾ للزوج حالتان النصف عند عدم الولد
وولد الابن وان سفل والربع مع الولد او ولد الابن
وان سفل

مطلب
للزوج حالتان

﴿فائدة﴾ للزوجات حالتان الربع عند عدم الولد
وولد الابن وان سفل والثلث مع الولد او ولد الابن
﴿فائدة﴾ لبنات الصلب احوال ثلاث النصف

مطلب
للزوجات حالتان
مطلب
احوال بنات الصلب

للواحدة والثلاثين للثلاثين فصاعداً ومع الابن للذكر
مثل حظ الاثنين

﴿قاعدة﴾ بنات الابن كبنات الصلب ولهن احوال
ست النصف للواحدة والثلاثين للثلاثين فصاعداً عند
عدم بنات الصلب ولهن السدس مع البنات للصلب
ولا يرثن مع الصليتين الا ان يكون مجذبتين او اسفل
منهن غلام فيعصبنه والباقي بينهم للذكر مثل حظ
الاثنين ويسقطن بالابن

﴿فائدة﴾ لو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل
من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن اسفل
من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن
اسفل من بعض العليا من الفريق الاول لا يوزيها
احد الوسطى من الفريق الاول توزيها العليا من الفريق
الثاني السفلى من الفريق الاول توزيها الوسطى من
الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث السفلى من
الفريق الثاني توزيها الوسطى من الفريق الثالث السفلى
من الفريق الثالث لا يوزيها احد

مطلب
بنات الابن كبنات
الصلب

مطلب
مسألة التشييب

مطلب
احوال الاخوات
لاب وام

﴿قاعدة﴾ للاخوات لاب وام احوال خمس النصف
للواحدة والثلاثان للاثنتين فصاعداً ومع الاخ لاب
وام للذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباقي مع البنات
او بنات الابن

مطلب
الاخوات لاب
كالاخوات لابوين

﴿قاعدة﴾ الاخوات لاب كالاخوات لابوين
ولهن احوال سبع النصف للواحدة والثلاثان للاثنتين
فاكثر عند عدم الاخوات لاب وام ولهن السدس مع
الاخت لاب وام تكملة الثلثين ولا يرثن مع الاختين
لاب وام الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبنه والباقي
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والسادسة ان يصرن
عصبة مع البنات او مع بنات الابن كما ذكرنا

مطلب
بنو الاعيان والعلات
يستطون بالابن

﴿قاعدة﴾ بنو الاعيان وهم الاخوة والاخوات لاب
وام وبنو العلات وهم الاخوة والاخوات لاب كلهم
يستطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب
بالاتفاق وبالجد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويستط
ايضاً بنو العلات بالاخ لاب وام وبالاخت لاب وام
اذا صارت عصبة

مطلب

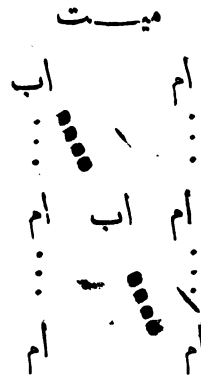
للام احوال ثلاث

﴿ فائدة ﴾ للام احوال ثلاث السدس مع الولد
او ولد الابن وان سفل او الاثنين من الاخوة
والاخوات فصاعداً من اي جهة كانا والثالث عند عدم
هؤلاء المذكورين وثالث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين
كزوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان الاب
جد فللام ثلث جميع المال الا عند ابي يوسف فان لها
ثلث الباقي

مطلب

للجدة السدس

﴿ فائدة ﴾ للجدة السدس لام كانت او لاب واحدة
كانت او اكثر اذا كن صحبات منعازيات ويسقطن
بالام كلهن والابويات بالاب ايضاً وبالجد الا ام الاب
وان علت فانها ترث مع الجد . والجدة القربى من اي
جهة كانت فنجيب البعدي كيفاً كانت واذا كانت جدة
ذات قرابة واحدة كام ام الاب والآخرى ذات قرابتين
او اكثر كام ام الام وهي ايضاً ام ابي الاب كما في هذه
الصورة يقسم السدس بينهما انصافاً باعتبار الابان وعند
محمد اثلاثاً باعتبار الجهات



مطلب

العصبات ثلاث

﴿فائدة﴾ العصبات النسبية ثلاث عصبة بنفسه
وعصبة بغير وعصبة مع غير اما العصبة بنفسه
فكل ذكر لا تدخل في نسبته الى الميت انثى وهم جزؤ
الميت واصله وجزؤ ابيه وجزؤ جده فاولاهم بالميراث
جزؤ الميت وان سفل ثم اصله وان علا ثم جزؤ ابيه ثم
بنوهم وان سفلوا ثم جزؤ جده ثم بنوهم وان سفلوا وذو
القرباتين اولى من ذي قرابة واحدة ذكراً كان او انثى
وكذلك الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام ابيه ثم في اعمام
جده واما العصبة بغير فالنسوة اللائي فرضهن النصف
والثلثان يصرن عصبة باخوتهن ومن لا فرض لها
واخوها عصبة لا تصير عصبة باخيها كالعمة والعمة واما

العصبة مع غيره فكل انثى تصير عصبة مع انثى اخرى
كالاخت مع البنت وآخر العصابات مولى العناقة ثم
عصبته ولا شيء للاناث من ورثة الممتنع

مطلب
في المحجب

﴿فايدة﴾ المحجب على نوعين نقصان وهو عن سهم
الى اقل منه وذلك لخمس الزوجين والام وبنت الابن
والاخت لاب وحرمان والورثة فيه فريقان فريق لا
يحبون بحال وهم الابن والاب والزوج والبنت والام
والزوجة وفريق يرثون بحال ويحبون بحال اخرى وهذا
مبني على اصلين احدهما ان كل من ينتمي الى الميت
بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص سوى اولاد
الام فانهم يرثون معها الثاني الاقرب فالاقرب كما مر في
العصابات والمحروم لا يحب عندنا كالكافر والقاتل
والرقيق والمحجوب يحب بالاتفاق كالاثنين من الاخوة
والاخوات فصاعداً من اي جهة كانا لا يرثان مع الاب
ولكن يحجبان الام من الثالث الى السادس

مطلب
في الخارج

﴿فايدة﴾ الفروض نوعان النصف والرابع والثاني
الثلاثين والثالث والسادس على التضعيف والتتصيف فاذا
جاء في المسائل من هذه الفروض احاد احاد فخرج كل

فرض سمية الأ النصف فانه من اثنين كالربع من اربعة
والثمن من ثمانية والثلث من ثلاثة واذا جاء مثني او
ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجاً لجزئه
فذلك العدد ايضاً يكون مخرجاً لضعف ذلك الجزء
ولضعف ضعفه كالسنة هي مخرج للسدس ولضعفه
ولضعف ضعفه وكالثنائية فانها مخرج للثمن ولضعفه
ولضعف ضعفه واذا اختلط النصف من النوع الاول
بكل الثاني او ببعضه فهو من ستة واذا اختلط الربع
بكل الثاني او ببعضه فهي من اثني عشر واذا اختلط
بكل الثاني او ببعضه فهي من اربعة وعشرين (الكل
من السراجية)

مطلب
في العول

﴿فائدة﴾ العول ان يزداد على المخرج من اجزائه
اذا ضاق عن فرض والمخرج التي قد تعول الستة تعول
الى عشرة وتراً وشفعاً واثني عشر تعول الى سبعة عشر
وتراً لا شفعاً ولاربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين
عولاً واحداً في المسألة المنبرية ولا يزداد على هذا العدد
الا عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه

مطلب
في التماثل والتداخل
والتوفيق والتباين

﴿فائدة﴾ تماثل العددين كون احدهما مساوياً

للآخر وتداخل العددين المختلفين ان يفني اقلها الاكثر
وتوافق العددين ان لا يفني اقلها الاكثر ولكن يفنيها
عدد ثالث كالثمانية مع العشرين يفنيها اربعة وتباين
العددين ان لا يفنيها معاً ثالث كالسبعة مع العشرة
﴿فايدة﴾ من صالح على شيء من التركة فاطرح
سهامه من التصحيح ثم اقسّم باقي التركة على سهام الباقين
كزوج وام وعم فصالح الزوج على ما في ذمته للزوجة
من المهر وخرج فيقسم باقي التركة بين الام والعم اثلاثاً
بقدر سهامها سهان للام وسهم للعم

مطلب
في الخارج

﴿فايدة﴾ الرد ضد العول فما فضل عن فرض
ذوي الفروض ولا مستحق له يرد على ذوي الفروض
النسبية بقدر حقوقهم لا على الزوجين ثم مسائل الباب
على اربعة اقسام احدها ان يكون في المسألة جنس
واحد ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه فاجعل
المسألة من عدد رؤسهم كما اذا ترك بنتين او اختين
او جدتين فاجعل المسألة من اثنين والثاني اذا اجتمع
في المسألة جنسان او ثلاثة اجناس ممن يرد عليه عند
عدم من لا يرد عليه وعلى تقدير الاجتماع فاجعل

مطلب
في الرد

المسألة من سهامهم اعني من اثنين اذا كان في المسألة
سدسان او من ثلاثة اذا كان ثلث وسدس او من
اربعة اذا كان نصف وسدس او من خمسة اذا كان
ثلثان وسدس او كان نصف وسدسان او كان نصف
وثلث والقسم الثالث ان يكون مع الاول من لا يرد
عليه اعني ان يكون في المسألة جنس واحد ممن يرد
عليه ويكون معه من لا يرد عليه اعطى فرض من لا
يرد عليه من اقل مخارجه فان استقام الباقي على عدد
رؤس من يرد عليه فيها كزوج وثلث بنات وان لم
يستقم وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه ان
وافق كزوج وست بنات والا فاضرب كل عدد رؤسهم
في مخرج فرض من لا يرد عليه فالحاصل تصحيح المسألة وكزوج
 وخمس بنات والقسم الرابع ان يكون مع الثاني من لا
يرد عليه فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه
على مسألة من يرد عليه وهذا في صورة واحدة وهي ان
يكون للزوجات الربع كزوجة واربع جدات وست
اخوات لام وان لم يستقم فاضرب جميع مسألة من يرد
عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالحاصل مخرج

فروض الفريقين كارب زوجات وتسع بنات وست
جدات ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من
يرد عليه ومن يزد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا
يرد عليه وان انكسر صح المسألة

﴿قاعدة﴾ بنو الاعيان وبنو العلات لا يرثون
مع الجد كما لا يرثون مع الاب (كذا في السراجية)
وهذا قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى المفتى به
وان اردت الوقوف على تفاصيل المقاسمة على قول
الصاحبين فارجع الى السراجية

﴿فائدة﴾ ذو الرحم كل قريب ليس بذية سهم
ولا عصة وهم اصناف اربعة (الصنف الاول) ينتهي
الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن
(والثاني) ينتهي اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون
كابي ام الميت وابي ابي امه (والثالث) ينتهي الى ابوي
الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة
لام وان سفلوا (والرابع) ينتهي الى جدي الميت او
جدتيه وهم العمام والاعمام لام والاخوال والخالات .
روى ابو يوسف ومحمد والحسن عن ابي حنيفة رحمه

مطلب
بنو الاعيان والعات
لا يرثون مع الجد

مطلب
في ذوي الارحام

الله تعالى ان اقرب الاصناف واقدمهم في الميراث
الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع وعليه
الفتوى (كذا في السراجية وشرحها بتصرف) وان
اردت تفاصيل ذلك فارجع الى المحل المذكور

﴿فائدة﴾ للخنثى المشكل اقل النصيبين هذا ما عليه
الفتوى فلو ترك الميت ابناً وبناتاً وخنثى فللخنثى نصيب
بنت ثم المراد باقل النصيبين اسوء الحالين كما اذا
تركت زوجاً واختاً لاب وام وخنثى لاب فانما لو جعلناه
انثى كان له سهم من سبعة ولو جعلناه ذكراً لم يكن له شيء
فانما نجعله ذكراً في هذه الصورة حتى لا يكون له شيء
(كذا في السراجية وشرحها)

مطلب
في الخنثى المشكل

﴿فائدة﴾ يوقف للحمل نصيب ولد ذكر على ما عليه
الفتوى (كذا في السراجية والحنانية)

مطلب
في نصيب الحمل

﴿فائدة﴾ المفقود حي في مال نفسه فلا يرث منه
احد وميت في مال غيره فلا يرث من احد فيوقف
ماله ولا تنزوج امرأته حتى يصح خبر موته او يحكم بموته
اذا لم يبق احد من اقاربه في بلده ولا تحمد تلك المدة
بشيء من الستين كما هو ظاهر الرواية (كذا في السراجية)

مطلب
في احكام المفقود

وشرحها والدرا المختار

﴿فائدة﴾ المرتد اذا مات على رده او لحق بدار الحرب وحكم الحاكم بلحاظه فما اكتسبه في حال اسلامه فهو لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال رده يوضع في بيت المال عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندها لورثته المسلمين كما تقدم ذلك في الردة عن الخائبة

مطلب
في احكام المرتد

﴿فائدة﴾ اذا مات جماعة يهدم او غرق او غير ذلك وبينهم قرابة ولا يدري ايهم مات اولاً جعلوا كلهم ماتوا معاً فمال كل واحد منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض هذا هو المختار عندنا وعند مالك رحمه الله تعالى نص على ذلك في الموطأ وكذا عند الشافعي رحمه الله تعالى (كذا في

مطلب
في احكام الفرق

شرح السراجية)

﴿فائدة﴾ سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسائر الانبياء عليهم السلام لا يرثون ولا يورثون (كذا ذكر آخر بنية الفتاوى) والحمد لله اولاً وآخراً وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴿فائدة﴾ قد افنى رسول الله صلى الله تعالى عليه

مطلب
الانبياء عليهم السلام
لا يرثون ولا يورثون

وسلم من القواعد مستنداً بالعموم فيما أخرجه البخاري
من باب الخيل لثلاثة من كتاب الجهاد * قال * وسئل
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحمير فقال
ما أنزل علي فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن
يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً
يره . انتهى * فاستدل صلى الله تعالى عليه وسلم بعموم
من لمالم يذكر له حكم لان السائل سأل عن صدقة
الحمير وليس لها حكم خاص فعلمنا صلى الله تعالى
عليه وسلم استنباط الحكم من العموم فيما ليس له حكم
نصاً

قال مولانا المؤلف حفظه الله تعالى قد فرغت من
تسويد هذه القواعد مع الفوائد في أوائل شهر جمادي
الاولى من شهور سنة خمس وتسعين ومائتين والـف وانا
الفقير المعترف بالعجز والتقصير محمود بن محمد نسيب
الحمز اويي المفتي في دمشق الشام غفر الله تعالى لي
ولو الذي وللمسلمين الذنوب والآثام انه مجيب
الدعوات مفوض الخيرات آمين

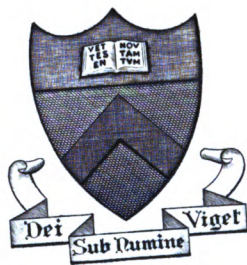
بيان ما في هذا الكتاب من الخطأ والصواب

صحيفة سطر خطأ صواب نقصان تقدم وتأخر

٦	١٨	ومن فروع خرج	.	.
٣٩	١٧	غير	.	.
٥٧	١٦	الا	.	.
٦٦	١٠	تقديم وتأخير	.	.
٦٩	١٥	همز	.	.
٨٢	١٥	عند عنه	.	.
١٦٧	١٨	كلبا كليا	.	.
٣١٨	٣	عنها عنها	.	.
٣٢٦	١٧	او و	.	.
٣٣٦	١٥	لى الى	.	.
٣٧٣	١٧	والثن	.	.



Library of



Princeton University.

